AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

في الهدف الثقافي

صالح علماني

كميل أبو حنيش:
أجوبة خاطئة على أسئلة صحيحة

الملف: الذكرى 52 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الهدف تحاور أبو أحمد فؤاد

حسن خليل:
نحو بناء جبهة مقاومة شاملة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 9 (1483) - كانون أول/ديسمبر 2019

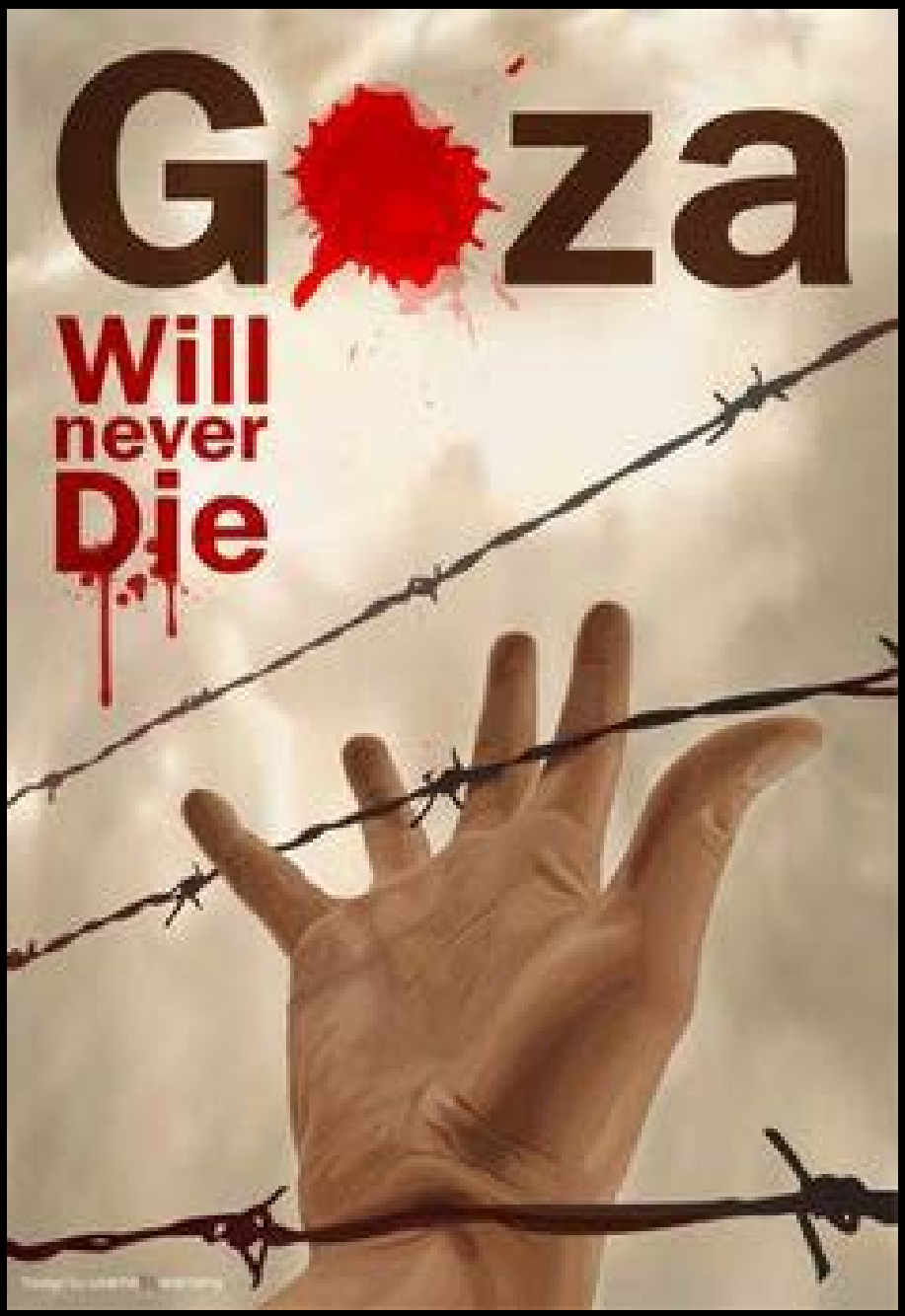
Gaza
Will never Die

الافتتاحية

بين الانطلاقة والانتفاضة

كل الحقيقة للجماهير

يمثل شهر كانون أول/ديسمبر محطة لمناسبات عديدة تتعلق بتاريخ الشعب الفلسطيني الحافل بالبطولات والمآسي والمآثر والتضحيات والعبر والدروس، وفي هذا السياق تحضر الذكرى الثانية والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي لا تتوقف عند دلالة أنها مناسبة حزبية فحسب، بل باعتبارها الأكثر تعبيرًا على المستويين الوطني والقومي عن نضال وكفاح شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، كونها ولدت من أحشاء مقدمات ونتائج مرحلتين معًا. كانت الأولى، هزيمة عام 1948، واحتلال الجزء الأكبر من فلسطين، وإقامة دولة العدو الصهيوني عليه، لتكون حركة القوميين العرب أحد أدوات الرد من خلال المساحة الكبيرة التي غطتها على مستوى الوطن العربي، كما أسماء مؤسسيها الذين تقدمهم الفلسطيني جورج حبش كأمين عام لها؛ ليس بحكم أنه الشخص الذي وقف على التأسيس لهذه المرحلة فحسب، بل كون فلسطين كانت جوهر ومنطلق فكرة التأسيس أصلاً . والثانية، كانت هزيمة حزيران 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين إلى جانب أجزاء من بلدان عربية أخرى، ليكون الرد هو الاستمرارية التاريخية في مجرى النضال والكفاح الوطني والقومي من بوابة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي هدف مؤسسوها الذين كان أكثرهم من مؤسسي الحركة وفي مقدمتهم «جورج حبش» أيضًا، أن تكون تعبيرًا عن طبيعة المرحلة الجديدة بكل إفرازاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية، وتعبيرات احتدام الصراع مع العدو الصهيوني وحلفائه.

وعندما نقول ونؤكد على الدلالة الوطنية لانطلاقة الجبهة، يكون موقع انتفاضة كانون أول/ديسمبر الفلسطينية في الذكرى الثانية والثلاثين لاندلاع شرارتها، حاضرًا كأحد المحطات البارزة في المسيرة الوطنية للجبهة باعتبارها أحد المساهمين الرئيسيين في أركان فعلها الشعبي التحرري بشعارها الناظم: الحرية والاستقلال.

بين الانطلاقة والانتفاضة، تتضح حدود التواصل التاريخي لنضال وكفاح شعب لم يتعبه طول المسير، أو يقهر عزيمته كثرة البطش والقتل والتهجير، أو يوقف جيشان انتفاضاته تكالب قوى العدوان واتساع رقعة الأعداء ووضوح حجم الاستهداف وطبيعة المخطط الذي انتقل رويدًا رويدًا من مشروع التسوية إلى التصفية التي كانت جنينًا في أحشائه. هنا، ولكي يكون الحديث مفيدًا وجديًا عن طبيعة الخطر الذي يتهدد شعبنا وقضيته وحقوقه، يجب أن نُعلي من درجة المسؤولية الوطنية ربطًا بالحصيلة التاريخية التي وصلنا لها، وتحتاج منا جميعًا أن نكون بقدر استحقاقات أسئلتها الكبرى والمفصليّة وجدارة القدرة على الإجابة عليها.

إن جدارة الاستحقاق دائمًا أمام شعبنا وأمتنا وتضحيات شهدائنا وعذابات أسرانا وآلام جراحانا وآهات ثكلانا، هي أن نبقى ممسكين براية الكفاح والنضال الوطني ضد تناقضنا الأساسي مع العدو الصهيوني خصوصًا، والقوى الاستعمارية والإمبريالية والرجعية عمومًا.. وأن نحفظ ونصون وحدة شعبنا الوطنية، ونحميها من مفاعيل الانقسام الذي يجب أن لا يطال جبهة الوعي.. وأن نضع مطالب شعبنا وحقوقه الاجتماعية أساسًا في سيرورة نضالنا الديمقراطي والمطلبي.. وأن نبقى محكومين لرؤية واستراتيجية وطنية لا تفصل تعسفيًا بين وطنية وقومية وأممية الصراع مع العدو.. وأن تبقى البوصلة لا تشير إلا لفلسطين كل فلسطين.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية...

كميل أبو حنيش: إجابات خاطئة على أسئلة صحيحة..... 6

طلال عوكل: في الهدف:فيلم محروق منذ البداية..... 7

رلى أبو دحو: عن الحركة النسوية الفلسطينية..... 8

مهند عبد الحميد: عن الكتب المدرسية..... 11

بيسان الشرافي: 24 ساعة في ثلاجة الموتى.....15

نواف الزرو: قراءة في بانوراما المشهد الفلسطيني.....16

موسى جرادات: ماذا تبقى من الانتفاضة الكبرى؟.....18

محمد كناعنة: عن المجتمع الفلسطيني في الداخل.....20

الملف

الذكرى 52 لانطلاقة الجبهة الشعبية..

الهدف تحاور أبو أحمد فؤاد..... 22

عبد الحسين شعبان: عن الشعبية في ذكرى تأسيسها..... 26

حسن خليل: نحو بناء جبهة مقاومة شاملة..... 30

فارس فارس: عن الشعبية والحركة الأسيرة..... 32

محمد صوان: بناء المشروع الوطني الديمقراطي..... 34

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة

الهاتف
082836472

البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

سياسية عربية
على الطريق الصحيح
AL-HADAF
الهدف
الهدف الرقمي - فلسطين العدد9 (1483) كانون أول/ ديسمبر 2019

المقالات المنشورة لاتتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

كلـــــــــمة

يصدر هذا العدد، مع نهاية عام فلسطيني مضطرب، سمته الأساسية استمرار التغول الصهيوني والعدوان الوحشي المتواصل على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ناهيك عن الممارسة العنصرية المستمرة بحق شعبنا في الداخل المحتل وراء ما يسمى الخط الأخضر، وأيضًا اتسم العام باستمرار الانقسام البغيض الذي يمزق قلب فلسطين، ويأتي على حساب استمرار مواجهة العدو، والتصدي للتناقض الرئيسي معه، فيما ينكفئ طرفا الانقسام إلى مصالحهما الذاتية الفئوية، وتعنت لا يمكن تبريره في ظل الغزوة الصهيونية المتصاعدة والمدعومة بقوة العنصرية والإرهاب والغطرسة الأمريكية.

ولعل وحدة عذاب وقهر الفلسطينيين في كل مكان دليل صارخ وموضوعي على وحدة هذا الشعب، وضرورة إعادة رسم استراتيجية وطنية توحد جهوده وتسييلها في إطار كفاح واحد لهدف واحد هو دحر الاحتلال وانبثاق فلسطين من جديد.

يصدر العدد أيضًا بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثانية والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي كما اعتدنا دائما، مناسبة لإعادة التفكير وقراءة الواقع والمتغيرات، ونقد المثالب، وبالتأكيد تجديد العهد والقسم للأرض والشهداء ولجموع أبناء شعبنا في الوطن وأماكن اللجوء والشتات.

هي أيضًا الذكرى الثانية والثلاثين لانطلاق الانتفاضة الكبرى عام 7 ا، حين سطر الشعب الفلسطيني أروع ملاحم الصمود والكفاح الشعبي الباسل، وهي أيضا يجب أن تكون مناسبة للتفكير واستجلاب عبر ودروس ربما تأخرت وربما سحقتها عجلة الزمن المتسارعة.

في هاتين المناسبتين العظيمتين، توجه هيئة تحرير الهدف، أجمل وأصدق التحيات والاحترام لشعبنا العظيم في الوطن تحت حراب وبطش الاحتلال أو في اللجوء الكبير، ولشهدائنا الأكارم وأسرانا الصامدين.

وهي مناسبة لتوجيه التحية للرفيقات والرفاق في الجبهة الشعبية، القابضين على جمر الكفاح الذي لا يلين، وعلى الأخص لرفيقاتنا ورفاقنا البواسل في السجون وأقبية التعذيب الصهيونية، حيث ارتأت "هيئة التحرير" أن تسكتب عددًا منهم بشكل خاص لهذا العدد، فهم من يمدوننا ويمنحوننا أمل النصر ومعنى الكرامة.

شؤون عربية...

أبو علي حسن: لبنان والحياد المستحيل..... 36

نضال عبد العال: لبنان المنتفض..... 38

هاني حبيب: خارج النص: اللغة العربية ليست مجرد هوية... 41

شؤون العدو...

أحمد مصطفى جابر: الإستيلاء على القدس..... 42

أبو مارسيل: المشروع الإيراني والمشروع الصهيوني..... 48

زهير أندراوس: هل تلجأ إسرائيل للنووي تفاديا للهزيمة؟.....50

الهدف الثقافي...

وليد عبد الرحيم: عن صالح علماني..... 54

وسام الفقعاوي: عن العلمانية (الجزء العاشر)..... 56

انتصار الدنان: العربية والمخاطر المحدقة بها..... 59

إجابات خاطئة على أسئلة صحيحة

كميل أبو حنيش/ كاتب وروائي أسير في سجون الاحتلال الصهيوني

وتشريعية، وما أفضت إليه من ردود فعل مؤيدة وأخرى رافضة حالة جدل في الساحة الفلسطينية، في ظل الأزمة المتواصلة التي تعصف بالحالة الفلسطينية منذ ما يزيد عن 13 عاماً، وحالة العجز في الإجابة عن الأسئلة الكبيرة والتحديات الراهنة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

ولعل السؤال الأبرز الذي يقف ماثلاً أمام الحركة الوطنية الفلسطينية طوال أكثر من قرن من الصراع، وفي مختلف محطات النضال هو السؤال التحرري: إلى أي مدى تهيأت الحركة الوطنية للاجابة على هذا السؤال؟

ليس وظيفة هذه المقالة سبر أغوار التاريخ الفلسطيني الحديث، لتَلمّس هذه الإجابة على الأسئلة الاستراتَيجية، وإنما ما يهمنا هو لفت الانتباه إلى خطورة اللحظة السياسية الراهنة، وما تنطوي عليه من أزمات متراكمة قادت إلى ما قادت إليه من استفحال شامل في وضعنا الوطني، ووصل ذروتها بعد ما أفضت إليه نتائج انتخابات عام 2006، وما نتج عنها من تداعيات وتصدعات في البيت الفلسطيني، وأدت إلى الانقسام في الحالة الوطنية، وإلى تشكيل جسمين سياسيين وحكومتين مختلفتين، وصولاً للسنوات الماضية التي أمضيناها في ظل الانقسام، وحلقات جلسات المصالحة دون الوصول إلى نتائج تفضي إلى حلول للأزمة الراهنة، وإبقائها رهناً للتوترات والمماحكات والتوظيف السياسي حتى وصلت إلى درجات تُعبّر عن حالة من الانحطاط والتردي في الأوضاع الوطنية الداخلية.

وارتباطاً بذلك، ثمة أسئلة كبيرة مشروعة حول ماهية هذه الانتخابات في ظل هذا الواقع، وكأن هذه الانتخابات باتت هي الحل السحري لكافة إشكالياتنا المستعصية، ولعل أبرز الأسئلة يتلخص بالتالي: هل عجزت الحركة الوطنية الفلسطينية والطبقة السياسية عن الإجابة عن سؤال المصالحة وإنهاء الانقسام؟ ألا تستدعي معركة التحرر الوطني تنازل من كافة الأطراف عن بعض المسائل الخلافية؟ ألا تُعد الدعوة للانتخابات في ظل بقاء الانقسام وما يتعرض له شعبنا من مخاطر وجودية هروب إلى الأمام ونأياً عن معالجة المسائل الجدية من جذورها؟ هل الانتخابات تفتح الباب أمام الوحدة؟ أم أنها ستزيد الطين بلة وستنتج مزيد من الأزمات؟ وهل توجد ضمانات لعدم تكرار ما حدث في انتخابات عام 2006 في حال فوز أي طرف من الأطراف وعدم اعتراف الطرف الآخر بنتائجها؟ وماذا عن الاحتلال فهل ستقبل «إسرائيل» بالنتائج مهما كانت؟ وهل هذه الانتخابات التي يجري تهيئتها بمقدورها حماية الأرض من الاستيطان والتهويد؟ وهل من شأنها أن تتقدم بالنضال الوطني أم تعيد إنتاج الأزمة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة مرهون بمدى إدراكنا لخطورة اللحظة السياسية، فهل نحن مدركون لما يجري من حولنا؟ من الواضح أن الحركة الوطنية الفلسطينية باتت عاجزة عن حل الأزمة الداخلية لأنه ببساطة لا تتوفر إرادة سياسية للحل، وباتت مفردة المصالحة مستهلكة ومبعث للإحباط، ووسيلة للاستخدام والابتزاز السياسي.

إن بديهيات الإجابة على سؤال الانقسام هو إنجاز المصالحة، وإن إنجازها يجب أن يؤدي إلى الانتخابات وليس العكس، لأن المصالحة هي من تقود إلى عملية انتخابات، وفكرة أن تؤدي الانتخابات إلى مصالحة شيء عبثي، بل وربما تصيبها بمقتل أو تؤجل إنجازها لسنوات طويلة.

ومن هنا فإن المدخل الأساس لترتيب البيت الفلسطيني هو المصالحة التي

> ”
> **،إنجاز المصالحة يجب أن يؤدي إلى الانتخابات وليس العكس**
> “

العودة إلى الفهرس

ستقود إلى الشراكة الوطنية، أما الإجابة على سؤال التحرر الوطني فهو بالمقاومة والشراكة السياسية، لذلك كان من الأجدى أن تبذل القيادة الفلسطينية جهداً لتطبيق قرارات الإجماع الوطني بتفعيل الأطر القيادية، وتشكيل قيادة وطنية موحدة تتصدى لمهامنا الوطنية التاريخية والملحة، أما إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ليس هو الحل، لأن السلطة هي جهاز خدماتي وإداري، وخاضعة لإفرازات أوسلو وليس بمقدورها التصدي لمهامنا الوطنية والتاريخية، وأن تتصدى لسؤال التحرر الوطني، وإنما هذه الوظيفة من مهمة منظمة التحرير، وعلى ما يبدو أن سنوات الأزمة قد غيّرت المعادلة بحيث باتت السلطة ومكوناتها هي الأساس فيما باتت منظمة التحرير جسماً ثانوياً جرى ويجري تهميشه وإفراغها من محتواها ومن وظيفتها السياسية والتحررية.

إن ما ينبغي التركيز عليه في الوقت الراهن هو إعادة بناء منظمة التحرير لتستوعب الكل الفلسطيني، عبر اجراء انتخابات مجلس وطني جديد بمشاركة الجميع كمهمة أساس، وبما يرسم الاستراتيجية الموحدة التي يُجمع عليها كافة الفلسطينيين في الداخل والخارج لمجابهة الاحتلال ومشاريعه، أما الانتخابات الرئاسية والتشريعية فينبغي أن تكون مسألة ثانوية، مع أن مسألة إجراءهما في ظل أننا ما زلنا حركة تحرر وطني مسألة عبثية، ويمكن ربط إجرائها من عدمه بعملية المراجعة السياسية لمرحلة أوسلو وفي عملية القطع مع هذا الاتفاق الكارثي.

وأخيراً، إن الرد الفلسطيني على تهديدات الاحتلال اليومية بالمسارعة بتطبيق مخرجات الحوار الوطني والاتفاقيات الداخلية، والمسارعة إلى تشكيل الأطر القيادية الموحدة التي من شأنها أن تتصدى لممارسات الاحتلال، وليس الذهاب لانتخابات نتائجها يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر، وقد تستغلها «إسرائيل» لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وخاصة الأغوار والكتل الاستيطانية، ومجابهة هذه المشاريع الخطيرة لا تتم عبر صندوق الانتخابات، ليواصل شعبنا مقاومته، ولتأتي المصالحة أولاً لتطبيق ما أفضت إليه الحوارات وإعادة بناء منظمة التحرير، وأي انتخابات عملية وناجعة هي انتخاب المجلس الوطني.

فيلم محروق منذ البداية

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

مكشوفة وممجوجة، أصبحت قضية إجراء الانتخابات التشريعية في الأراضي المحتلة وتشير إلى أن الأمر تحوّل إلى لعبة تقاذف الكرات الساخنة. في الأصل، فإن إعلانات البعض تأييدهم لإجراء انتخابات، لا يتجاوز حدود تبرئة الذات إزاء استحقاق شعبي، رغم الإدراك، بأنه مثل هذا الاستحقاق غير قابل للتحقق، بسبب الواقع الذي يعاني منه الفلسطينيون، ولأن إجرائها لا يغير من هذا الواقع شيئًا، بينما لا يعني إجراء انتخابات تشريعية، أن ذلك سيؤدي إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

كل شيء في الوضع الفلسطيني يشير إلى أنه حتى لو جرت الانتخابات فإنها لا تعني تحقيق الديمقراطية، فيما الفصائل والمجتمع غير ديمقراطي، الانتخابات بدعة اخترعتها جهات أجنبية «داعمة» للفلسطينيين، ولكنها لا تدرك أبعاد إجرائها والعقبات التي تعترض سبيل تحقيقها.

كان من الضروري إذًا تبني هذه الدعوة للمحافظة على العلاقات مع تلك الجهات، ولكن بدون قناعة وجدّية في التوجه لإجرائها، الكل فهم اللعبة، إذ كان من المنتظر أن ترفض حركة حماس، فتتحمل المسؤولية عن التعطيل، لكن، ومن واقع إدراكها للنوايا بادرت حماس إلى تبرئة ذمتها، فكان لا بد من البحث عن ذريعة أخرى، فكان التعطيل من قبل «إسرائيل» التي سترفض مشاركة المقدسيين من داخل القدس. موضوع القدس حقيقي إذ لا يمكن للفلسطينيين أن يُخرجوا المقدسيين من المعادلة الفلسطينية، كما لا يمكن «لإسرائيل» أن توافق على فتح ملف القدس عبر انتخابات تشريعية ذات أبعاد سياسية، بعد أن حققت إسرائيل مرادها، باعتبار القدس عاصمتها الموحدة بدعم أمريكي.

فيلم الانتخابات بدأ يحترق، فمن غير الضروري الإلحاح على الرئيس لإصدار مرسوم قبل موافقة «إسرائيل»، ذلك أن إصداره قبل الموافقة ينطوي على احراجات لا ضرورة لها.

الحركة النسوية:
البدايات والمآل... بين فعالية المكان والمراوحة في المكان

رلى أبو دحو/ محاضرة وباحثة في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، واسيرة محررة

نشهد في الفترة الأخيرة تصاعد الجدل حول جملة من القضايا المتعلقة بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جدل فرضه الواقع السيء الذي خلفته مرحلة أوسلو من انتكاسه على مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجماهير عامة وللمرأة خاصة، وتوسع دائرة النقاش الحاد والاصطفافات المختلفة مع وضد هذه الحقوق. هل ستكون الحركة النسوية بمؤسساتها وأطرها قادرة على أن تشكل رافعة تجاه استعادة المبادرة والفاعلية التي شهدتها البدايات في علاقة المرأة بالنضال الوطني والاجتماعي؟ وهل ستتمكن من انتزاع الحق في العودة للميدان كفاعل في عملية التغيير المجتمعي والتحرر الوطني؟

ستحاول هذه المقالة وعلى عجالة استعراض تاريخي لتجربة الحركة النسوية في معمعان النضال الوطني ومراكمة الإنجازات على الصعيد الاجتماعي، مقابل التحولات التي عصفت وأثرت سلبًا ما بعد أوسلو، في محاولة لفهم جدلية العلاقة وديناميكية التحولات والبناء عليها واستعادة المبادرة الفاعلة للحركة النسوية، في واقع نحتاج لتجميع القوى الاجتماعية والثورية لمواجهة سياسات الاحتلال وظروف المعيشة القاسية.

نشهد في الفترة الأخيرة تصاعد الجدل حول جملة من القضايا المتعلقة بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جدل فرضه الواقع السيء الذي خلفته مرحلة أوسلو من انتكاسه على مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجماهير عامة وللمرأة خاصة، وتوسع دائرة النقاش الحاد والاصطفافات المختلفة مع وضد هذه الحقوق. هل ستكون الحركة النسوية بمؤسساتها وأطرها قادرة على أن تشكل رافعة تجاه استعادة المبادرة والفاعلية التي شهدتها البدايات في علاقة المرأة بالنضال الوطني والاجتماعي؟ وهل ستتمكن من انتزاع الحق في العودة للميدان كفاعل في عملية التغيير المجتمعي والتحرر الوطني؟

ستحاول هذه المقالة وعلى عجالة استعراض تاريخي لتجربة الحركة النسوية في معمعان النضال الوطني ومراكمة الإنجازات على الصعيد الاجتماعي، مقابل التحولات التي عصفت وأثرت سلبًا ما بعد أوسلو، في محاولة لفهم جدلية العلاقة وديناميكية التحولات والبناء عليها واستعادة المبادرة الفاعلة للحركة النسوية، في واقع نحتاج لتجميع القوى الاجتماعية والثورية لمواجهة سياسات الاحتلال وظروف المعيشة القاسية.

لقد ارتبط طابع الحركة النسوية الفلسطينية على مدار تاريخها بمتغيرين اثنين لم يتوازنا بتأثيريهما، الأول في الصراع مع المشروع الكولونيالي الاستعماري في فلسطين عبر مراحله المختلفة، أي ما يمكن تسميته بالمتغير الوطني السياسي، والثاني التغيرات على البنية الاجتماعية، والتي أثرت بالتالي على مكانة المرأة وطابع حركتها، أي ما يمكننا تسميته بالمتغير الاجتماعي-الاقتصادي. ومن اللافت أن المتغير الأول كان يحدد باستمرار طابع الحركة النسوية وأشكال تنظيمها ومهماتها أكثر من – وأحيانًا رغمًا- عن المتغير الثاني.

العودة إلى الفهرس

عبر الاستعراض التاريخي الذي يقدم لتطور حركة النساء الفلسطينيات فإن التغيرات الأبرز التي تركت تأثيرها كانت ثلاثا حصرًا: نشوء حركة المقاومة الفلسطينية، الانتفاضة عام 1987، وتوقيع اتفاق أوسلو وما لحقه من تأثيرات إن كان لجهة مكانة القوى السياسية أو لجهة نشوء السلطة الفلسطينية.

إن الحديث عن تأثير متغير ما لا يعني العزل التام لمتغير ثاني، بقدر ما يعني العامل الأكثر حسمًا في لحظة معينة بين عوامل حاسمة كثيرة. فأثر متغير الانتفاضة مثلًا ما كان ليمارس تأثيره القوي دون الاستناد لمتغير ارتفاع دور النساء في قطاع التعليم وزيادة أعدادهن في مؤسساته، واتساع خروج المرأة للعمل وتلك كانت مواقع هامة لتنظيم النساء سياسيًا واجتماعيًا، وبالتالي فإن الانتفاضة أوجدت" تغييرات عميقة" على مشاركة النساء.

إن كانت حركة النضال والتحرر الوطني الحاضنة الأساسية لنضال النساء، فإن فلسطين ليست باستثناء، وحين نقلب صور التاريخ، تبرز أمامنا تشكل الاتحاد النسائي الفلسطيني في العام 1919، بعدها بسنوات نرى مجموعة من النساء في القدس معتصمات أمام مكتب المندوب السامي البريطاني مطالبات بوقف الهجرة الصهيونية لفلسطين، إلا أن هذه الصور وبرغم عمق مضامينها، تبقى باهتة، حيث لا نرى الكثير من الأبعاد لها في المدن والريف الفلسطيني أولا، ولم تستطع تطوير أجندة اجتماعية ثانيًا، وبقيت محكومة بالأطر الاجتماعية والتقليدية، ومنتمية إلى الطبقات العليا. أما نشاط المرأة الريفية فتجلى في مساهمتها بالنضال خاصة في ثورة العام 1936-1939، حيث تعدت مساهمتها شكلها التقليدي من الحفاظ على العائلة إلى النضال مع الثوار، وتشكيل أول خلية عسكرية "زهرة الأقحوان"، وسرعان ما تحولت إلى حركة إغاثية وجمعيات خيرية بحلول العام 1948، أي النكبة، ولكن يمكن القول أن هذه

> **أما عن تأثير هذا الانخراط على مكانة المرأة الاجتماعية ومطالبها بتعديل علاقات القوة فإن طغيان المسألة الوطنية من جهة، والتركيبة الذكورية للعمل الوطني أعاقت التحولات على هذه المكانة، حيث منحت المقاومة الشرعية لحركة النساء، ولكن دون أن تدخل في مواجهة مع البنية البطريركية**

المرحلة من النشاط النسوي وتأسيس الجمعيات النسوية قد أذنت لمشاركة علنية ودخول النساء علم السياسة والحيز العام، وكانت النساء لا ترى في حينها خروجها للسياسة تغيير للمجتمع وإنما مساهمة في النضال الوطني.

في العام 1965 عقد المؤتمر الأول لاتحاد المرأة الفلسطينية في القدس مدشنًا مرحلة جديدة إضافية في نضالات المرأة الفلسطينية؛ اتحاد يعمل ويخاطب كافة النساء الفلسطينيات وليس مقتصرًا على المدينة أو فئة اجتماعية واحدة، ومهد الاتحاد لمشاركة أوسع لاحقًا في النضال الوطني الفلسطيني ضمن بنية منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة.

أما عن تأثير هذا الانخراط على مكانة المرأة الاجتماعية ومطالبها بتعديل علاقات القوة فإن طغيان المسألة الوطنية من جهة، والتركيبة الذكورية للعمل الوطني أعاقت التحولات على هذه المكانة، حيث منحت المقاومة الشرعية لحركة النساء، ولكن دون أن تدخل في مواجهة مع البنية البطريركية. ورغم نقد المقاومة كبنية تقليدية، وباعتبارها ساومت البنية المجتمعية القائمة، إلا إنها شكلت حالة متقدمة عما هو قائم في البنية المجتمعية، وأعطت دفعة وقوة للنساء على حساب البنية البطريركية، وفتحت المجال لتحديها، والتواجد في الحيز العام، وأعادت النظر فيما هو قائم، وهي عملية تقييم للقيم التقليدية الاجتماعية – الاقتصادية، وتختلف حسب الجماعات والطبقات المختلفة، وبالتالي خلق ثقافة جديدة بعيدة عن ثقافة العشيرة والقرية وشعارها "العرض قبل الأرض" إلى: المرأة الفلسطينية حامية نارنا المقدسة كما ورد في إعلان الاستقلال الفلسطيني في العام 1988، وذلك في إشارة لدورها النضالي الوطني المميز في المقاومة الفلسطينية وما توجته من عمل نضالي مميز في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية عام(1987).

شكل العام 1967 مرحلة قطع بالمعنى الجدلي مع الحركة النسوية السابقة القائمة على النشاط الإغاثي إلى حركة مرتبطة بالمقاومة، وعنى ذلك التطور في الممارسة والبرنامج، من خلال تعزيز مشاركة المرأة في النضال الوطني من خلال المقاومة

المسلحة في الخارج والنضال الشعبي المتنوع في الداخل. لقد تشكلت الحركة النسوية في الخارج كحركة مرتبطة بظاهرة الكفاح المسلح بكافة مهامه وتنويعاته، والتي كانت النساء في الصلب منها، وفي الداخل كان على النساء أن تعملن في إطار من السرية للحفاظ على الأمن، ولكن سجلت المرحلة الأولى الممتدة من 1967-1978، مؤشرات هامة على تطور وضعية النساء، سواء في ارتفاع مستوى التعليم، أو الخروج للسوق العمل، وأخيرًا في المشاركة السياسية وتسلم النساء مواقع قيادية في التنظيم وتحمل لمهمات مركزية.

مسألتان ساهمتا بنشوء الأطر الديمقراطية المختلفة، ومنها النسوية في نهاية السبعينيات، الأولى؛ الهجمة الشرسة للاحتلال على المقاومة، ما استدعى حمايتها جماهيريًا وشعبيًا. والثانية؛ الحاجة الملحة لمتابعة التطورات المجتمعية والتي لا يمكن أن تؤجل لما بعد التحرير، وهي الربط الذي انتهجته المقاومة ما بين الوطني والاجتماعي الديمقراطي. ومن هنا تم تشكيل أطر جماهيرية، المرأة كان أحدها وأكثرها فاعلية، تستند لمبدأ الجمع ما بين الوطني والديمقراطي، وذلك لتنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز صموده من جانب، ولحماية المقاومة وإيجاد شبكة حماية شعبية حولها من جانب آخر.

وقد جاء تشكيل أطر نسوية بمبادرة من تنظيمات اليسار، ثم توسع أكثر ليشمل تنظيمات أخرى خاصة فتح، وكانت مرتبطة بالتنظيم والحزب. وأخذت هذه الأطر على عاتقها وارتباطا بالتنظيم الأم بالعمل وسط قطاع النساء خاصة في الريف والمخيمات، ومن خلال دور الحضانات ومشاريع تعليم الخياطة، والعمل مع ذوي الأسرى والجرحى، ومنها انطلقت نحو تأطير النساء والعمل على رفع وعيهن ومشاركتهن السياسية.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية محطة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني، وارتقاءً في الأشكال التنظيمية المختلفة للمقاومة، وحولت مركز الثقل النضالي للمرة الأولى منذ الاحتلال إلى الأرض المحتلة، لقد تحولت الفصائل بكل أدواتها التنظيمية عبر المنظمات الجماهيرية وتوسع عضويتها ونضالها، لفصائل شعبية واسعة. كل ذلك كان له تأثير على مكانة المرأة، توسعت منظماتها، وتعددت مجالات عملها الكفاحية والجماهيرية والاجتماعية والإنتاجية، وتبلورت القيادات والكادرات النسوية، وهذا أعطى قوة للنساء، ووسعت من مهامها الوطنية والاجتماعية وجذّرت من صلاتها مع قطاعات النساء الشعبية في المخيمات والأرياف. وكانت هذه المشاركة النسوية بحد ذاتها دلالة على تعمق البعد الاجتماعي-الديموقراطي للنضال، وأعادت صياغة المسألة الاجتماعية النسوية نتيجة طغيان الهم الوطني. ونتيجة الاعتقال والإبعاد والاستشهاد

> **انفكاك الحركة النسوية عن شعارها التاريخي الوطني والاجتماعي، أضعف قدراتها على المواجهة وأدى إلى قضم متواصل لإنجازاتها التاريخية، مما حد من تواجدها وفعاليتها في الحيز العام والشارع الفلسطيني،**

للكثير من الفلسطينيين، دفعت بالنساء لسد هذا الفراغ حتى على مستوى قيادي؛ فتوسعت الأطر النسوية بشكل مضاعف، وتوسعت المهام من المشاركة السياسية إلى المشاريع التنموية القائمة على الحماية الشعبية في الريف، فيما في المدينة تواجدن ضمن لجان الأحياء ذات الطابع السياسي والتنظيمي مكنها من قيادة المجتمع الفلسطيني في الانتفاضة.

مع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، تراجع العمل التنظيمي الحزبي، ودخلت الحركة النسوية في المرحلة الثالثة لتطورها، وبرز كنتاج للمرحلة السابقة صف قيادي نسوي تمرس في العمل عبر الأحزاب، ويمتلك وجهة نظر نسوية، وبمعزل عن تلك الأحزاب؛ وبفعل خبرته السابقة قام بتأسيس العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية، والتي وإن جسدت "استقلالية" النساء المنتميات والمستفيدات في منظماتهن عن الأحزاب، ولكنها أيضًا جسدت الانفكاك بين النساء والحزب، فدخلت الحركة النسائية في أزمتها الخاصة بالتوازي مع أزمة الأحزاب، ما ترك علامة استفهام كبيرة على قدرة هؤلاء النساء ومنظماتهن على بناء حركة شعبية بمعزل عن الأحزاب السياسية، وعلى طابع الممارسة الاجتماعية لتلك المنظمات من حيث طغيان الاجتماعي على الوطني، كردة فعل على الطغيان السابق للوطني على النسوي. والأهم من ذلك في ظل تراجع النضال الوطني وبناء مؤسسات السلطة، تم تبهيت الحقوق والمطالب النسوية والفعل النسوي من الوطني والاجتماعي، إلى الاجتماعي عبر أجندات التمويل، ورؤية السلطة للمشاركة الشكلية والسياسية المرتبطة حصرًا في المناصب السياسية بعيدًا عن النضال الوطني. هذه الأزمة البنيوية اليوم تواجه تحديات واستنفاذ للخطاب النسوي المقتصر على الحقوق الاجتماعية المفرغة من مضامين السياق الفلسطيني المحتل، وتراجع حاد في واقع المرأة الحقوقي والإنساني رغم ارتفاع مؤشرات التعليم مثلا.

انفكاك الحركة النسوية عن شعارها التاريخي الوطني والاجتماعي، أضعف قدراتها على المواجهة وأدى إلى قضم متواصل لإنجازاتها التاريخية، مما حد من تواجدها وفعاليتها في الحيز العام والشارع الفلسطيني، وبدون استعادة هذا الشعار بشقيه، ستظل الحركة النسوية تراوح بالمكان فيما تخسر في المضمون. المطلوب اليوم ربط مجمل المطالبات الحقوقية بالواقع الاستعماري لفلسطين وإعادة بناء أجندة العمل على ضوء ذلك، ما دون هذا الأمر لن نرَ الكثير من التغيير على واقع المرأة في المضمون والمكانة، ولن يتعدى ذلك نص قانوني هنا وسياسة هناك، لا تراكم ولا تغير.

العودة إلى الفهرس

الكتب المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره

مهند عبد الحميد/باحث وكاتب من فلسطين

كثيرة هي الطرق المؤدية إلى انهيار الدولة، وفي المقابل هناك طريق واحد يبقيها، أن تعيد النظر في كل مرة في تعليمها وتعبئ التعليم لتتقدم» علي الشدوي

ثمة اعتقاد بهدر قوة التغيّر والتطور في المجتمع الفلسطيني التي تضم أكثر من مليون وربع طالب وطالبة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بفعل النظام التعليمي السائد، حيث تتعرض هذه الفئات الحيوية للتدجين من قبل القوى المحافظة والمتعصبة التي تسعى وضمن توجهات مسبقة، للسيطرة عى المدارس كمدخل للسيطرة عى المجتمع، وتحقق النجاحات في ذلك. ومن المؤسف أن الجهة الرسمية تموّل وتسهّل بناء قاعدة تحتية للقوى المحافظة في المدارس والجامعات بما في ذلك رياض الأطفال، وتتنافس وتتقاسم معها النفوذ والسيطرة كونها تتقاطع مع ثقافتها المحافظة وتتنافس عليها.

يجوز القول أن نظام التعليم الفلسطيني ينتمي إلى نظام التعليم البنكي الذي يتولى إيداع المعلومات في عقول الطلبة ويقوم باستخراجها عند الامتحان وكفى. بمعنى فصل التعليم عن قضايا وحاجة المجتمع للتطور وجعله خاضعًا للسلطات السياسية والاجتماعية والدينية التي تلتقي عند هدف السيطرة.

إن المخاطر السياسية المحدقة والاستباحة الاسرائيلية الأمريكية للحقوق الوطنية والمدنية والإنسانية الفلسطينية، كل هذا يطرح أهمية تقوية العامل الذاتي الفلسطيني وتعزيز مناعته وصموده ومقاومته للتصفية. ولا شك في أن التعليم هو أحد أهم روافع التقوية؛ لهذا تكتسب عملية بناء رافعة التعليم على أسس علمية تحررية أهمية كبيرة. «فالجيش الفلسطيني» إن جاز التعبير الذي يعول عليه في الصمود والتحرر والبناء والتقدم قوامه مليون وربع المليون طالب وطالبة في مختلف مراحل التعليم والذي ينبغي إيلائه الاهتمام اللازم. هذه الرؤية غير معتمدة من قبل السلطات القائمة، بسبب وجود رؤية أخرى تقول أن السيطرة على هذا الجسم يساعد في تعزيز النفوذ والسيطرة على المجتمع وبقاء نظام الحكم على حاله، مع عدم استبعاد توظيفه ضد الاحتلال أحيانًا وضمن السقوف السياسية المتبدلة. ولم يكن من باب الصدفة التوافق على الكتب المدرسية بين سلطتي فتح وحماس السياسيتين والمؤسسة الدينية والعشائر والحمايل والعائلات كقاعدة اجتماعية للسلطتين. ولم يكن من باب الصدفة أن جهاز التربية والتعليم الرسمي يتحكم به قوى محافظة فتحاوية تنتمي إلى المدرسة الدينية المتزمتة، وتتنافس مع الإسلام السياسي على التزمت والانغلاق، وقد تركت بصماتها على الكتب المدرسية وسياسة التعليم، وكل هذا يتم بنوع بتأييد براغماتي الطابع من سلطة وقيادة فتح التي ينتمي أكثرها للعلمانية، تلك الازدواجية يقف خلفها التنافس مع الإسلام السياسي على النفوذ، ولكن من داخل أيديولوجيته، والتعايش والتأقلم مع التحولات الرجعية داخل المجتمع.

مخرجات التعليم

تقييم التعليم موضوعيًا، يستدعي التوقف عند مخرجات التعليم الأساسية، ومحاولة الإجابة على سؤال هل يتطور التعليم في بلادنا للأحسن أم يتراجع نحو الأسوأ؟ في هذا الصدد تقول التقارير ومعطيات التجربة التعليمية ما يلي:

1- وجود نسبة 40٪ من طلبة الصفوف الأولى الأساسية لا يجيدون القراءة والكتابة.-1-

2- يمكن التوقع من الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة إكمال 11,4 عامًا من التعليم حتى بلوغ سن ال 18 عامًا، ولكن عند تعديل السنوات الدراسية بحسب جودة التعلم، فإنها لا تعادل سوى 7,5

عامًا، أي أن هناك فجوة تعليمية بواقع 3,9 عامًا.-2- ما يعني هدر 4 سنوات تعليم تقريبًا.

3- انخفاض المنتسبين للفرع العلمي إلى 24,4٪، مقابل ٦٥٫١٪ علوم إنسانية «فرع أدبي»، و ٣٫٩٧٪ في الفرع الشرعي، و 4,0٪ فرع تجاري، و 2,٥٣٪ فرع مهني.-3- يلاحظ التراجع المضطرد في نسبة الفرع العلمي التي كانت في ستينيات القرن الماضي 45٪.. ولا يتناسب هذا الانخفاض مع ضرورة امتلاك مهارات التفكير العليا كي تتناسب مع الثورة الرقمية والتقنيات الحديثة والتطور العلمي المتعاظم.

4- تدني مستوى الطلبة في اللغة العربية، حيث تكثر الأخطاء اللغوية وينخفض مستوى التعبير، يترافق مع هبوط في مستوى إتقان واستخدام اللغة الإنكليزية التي تحتل حيزًا بنسبة 56٪ في شبكات الإنترنت وفي مجال المعلومات الأكثر مهنية والأبحاث العلمية، مقابل حضور بنسبة 0,8٪ للغة العربية، ويترافق مع تدني مستوى الطلبة في الرياضيات وفي استخدام العلوم في الحياة، ويترافق مع ضعف الاهتمام بالأدب والمسرح والسينما والرقص والفن التشكيلي والموسيقى.

5-انخفاض القدرات البحثية في غياب مهارات التفكير، وقلة البحوث أو ضعفها وغياب المنابر والمجلات المحكمة التي تمتلك معايير مهنية معترف بها.

6- وعلى صعيد المخرجات الاجتماعية، فإن منظومة الإخلاق المتداولة والسائدة تتركز على الخاص ولا تهتم بالمشترك، ولا يوجد اهتمام بالملكيات العامة والمرافق العامة (الحدائق والشوارع والمستشفيات والمدارس والشواطيء (غزة) والأحراش وإشارات المرور ولا يحترم النظام العام، وتكاد تنعدم النظافة في سائر المرافق العامة.

7- تبلغ نسبة البطالة بين الخريجين والخريجات من الجامعات الفلسطينية 49٪ وما يعنيه ذلك من غياب للتخطيط وانفصال التعليم عن التنمية وعن حاجة المجتمع لتخصصات معينة ولأولويات.

8- انتشار العنف كظاهرة في المجتمع الفلسطيني. يشير المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء 2019 إلى أن 68٪ من الأطفال الذكور و62٪ من الأطفال الإناث تحت سن ١١ عامًا تعرضوا للعنف. و 17٪ من التلاميذ بين 12- 17 عامًا تعرضوا للعنف الجسدي من قبل معلمين. و 2٪ من سن 12- 17 تعرضوا لأحد أنواع العنف 36٪ ذكور و15٪ اناث.-4- وتتحدث تقارير أخرى عن وقوع 446 جريمة قتل منذ العام 2012 وحتى الربع الأول من العام 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقول تقرير الإحصاء أن امرأة من بين كل ثلاثة نساء تتعرض للعنف.

كما نرى هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين هذه المخرجات السلبية وبين التعليم والتربية في فلسطين. إن هذا يدعو للقلق، وفي الوقت نفسه يستدعي التدقيق في كل مكونات العملية التعليمية وبشكل خاص الكتب المدرسية والسياسات والبرامج وبنية الجهاز التربوي وفلسفته التعليمية اختلالات كبيرة:

أولًا: الانتقال من الهوية الوطنية الجامعة إلى الهويات الفرعية

معروف أن الهوية الوطنية استحدثت من الفعل النضالي (الثورة)، والثقافة الوطنية الناقدة للمشروع الاستعماري الصهيوني وللتخلف والرجعية داخل المجتمع كما فعل روحي الخالدي وخليل السكاكيني وكوكبات من المثقفين/ات المبدعين أمثال غسان كنفاني وسميرة عزام وفدوى طوقان ومحمود درويش وتوفيق زياد وإدوارد سعيد ومعين بسيسو وغيرهم. كما تشكلت الهوية الوطنية في مواجهة التحديات التي فرضها المشروع الصهيوني الكولونيالي الإقصائي. وقد ساهم تضافر العوامل الثلاثة السابقة في بلورة هوية وطنية جامعة، رفعت لواءها منظمة التحرير، تلك الهوية التي أدمجت في إطارها الهويات الفرعية وكرست مستوى من التشارك الحر في الوطن القضية، الوطن «المتخيل» لجميع أبنائه المتساوون في الحقوق والواجبات.

إن دور المدرسة الافتراضي هو مجانسة الوعي الوطني الثقافي الموزع على أزمنة وأمكنة مختلفة وتحويله إلى برامج مدرسية تصنع إنسانًا مستقلًا مشاركًا في عملية التحرر، وتساهم في توحيد الشعب على منظومة قيمٍ وثقافة التحرر والعدالة والمساواة. خلافًا لذلك ساهمت المدرسة في الانتقال من الهوية الوطنية الجامعة إلى الهويات الفرعية (الدينية والعشائرية والعائلية والجهوية) وذلك من خلال تبني «الحاكمية» (دولة دينية) «والولاء والبراء» و«الاستخلاف»، وعرّفت فلسطين بأنها أرض وقف إسلامي، ودعت إلى إقامة الحكم الإسلامي الرشيد، وقالت أن فلسطين بلد عربي إسلام، وعبأت الكتب ضد القوانين الوضعية، ودعت إلى «عودة الخلافة»، وميزت بين المسيحي والمسلم بتحريض متناقض مع تراث التعايش بين مكونات الشعب الفلسطيني. هكذا، يتم إخراج منتسبي الديانة المسيحية وكل العلمانيين واليساريين والمتنورين وكل من لا يتبنى المدرسة المتزمتة (الإسلام العقلاني والمتنور) من الهوية الوطنية، ولا يغير من واقع نشر هذه الثقافة المتعصبة، طرح مواقف تتحدث عن الدولة المستقلة والشعب الفلسطيني الواحد، كما لا يغير من واقع هذا التحول المتساوق مع المدرسة المتزمتة، التوقيع على الاتفاقات الدولية المتناقضة مع هذه الدروس والمفاهيم. ولا شك في أن الموقف المزدوج غالبًا ما يخدم الموقف المتأخر

في شروط التحولات الرجعية، في ظل هذه السياسة لا يؤبه بالعلم الوطني، ولا بالثقافة الوطنية، ورموزها ولا بالتراث والذاكرة، ولا بالوحدة الوطنية، إلا بالشكل.

كان المطلوب تعريف الأجيال بمشروع التحرر الوطني، وتكريس وحدة الشعب على أسس وطنية ديمقراطية واحترام التعدد السياسي والثقافي والديني، والتوقف عند قضايا ومعضلات كسلخ دروز وشركس ويهود من المجتمع الفلسطيني، وسلخ اليهود العرب وإلحاقهم بالمشروع الكولونيالي.

ثانيًا: التمييز ضد النساء

الموقف من النصف الآخر للمجتمع (النساء) مقياس حاسم في تطور أو تأخر المجتمع، من زاوية الالتزام بالمساواة والعدالة والديمقراطية والحريات، مقولة لا يرفضها أحد بالأقوال، ولكن الافعال والتشريعات والنصوص تضع أصحاب المواقف على المحك. لقد وقّعَت فلسطين على اتفاقية «سيداو» للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتضمن القانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال نصوصًا صريحة ضد التمييز على خلفية النوع الاجتماعي. السؤال: أين دور الكتب المدرسية والسياسات والبرامج المدرسية وجهاز التعليم في إزالة التمييز وتحقيق المساواة؟ تقول دروس التربية الدينية: «المساواة الكاملة ليس من الحكمة في شيء فضلًا عن كونها ظلمًا للطرفين» و «الرجل أقدر على القيادة بسبب ما يتميز به من القوة والقدرة على تحمل المسؤوليات وبسبب الانفاق»، وذهبت بعض الدروس إلى الحديث عن «الفروق الخلقية بين الرجل والمرأة التي تتناسب مع اختلاف التركيب الجسدي والعقلي والنفسي» معيدة إلى الأذهان ما تقوله النظريات العنصرية التي تميز بين عرق وآخر وتعزوه إلى فروق بيولوجية. علمًا أن الفروق الفردية موجودة بشكل طبيعي بين الذكور كذكور وبين الإناث كإناث وتنسحب الفروق الفردية بين ذكر وأنثى دون أن يعني ذلك فروقًا عقلية بين ذكر وأنثى.

إن تفوق النساء في التوجيهي والجامعة بشكل مستمر، وشراكة النسبة الأكبر من الأزواج الشابة في تكاليف الحياة يقوض المفهوم المتقادم الذي عفا عنه الزمن، ويضع مفهوم ولاية الرجل على محك التلاؤم مع المتغيرات. وتتبنى الدروس تقسيم العمل التقليدي: «الرجل يقود الأسرة وينفق عليها ويرعاها والمرأة تنجب الأطفال وترعاهم وتدير شؤون الأسرة». «الرجل يتحمل نفقات الزواج والمرأة معفاة منها». هنا يتجاهل مؤلفو الكتب تطور المجتمعات من خلال العمل والتعليم وثقافة التحرر والعدالة ومنظومة القوانين الجديدة التي أدخلت تعديلات جوهرية على الأدوار الاجتماعية عنوانها الشراكة على قاعدة المساواة. ويبلغ التمييز ذروته بالقول «أن زنا النساء أفحش لأنه يجلب ضررًا كبيرًا على المرأة، ولأن الإغراء يكون من المرأة»، وما يعنيه هذا من اتهام المرأة مسبقًا وقبل تقديم الدليل والبيّنات التي تحتاج إلى أربعة شهود مباشرين كما تقول أحكام الشريعة الإسلامية، غير أن مؤلفي الكتب يتركون الأصل ويعتمدون المدرسة التكفيرية المتزمتة. من جهة أخرى تعتبر دروس التربية الدينية أن الحجاب فريضة وأن إنكاره يعتبر من نواقض الإيمان؛ يميزون بين المحجبة وغير المحجبة أخلاقيًا، بالقول أن الحجاب رمز عفة المرأة وطهرها يشجعها على الالتزام بالطاعات واجتناب المحرمات وصون للمرأة وحفظ المجتمع من الفتن وتحصين الشباب من الوقوع في الفاحشة، ويقدم: أدلة بالقول أن المفاسد والانحراف تنتشر في المجتمع الذي لا تلتزم نساؤه بالحجاب الشرعي. يتجاهل المؤلفون وجود مدارس دينية وعدد كبير من المفكرين وعلماء دين أمثال ابن رشد ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وجمال البنا وحسن الترابي وإسلام بحيري ومحمد شحرور ومصطفى راشد الذي نال رسالة الدكتوراه من الأزهر بعنوان الحجاب ليس فريضة. في كل الأحوال ليس من وظيفة المدرسة تربويًا توزيع الأحكام والتمييز بين البنات في أخلاقهن، والانحياز لطرف ومناهضة طرف آخر بهذا الشكل المتزمت، وبتقديم فيض من التحريم والتكفير الذي ينشر الخوف والترهيب كسلاح إكراهي وبشكل مناقض لرسالة المدرسة التربوية.

ثالثًا: مناهضة الحداثة

مناهضة الحداثة تضع البلد الذي يتبنى المناهضة في عزلة عن عالم التقدم والتطور والانجازات الكبرى، ويفصل نضال الشعب الفلسطيني عن حركة التضامن العالمي. إن عدالة القضية الفلسطينية جعل منها قضية كونية، وأصبح تأييد ودعم الشعب الفلسطيني وحقه في التحرر من الاحتلال وتقرير مصيره بنفسه جزءًا من منظومة كونية مناهضة للحرب والهيمنة والعنصرية والتوحش والعداء للبيئة، ويعتبر هذا التأييد من عناصر قوة الشعب الفلسطيني.

إن البعد الكوني للقضية الفلسطينية يستدعي التعامل بمعايير وقيم الحداثة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة والعدالة وحرية التعبير والحق في الاختلاف والنقد والمساءلة ومحاربة الفساد وحقوق المواطنة والتبادل السلمي للسلطة واحترام التعدد الثقافي والديني والسياسي والاعتراف المتبادل بين الأديان والانفتاح على الحضارات الإنسانية. الكتب المدرسية تهبط بالطلبة إلى مستوى دون ذلك حين تقول: إن هدف ثقافة العولمة هو اضعاف ثقافة الاحتشام والستر

في البيئات الإسلامية، وإضعاف اللغة العربية والانبهار بالانجليزية وتهميش دور الأديان، وإقصاء الدين عن الحكم وحصره في أماكن العبادة، وإثارة الشبهات والشكوك حول النظم والتشريعات الإسلامية وبخاصة ما يتعلق بقضايا المرأة، وتأخذ على الثقافة العالمية إنها تركز على حرية الإنسان الفردية، وترى أن من آثار الاستعمار الأوروبي الفكرية ظهور بعض المفكرين العرب الذين يتحدثون بلسان الغرب ويدافعون عن سياساته ومبادئه، ويدافعون عن الحضارة الغربية وينتقصون من الحضارة العربية الاسلامية. هنا ترتكب مغالطة كبيرة فلا يوجد من بين رموز النهضة والتنوير من دافع عن الاستعمار، بالعكس كانوا يناهضون الاستعمار ويستقوون بالحداثة الموجودة في الدول الاستعمارية، خلافًا للقوى والدول الرجعية التي غضت النظر عن الاستعمار والاحتلال وأعلنت الحرب على الحداثة ودعمت هذه العملية بعشرات مليارات الدولارات. والمصيبة أن هذه الكتب لا تتحدث عن الحضارة العربية الإسلامية في أيام صعودها العلمي والفكري والفني والمعماري، ولا تتحدث عن مرحلة الانحطاط التي أطاحت بتلك الحضارة وبرموزها. وتقع الدروس في ازدواجية عندما تؤيد الاتفاقات التي وقعت عليها فلسطين وتقدم مفاهيم نقيضة لها، وتتجاهل البعد العالمي في نضال الشعب الفلسطيني التحرري، وتقبل التكنولوجيا الحديثة وتعزلها عن الأسس العلمية والفلسفية والقانونية والفكرية وعن قيم الحداثة.

رابعًا: الخلط بين الدين والعلم

اخضعت الكتب المدرسية الإشارات العلمية في القرآن الكريم للتقييم المفتوح على التطور، في الوقت الذي لا يمكن فيه اخضاع العلم لتقييم الكتب السماوية التي لم تكن رسالتها متخصصة في العلوم والعلم، ولا يوجد أي نص يقول إنها متخصصة بالعلوم. المعجزات السماوية مستقلة تمامًا عن العلوم، ولا يمكن النظر إليها بمنظار علمي أو اخضاعها للنقاش، في الوقت الذي تخضع فيه النظريات العلمية للمكتشفات الجديدة ويتم تعديلها وتطويرها أو نقضها. الدين ورسالته الروحية شيء والعلم شيء آخر ولا يجوز وضعهما في مواجهة بعضهما البعض، ولا يجوز تقييد العلم بالدين ولا تقييد الدين بالعلم، فكل منهما مستقل عن الآخر. خلافًا لذلك؛ الدروس في كتبنا المدرسية تحاول البرهنة على تفوق الدين على العلم بأسلوب غير علمي ومتناقض مع رسالة الدين ورسالة العلم، وتحظر مجرد الاطلاع على نظريات علمية لأنها متناقضة مع الدين؛ تحظر وزارة التربية والتعليم إدراج الفلسفة والمنطق والعلوم الإنسانية ضمن مقرراتها، والنتيجة هي تقييد العقل وحجب المعرفة بما يتفق مع فرض وصاية على العقول بغرض السيطرة وباستخدام الدين كسلاح للسيطرة بدلًا من التركيز على البعد الأخلاقي والقيمي والروحي للدين، بدلًا من تقديم جوهر الرسالات السماوية التي أتت لتتمم مكارم الأخلاق.

خامسًا: تغييب النقد والسؤال

يلاحظ غياب النقد في الكتب المدرسية، ويحظر على الطلبة طرح الأسئلة التي تمس تابوهات السياسة والدين والجنس والفلسفة، ما يؤدي إلى شطب ملكة النقد وإبقاء الطلبة داخل صندوق لا يوجد داخله غير رواية واحدة وموقف واحد وخيار واحد ومسار اجباري واحد. ووفقًا لهذا الصندوق فإن تاريخنا هو عبارة عن لوحة ناصعة البياض والجمال، لا يوجد فيه أخطاء ولا حماقات. تخلو الكتب من نقد للإمبراطورية العثمانية التي تُقدم كدولة خلافة مدافعة عن المسلمين، وتخلو من نقد المماليك وحكمهم الاستبدادي، ومن نقد خلفاء أمويين وعباسيين، ومن بطش صلاح الدين الأيوبي بالفاطميين ودولتهم. ويخلو من نقد كبار ملاك فلسطينيين وعرب باعوا أملاكهم في فلسطين، ولا يوجد نقد لانفتاح القيادة الفسطينية بزعامة المفتي على النظام النازي، ولا يوجد إشارة حول البطش المريع برموز الحضارة العربية الإسلامية، أمثال ابن رشد والفارابي وابن سينا والرازي والبيروني وغيرهم. ولا تتحدث عن اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة من وجهات نظر مختلفة وموضوعية. مواضيع كبيرة وكثيرة لا تتوقف عندها الكتب المدرسية.

إن اعتماد رواية السلطات بأثر رجعي يحدث خللًا تربويًا فادحًا، ولا تصمد في عالم ثورة المعلومات والاتصالات التي تتيح التواصل مع أحدث مراكز البحث والمكتبات والمتاحف ومواقع الاختصاص في سائر العلوم.

بقي القول أن الكتب المدرسية وسياسات التعليم المتبعة تبرر الواقع البائس تاريخيًا، ولا تعتمد المعايير المهنية العلمية، وقد حرصت على تديين المناهج استنادًا لقراءة متزمتة أقل ما يقال فيها أنها أنتجت الكراهية والتفكك، وأنتجت القاعدة وداعش ومن لف لفهما من تنظيمات الإسلام السياسي.

مطالب تدعم التطوير والتغيير:

مطلوب تخليص الكتب من الفكر التعصبي والترهيبي المتشدد ووضع حد للتكفير والتحريم والتفتيش في ضمائر الناس وخصوصياتهم.

إبراز جميع الأوامر الأخلاقية في التراث الإسلامي، وفصل الدين عن العلم والعلوم.

-إعادة الفلسفة والمنطق والعلوم الإنسانية لمقررات التعليم.

-إبراز قيم الحداثة الكونية وفي التراث العربي الإسلامي.

-مطلوب هيئة مناهج مستقلة ومتنورة تضم خبراء من داخل وخارج الوطن ومنفتحة على التجارب الناجحة في حقول التربية والتعليم.

-إنشاء مجلس أعلى للتعليم مستقل كبديل لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

-إعطاء أولوية للتعليم في موازنة السلطة والصندوق الوطني.

-عقد مؤتمر سنوي تقييمي للتعليم.

1-تقرير صادر عن مركز إبداع المعلم.

2-بيان صادر عن البنك الدولي يوم 2018/11/5

3- تقرير وزارة التربية والتعليم، منشور في معا بتاريخ 7/13/ 2013

4- مسح حول العنف-لجهاز المركزي للإحصاء 2019.

*** ملاحظة: مضمون المادة يستند لكتاب بعنوان (المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره) للباحث مهند عبد الحميد: الصادر عن مؤسسة روزا لوكسمبورغ في نيسان/ابريل عام 2019، رام الله.**

العودة إلى الفهرس

٢٤ ساعة في ثلاجة الموتى..!

بيسان الشرافي/ محررة ومعدة تقارير في (الهدف)

نستيقظُ صباحًا فنغسل وجوهَنا بمياه دافئة تُهوّن علينا برد ساعات الصباح، بعد أن استغرقنا في نومٍ ليلةٍ هادئةٍ، تحتَ أغطيةٍ ثقيلةٍ حجبت عن أجسادِنا بردًا، لو كان أصابَها لأعيَاها. نُبدّل مَلابسَنا بأخرى نحرصُ أن تكون سميكةً لتُدفئنا، نتناول وجبةَ إفطارٍ قد تكون ساخنة لمنحنا مزيدًا من الدفء مع كوبٍ مشروب ساخن أيضًا. وإن كنا من ذوي الحظ ممّن يستيقظون باكرًا ويتنعّمون بمُتّسع من الوقت، ربّما نجلس إلى جانب مدفأةٍ ونتصفح هواتفنا لمعرفة آخر الأخبار، أو نتبادل أطراف حديثٍ مع شخصٍ ما.

صباحٌ كهذا يبدو عاديًا لكثيرين، لكنّه يا أعزاء نعيمٌ وفيرٌ وأحلامٌ سرمديّةٌ لا تنقشع عن مُخيّلة خمسة آلاف فلسطينيّ كان قدرُهم أن يُزجَّونَ في سجونِ دولة الإرهاب الصهيونية «إسرائيل».

هؤلاء محرومون من أدنى حقوقهم الإنسانية، وتمنّ عليهم إدارة السجون الإسرائيلية بفُتاتٍ من تلك الحقوق، تعدّ عليهم الأنفاسَ والخطوات والأفكار، وتُحاسبهم حتى على «النوايا». ومع بداية كلّ شتاء تنتعشُ دولةُ الإجرام هذه، وتتّسع شهيّتُها لمزيدٍ من البطشَ والتنكيل بمن تعتقلهم في زنازينها، وتَرى هذه الشهور القليلة «فرصة لتشديد الخناق أكثر حول أعناقهم»، هذا ما تُتقنَه مُقابلَ فشلٍ مُدوٍ لم تعُد تخفه في النيل من إرادتهم.

نحنَ الأحرار- إلّا من خيالاتنا- كيف لنا الهربُ من التفكير فيما يعيشه أسرانا داخل سجون الاحتلال خلال فصل الشتاء- المحبوب لدى غالبيّتنا- لنُفكّر فقط في ما يمرّ به الأسير حين تقتحم قوات السجن الغرف في منتصف الليل وتطردهم- بالملابس التي عليهم فقط- إلى الساحة الخارجية غير المسقوفة للتفتيش أو العدّ؛ سيمكث الأسرى في درجات حرارة تحت الصفر، وربّما تُمطِرُ عليهم لساعات، حتى تتجمّدَ أطرافُهم.

تلك ساعاتٌ قد تمرّ، ثم يعودون إلى الغرف.. ها؟! الغرف، ربّما تجدُر تسميتها بالثلّاجات، هذا المحتلّ الذي يتفنّن في ابتداع أساليب التعذيب، يمنع على الأسرى استخدام وسائل التدفئة، كما يقطع عنهم المياه الساخنة؛ فكيف يُفوّت فرصةً كهذه للتنكيلِ بهم أكثر، وإذلالهم أكثر، وامتهان إنسانيّتهم أكثر وأكثر ؟!

يعني هذا أن عودة الإحساس بأطرافهم ستستغرق مزيدًا من الوقت؛ لذا يدسّ بعض الأسرى أجسادَهم تحت ما توفّر من أغطية، علّها تمدّهم ببعض الدفء.

يُفضّل آخرون ممارسة حركات رياضيّة لتحرّك الدمَ في أوردتهم وترفع حرارة أجسادهم قدرَ ما ترفع، في حين ينكبّ بعضٌ آخر على مُغالبةِ دموعِه قهرًا وغضبًا.

ترتفعُ الشمسُ في السماء أكثر، سيحين بعد قليل موعد وجبة الإفطار، يليها وجبةُ الغداء، ويأمل الأسرى قبلهما أن تصلا ساختيْن أو دافئتين، لتُنعش أجوافهم بدفءٍ ولو قليل. وهذا الأمل معرضٌ للانهيار، إذ قد تصل الوجبات بادرةً كالثلج، أو فاسدة بسبب الأمطار.

بثقلٍ مروّع، يمرّ النّهارُ على الأسرى، ومهما كانَ عصيبًا، لن يكون كجحيم الليل الذي ينتظرهم. بحلول ساعات المساء يُسارع الأسرى إلى النّوم؛ والمحظوظ منهم من ينام قبل اشتداد البرد، فإنّ حلّ هذا قد لا يتمكّن كثيرون من إغماض جفونهم من قسوته.

ليلًا، يتلحّف الأسرى أغطيتَهم استعدادًا للنوم، يلفّونها حول أجسادهم، يُحكمون قبضاتهم على أطرافها، ويشدّونها بأرجلهم لمنع تسرّب حرارة أجسادهم من تحتها، تنحني الأجساد على نفسها مُتخذةً وضعَ الجنين؛ ليس عمدًا.. لكنّه البرد! وبعد هذا كلّه لن تدفأ، هيَ لعنةُ السّجنِ وظُلمُ السجّان.

وللأسرى المرضى وجعٌ آخر، وبخاصة من كانت علّتُه في عظامه؛ كمرضى الروماتيزم والمفاصل. الشتاءُ لهم عذابٌ إضافيّ، إذ يُفاقم الألم الذي لن تلتفتَ إليه إدارة السجن، ولن يرفّ لها طرْفٌ مهما زاد؛ بعضُ الحالات لأسرى مرضى أبكت رفاقهم في الغُرَف، كل ما كان بإمكانهم فعله إيثارُ غطاءٍ أو قطعة ملابس وتقديمها لهم، أملًا في تخفيف أثر البرد القاتل.

البوسطة، الباصاتُ الحديثة المُزوّدة بأقسى أساليب التعذيب والتنكيل، هذه قصةٌ أخرى؛ كراسٍ حديديّة، قيودٌ وسلاسل لتكبيل الأسرى في المقاعد، بلا مراحاض، وتكييفٌ باردٌ جدًا مُسلطٌ على أجسادِ الأسرى، إنّها «أداة تعذيب متحركة»، و«الفريزر»، كما يُسمّيها الأسرى، يستخدمها الاحتلال لنقلهم بين السجون والمحاكم أو من سجنٍ إلى آخر، وغالبيةُ عمليات النقل التي تُنفّذ في فصل الشتاء تكون بهدف التنكيل والتعذيب فقط.

من يعتقله الاحتلال حديثًا، وبخاصة الأطفال، يُصعَق من هولِ ما يجد من ظروف الاعتقال عامة، وما يعيشه الأسرى في الشتاء خاصة، هؤلاء- المعتقلون الجُدد- يمنعهم الاحتلال من زيارات الأهل وكذلك الشراء من مقصف السجن (الكانتينا) لمدّة تتراوح بين 3 و 6 شهور، لذا يُؤثر الأسرى ملابسَ وأغطية لرفاقهم الجُدد، وهم مئاتٌ شهريًا، ما يُفاقم حالة الشحّ الموجودة أصلًا في هذه المقتنيات.

هذا العذاب المُتواصل بحق الأسرى ومُسلسل التنكيل الذي لا يتوقّف.. كيف لا يُشعلُ النار في نفوسنا؟ نارًا تنصبّ حممًا على المُحتلّ وأذرع إرهابه، وتلهَب الأرضَ تحت أقدامه انتفاضةً واشتباكًا على كلّ شبرٍ من أرض الوطن.. كيف بعد كلّ هذا يُنسّق «فلسطينيّ» مع «إسرائيليّ»؟ كيف نبتاع بضائعهم؟ كيف نحضر مؤتمراتهم؟ كيف نُشاركهم في لعبة جودو أو كرة قدم؟! كيف نقبل أن يبقى يُباع لنا الوهم باسم السلام في حين تمتهن كرامتُنا وتُنسَف حقوقُنا؟! إنّ كرامة الوطن من كرامة الإنسان، وحريّتُه تسمو وتعلو.. وتبقى هي البوصلة وهي العنوان.

قراءة في بانوراما المشهد الفلسطيني ٢٠١٩-٢٠٢٠

نواف الزرو/ باحث في الشؤون الإسرائيلية

رغم تسارع الأحداث والتطورات السلبية المخيبة للآمال على امتداد المشهد الفلسطيني على مدى العام 2019، ورغم صفقة القرن التصفوية، والقرارات والإجراءات الحربية والتهويدية الصهيونية، ورغم حالة الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، إلا إننا نوثق ونثبت ونحن نودع العام 2019، وندخل العام الجديد 2020، بأن الطموحات والآمال والأحلام الوطنية التحررية الاستقلالية والإنسانية الفلسطينية كبيرة واسعة وراسخة ومشروعة ومستمرة.. فكل أبناء الشعب العربي الفلسطيني، هناك على امتداد خريطة الوطن الفلسطيني المغتصب والمهود، يتطلعون إلى أن يستيقظوا صباح ذات يوم ليروا الوطن الفلسطيني بلا احتلال، وبلا قوات غزو، وبلا مستعمرات، وبلا اجتياحات وتجريفات واغتيالات واعتقالات ومجازر دموية، وبلا مصادرات وأطواق وحواجز حربية تنكيلية وعقوبات جماعية تحوّل حياتهم إلى جحيم يومي لا يطاق، وكذلك بلا جدران عنصرية تهويدية تحوّل مدنهم وقراهم إلى معسكرات اعتقال كبيرة وصغيرة...!

ولكن... مع بالغ الأسف فإنه ليس من المنتظر إطلاقًا أن يحمل لنا معه العام الجديد 2020، معجزة كبيرة أو أسطورية تقلب الحالة والأوضاع الفلسطينية رأسًا على عقب، فنحن في زمن لا يعرف المعجزات الأسطورية إلا بقدر ما تصنعها الأمم والشعوب، وبقدر ما تجتمع وتتضافر الظروف والمعادلات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية لصنعها.

فما يجري في فلسطين جزء لا يتجزأ مما يجري في المنطقة العربية وفي الإقليم كله، وهو نتاج طبيعي لها بشكل عام وللأوضاع العربية بشكل خاص جدًا، فلو كانت الأحوال العربية على غير ما هي عليه منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، ولو كانت لدى الأمة والدول والأنظمة والقيادات العربية إرادة سياسية وسيادية وخيارات تحررية حقيقية، على نمط تلك التي كان يتمتع بها الراحل الخالد جمال عبد الناصر، لما حصل ما حصل في فلسطين والعراق وسوريا واليمن وليبيا...الخ.

ولذلك نقول إن العام الجديد يولد فلسطينيًا من رحم العام المنصرم... وهذا العام المنصرم كان مليئًا بكل أشكال الجرائم الصهيونية المفتوحة على مدار الساعة، وكان مليئًا من جهة ثانية بالهبات والانتفاضات والمواجهات والتضحيات الفلسطينية، بقدر ما كان مليئًا بالملاحم البطولية الصمودية الأسطورية الفلسطينية، لكنه كان من جهة أخرى عامًا بائسًا رديئًا مُحبطًا مخجلًا عربيًا، في الوقت الذي كان فيه عامًا سيئًا جدًا للمجتمع الدولي وللمواثيق والقوانين والقيم الدولية والإنسانية. فالعناوين الأساسية الصارخة للعام المنصرم فلسطينيًا كانت:

أولًا/ الاستباحة الشاملة: حيث واصلت دولة الاحتلال سياسة التدمير الشامل للمجتمع المدني والأمني الفلسطيني على حد سواء من تجريف واقتلاع ونسف وهدم وحرق.. الخ.

ثانيًا/ واصلت تلك الدولة أيضًا اقتراف المجازر الدموية وحرب الاغتيالات والقتل اليومي والإعدامات اليومية للشباب والصبايا بالبث الحي والمباشر (كما حدث في رفح ونابلس وجنين وطولكرم وغزة).

ثالثًا/ كما طغى تماما إرهاب الدولة الإسرائيلية بجيشها ومستعمريها ضد أطفال ونساء وشيوخ وشبان فلسطين بغية هزيمة إرادتهم وكسر معنوياتهم وإخضاعهم للشروط والاملاءات السياسية والأمنية والتطبيعية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق الإرهابي الجرائمي الصهيوني وثق تقرير سنوي فلسطيني أكثر من 32 ألف انتهاك للاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، خلال عام 2018 فقط.

وعن ارهاب المستوطنين اليهود في القدس والضفة كشف المراسل الإسرائيلي عاموس هرئيل - في هآرتس النقاب عن «أن قفزة هائلة في جرائم الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين بارتفاع 300٪» وأنه «في العام 2018 سجل ارتفاع كبير في عدد حوادث العنف في الضفة الغربية. وتبين من معطيات غير نهائية جمعت حتى منتصف كانون الأول /2018،إنه في السنة الماضية، سجل 482 حادثة كهذه وهوارتفاع بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة مع العام

العودة إلى الفهرس

2017، الذي سجلت فيه 140 حادثة. العنف من جانب المستوطنين ونشطاء اليمين يشمل ضرب الفلسطينيين؛ رشق الحجارة، وبالأساس رش كتابات «تدفيع الثمن»، تخريب في البيوت والسيارات وقطع الأشجار في أراضي بملكية الفلسطينيين.

وفي القدس أيضًا أظهر تقرير إحصائي صدر عن الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات ومنظمة التعاون الإسلامي الثلاثاء: 2019/12/11: أن الحفريات التي تجرى تحت القدس منذ عام 1967 قد بلغت 104 حفريات، منها 22 فاعلة، و4 تحت وحول الأقصى، و5 في سلوان، و5 في البلدة القديمة، و8 مواقع مترفقة، و57 حفرية ونفقًا تخترق المسجد الأقصى.

ورصد تقرير الهيئة في مدينة القدس 29 مستوطنة، منها 15 في الجزء الشرقي والباقي في الغربي، وأظهر أن هناك 43 مستوطنة على 46 ألف دونم تهدف إلى تغيير طبيعة القدس من خلال الحفريات والتهويدات الجارية على قدم وساق، ويحيط بالأقصى الآن 105 كنس يهودية، علمًا أن عدد المساجد في القدس 107 منها 43 في البلدة القديمة، و95 كنيسة.

رابعًا/ وكأن الشعب الفلسطيني عمليًا بين فكي الإرهاب الدموي الاحتلالي الإسرائيلي المنفلت وبين حالة الفرجة والصمت العربي من جهة، والتواطؤ الدولي والأمريكي على نحو خاص من جهة ثانية، ولكنه أيضًا بين فكي الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني المخجل والمرعب.

خامسًا/ غير أن الشعب الفلسطيني نجح برغم كل معطيات هذا المشهد المرعب في التصدي والصمود وتسطير

ملاحم أسطورية.

سادسًا/ ما توج في الحصيلة بمسيرات العودة ونهوض الضفة مما شكل نقطة تحول في المشهد.

سابعًا/ ويمكن الحديث أيضًا عن مرحلة جديدة في الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، وفي الوعي الجمعي العربي، وعودة البوصلة من جديد للقدس والقضية الفلسطينية.

أما عربيًا، فقد تميزت الحالة والأوضاع العربية بـ:

1-/ الأمة العربية من محيطها إلى خليجها كانت تئن تحت حالة من التفكك والضعف والاستخذاء وفقدان الإرادة والبوصلة، لدرجة أن رامزي كلارك أحد أبرز الشخصيات الداعية للسلام واحترام حقوق الإنسان في أمريكا والعالم كان قال فيها: (إذا كانت هناك إدارة أمريكية طاغية فالعيب إذن في قدرة المطالبة والوقوف في وجهها. وأنا بصراحة لا يحزنني إلا الموقف العربي الصامت تجاه كل قضاياه التي يسميها قضايا مصيرية لإثبات الوجود والذات.. وحتى اللحظة لا يوجد موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، فليس من المعقول أن يخرج مليونا مواطن أمريكي - مثلًا - للشارع في مظاهرات عارمة وتقوم الشرطة بضربهم وتصيبهم اصابات بالغة والعرب جالسون في بيوتهم يتفرجون علينا.. وأنا ما زلت أطالب حتى اللحظة الشعوب العربية بإثبات موقفها وذاتها؛ فإما أن تفرض نفسها أو أن تتفرج ولا تأتي لتبحث عن سلام في عالم يمتلئ بالطغاة والجبارين). تصوروا... أن كلارك يتحدث هنا بالعربي أكثر من العرب!

2- / وقد تجلت الحالة العربية الرديئة بالحروب العربية بالوكالة التي شنت وما تزال ضد سوريا واليمن... فأصبحت الحالة والأوضاع العربية بائسة مترديّة عجيبة ينسحب عليها ما كان الجواهري قد وصف به الأمة قائلًا:

«ورأى المستعمرون فرائسًا منا
يبرون أنيابًا له ومخالبا..»

فهل ننتظر في ضوء معطيات العام المنصرم يا ترى أجندة سياسية فلسطينية/عربية جديدة مختلفة ...؟ أم إننا سنواجه استمرارًا للسياسات الأمريكية والصهيونية الإرهابية الإجرامية في فلسطين والمنطقة؟! وهذا هو المؤكد.

يضاف إليها استحقاقات فلسطينية وعربية وإسلامية وأممية ملحة وعاجلة في أعقاب وعد واعتراف ترامب البلفوري ب«منح القدس-وبالتالي فلسطين- عاصمة أبدية لاسرائيل، على طريق وعد بلفور المشؤوم الذي أعطى ما لا يملك-فلسطين- لمن لا يستحق»...!.

ماذا تبقى من الانتفاضة الكبرى؟

موسى جرادات/ كاتب فلسطيني

بعد مرور اثنين وثلاثين عامًا على انطلاق الانتفاضة الكبرى والتي عرفت بانتفاضة الحجارة، تفتح الذكرى سؤال ماذا تبقى منها؟ وهل تحولت إلى رمز مقدس في ذهن الناس، بعد أن استبعدت كظاهرة تاريخية وتجربة عملية لها ما لها وما عليها، وربما عملية الاستبعاد تلك جاءت لأهداف محددة وواضحة، وأن هناك من القوى قد عمل على تحويلها إلى مسحة رومانسية في ذهن الشعب الفلسطيني، بهدف الإفلات من الأسئلة الكبرى التي فتحتها الانتفاضة وحاولت الإجابة عليها مبكرًا، وأهم تلك الأسئلة تتعلق بتحويل الوعي إلى فعل قادر على التخلص من الاحتلال وبإيمان الشعب الفلسطيني بكل مكوناته بالقدرة على إحداث هذا التغيّر وأهم من ذلك تقديم كل أشكال التضحيات في سبيل بلوغ هذا الهدف وتحقيقه.

لكن هذا الأمر لم يمض كما جاء في كتاب الانتفاضة والتي تجند فيها كل الشعب الفلسطيني والتحمت قواه في معركة واحدة ضد عدو محدد وبأدوات محددة، فبعد أشهر قليلة من انطلاقتها وكسرها كل الحدود والخطوط الحمر التي رسمها المحتل منذ احتلال الضفة وغزة في العام 1967، حيث انخرط فيها الجميع في الفعل الجماعي المقاوم منذ اليوم الأول ما أمن مشروعية كبرى للتنظيمات الفلسطينية المختلفة، تحولت الانتفاضة إلى ما يسمى بفعل المأسسة، فأخذت التنظيمات الفلسطينية على عاتقها القيام بالأنشطة المناهضة للاحتلال دون الاكتراث للحاضنة الشعبية.

> **إن تحويل الانتفاضة لنوع من العمل الوظيفي للناشطين المنظمين أدى إلى اختزال الفعل المقاوم وتحوله إلى وظيفة في أيدى القوى الفلسطينية والتنظيمات على مختلف أنواعها، جلب بشكل دراماتيكي جملة من المعضلات والأزمات الكبرى التي أصابت جسم الانتفاضة في بواكيرها**

ويمكن اعتبار أن هذه المحطة في الافتراق مع الحاضنة الشعبية من قبل التنظيمات الفلسطينية -حيث بدا الافتراق بشكل رئيسي بعد تدخلات القيادة الفلسطينية في تونس ومحاولة شق القيادة الفلسطينية التي التي أدت إلى هذا الافتراق- هي نقطة مفصلية في فهم بعض الانتكاسات التي أصابت بنى الانتفاضة في مقتل، فبعض القوى الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح كانت تستعد إلى استثمار الانتفاضة في بازار السياسة، وبالتالي كان لا بد من إظهار نفسها كقوة كبرى قادرة على إدارة الصراع وحدها مع الاحتلال فيما القوى الأخرى والمنضوية في فصائل منظمة التحرير، كالجبهة الشعبية والديمقراطية والتي كانت تعمل مع فتح ضمن إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة كانت تتقاطع مع فتح ضمن الخطوط العامة للمعركة وضمن تصور الوحدة الوطنية باعتباره صمام الأمان لبلوغ الانتفاضة أهدافها الكبرى عبر التخلص من الاحتلال، لكن هذا الأمر لم يكن كافيًا في الحفاظ على الثوابت العليا التي كانت مطروحة في ذلك الوقت وهي انتزاع الاستقلال دون الاعتراف بشرعية المحتل على الجزء المتبقي من فلسطين، فبعد سنوات قليلة من حدث الانتفاضة ذهبت المنظمة إلى مؤتمر السلام في مدريد وبعدها إلى أوسلو معلنة عن بداية عصر جديد وهو عصر أوسلو وتوابعه.

وكانت الحجة دائما «الواقعية السياسية» وأنه لا بد في النهاية من استثمار الانتفاضة كفعل مقاوم وتسييلها في مجرى الفعل السياسي والذي ثبت فشله بعد ربع قرن من هذه التجربة، لكن الناظر إلى حركة الانتفاضة منذ اللحظة الأولى لتفجرها كان يدرك

العودة إلى الفهرس

أن سنوات الاحتلال الطويلة وصلف المحتل كان يلزمه القليل من الصبر والثبات واليقين حتى يصل المحتل إلى نقطة اللاعودة ويتخلى أمام صمود الشعب الفلسطيني عن أوهامه في استمرار الاحتلال.

إن تحويل الانتفاضة لنوع من العمل الوظيفي للناشطين المنظمين أدى إلى اختزال الفعل المقاوم وتحوله إلى وظيفة في أيدى القوى الفلسطينية والتنظيمات على مختلف أنواعها، جلب بشكل دراماتيكي جملة من المعضلات والأزمات الكبرى التي أصابت جسم الانتفاضة في بواكيرها، فالمأسسة التي تمثلت في عملية التحويل الموضحة أعلاه، أدت إلى تحديد أهداف جديدة خارجة عن السياق العام الذي ارتضته كل شرائح الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال، فقد عملت الانتفاضة منذ أيامها الأولى على مواجهة ظاهرة العمالة للمحتل بأسلوب مميز بعد أن فتحت لهم باب التوبة، والعودة إلى صفوف الشعب، فيما ذهبت التنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح إلى مواجهة هذه الظاهرة بعنف عبر تنفيذ حكم الإعدام بالمئات منهم ولم تظهر وثيقة حتى الآن تبين مدى صوابية هذا الفعل، وهل كان جميع الضحايا يصنفون ضمن هذه الخانة؟ لأن الأحداث أثبتت فيما بعد أن الإصرار على مداومة هذا الفعل، قد أوجد شرخا كبيرًا في البنية المجتمعية الفلسطينية، إضافة إلى ذلك يطرح السؤال المهم وهو هل من نفذ سياسة قتل العملاء عبر تتبعهم والتحقيق معهم ومن ثم قتلهم يمتلك من المهنية والوعي ما يؤهله لهذا الفعل؟ مع العلم أن هناك الكثير من الشهود على الكثير من الوقائع مدعومًا بشهادات وتقارير منظمات حقوقية أكدت هذه الشكوك والمآخذ على هذه الممارسة.

وبالإضافة إلى قتل العملاء نشطت ظاهرة أخرى اتسم جزء منها بالعلنية وجزء آخر بالكتمان وهي تحصيل الخوات في سبيل تمويل التنظيمات وكانت تستهدف التجار الفلسطينيين في عموم المدن والقرى والمخيمات تحت شعار التبرعات والتي كانت تحمل صبغة إجبارية.

وأمام تلك الظاهرتين تولدت ظاهرة أخرى أفرزتها الظواهر السابقة، وهي الصراع على ممارسة السلطة الوهمية بين التنظيمات الفلسطينية المتناحرة على السكان، صراع اتخذ طابعًا عنفيًا بين حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتخذ أشكال موجات متفاوتة عبرت المدن الكبرى والقرى والمخيمات، فالصراع على تقاسم النفوذ بين تلك الحركتين بدأت ملامحه الكبرى مبكرًا وهو امتداد للصراع اليوم والذي اتخذ صورة الانقسام البغيض الذي نعيشه اليوم.

وأمام تلك الظواهر السلبية والمعتلة، والتي كانت تحدث بقي الشعب الفلسطيني متمسكا بالمثل والقيم والإيمان العميق بشرعية النضال والمقاومة وبقى الخزان الكبير الذي أمد شرايين الفصائل الفلسطينية في الانتفاضة الثانية بكل أسباب القوة، على الرغم من الندوب التي خلفتها الظواهر السلبية في الجسد الفلسطيني، إلا إن عموم الشعب بوعيهم الفطري جعلهم يرون بوضوح أن الصراع مع المحتل هو الصراع الوحيد الذي يتخذ مشروعية وأن بقية الصراعات هي مجرد أوهام سرعان ما تتبدد.

أمام الذكرى وجب القول إن جزءًا من تاريخ الشعب الفلسطيني المجيد سطرته أياد واعية ومضحية؛ فمنهم من لاقى ربهً وهو على العهد ومنهم من شرب برد السجون لسنوات طويلة ومنهم من ورّث بندقيته للأبناء والتي ما تزال نارها متقدة في أيديهم حتى مطلع الفجر.

المجتمع الفلسطيني في الداخل
عن جدلية العُنف والعُنف الثوري

محمد كناعنة (أبو أسعد)/عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد

«تساءلتُ، مثلاً، لماذا نعجز عن العمل لتحقيق أهدافنا الاجتماعية في حين تبدو الظروف الموضوعية مواتية لتحقيق هذه الأهداف؟ لماذا نحنُ فرديون وسلبيون في تصرّفاتنا الاجتماعية إلى حد يمنعنا حتى من التعاون، في حين أن التعاون من مصلحتنا جميعاً؟ لماذا نقبل في أعمالنا ما نرفضه في أقوالنا وتفكيرنا الخاص؟ ما الأسباب الاجتماعية (الموضوعية) وما الدوافع النفسية (الذاتية) التي تصنع هذه الهوة بين ما نرمي إليه وما نفعلهُ بالممارسة، فنبقى غائصين في تناقضاتنا عاجزين عن تغيير وضعنا؟».

هذه الكلمات والأفكار المُتسائلة للمفكر هشام شرابي وردت في كتابه «مقدمات لدراسة المُجتمع العربي» الصادر قبلَ حوالي ثلاثة عُقود وَأكثر، وهو من الكُتب التي أحاول دائماً العودة إليها في مُراجعاتي بالإضافة إلى مجموعة من العناوين في مخزون الثقافة الانساني العالمي والعربي التقدمي خاصة، من ابن رشد وابن خلدون وليست انتهاءً بهشام شرابي وعادل سمارة وفريدة النقّاش وَغسان كنفاني ويوليوس فوتشيك وغرامشي ماركس إنجلز لنين وفرانز فانون وآخرون من أصحاب الرُؤية النقدية ممّن يمتلكون مَلَكة النبش في المحظور، ويَسبحون عكس التيار، إنَّهُم أصحاب «الرصاص الحي» بأقلامهم الجريئة، في السياسة والثورة في المُجتمع والتاريخ، في الثقافة وبؤسها، العودة إلى أمثال هؤلاء هي من باب التمكين الذاتي في توسيع الأفق رغم انحسار حَيّز الفكرة الثورية في مناخ لا ثورة حقيقة فيه في الفضاء الموضوعي وانعكاسه على فضاءه الذاتي، وفي سياق قد يكون مُتّصل يقول الثائر الشهيد الكاتب الفذّ غسان كنفاني: «إنّ الفكرة النبيلة لا تحتاج غالباً إلى الفهم، بل إلى الاحساس»، وأنا أسقط هذه المقولة على واقع ما نتحدث عَنهُ هُنا، فنحنُ بحاجة إلى أن نَحس ما نؤمن به من أفكار رائعة وجميلة، الأفكار النبيلة تحتاج إلى الإحساس، وهذه باتت تكون مفقودة في قاموس العمل السياسي الاجتماعي الثقافي، والمصيبة أنّنا قد نفقدها من مُعجم الحُبّ والمحبّة، لا يكفي أن نَقول بالثورة، بل يجب أن نُمارسها، والثورة فيها انقلاب على الواقع السقيم في جُهد للاتيان بما هو أفضل، الثورة فيها إيمان بالفكرة وليس القولُ بها فقط، هي قلب الدُنيا رَأسًا على عَقب من أجل رَفع الظُلم وسيادَة العَدل والعَدالَة، عَلينا الإحساس بالمعنى وليس التَغنّي بِه، وأن تقول ما لا يُقال، وأن تقف في وجه العاصفة، لا أن تختبئ أيُّها «الثوري» وأيُّها «المُثقّف» وَأيُّها «الأكاديمي المُتَفذلك» في عباءة العائلة والطائفة، لا أن تهرُبَ إلى كأسَ النسيان اللذيذ بعيدًا عن مرمى الفعل الحقيقي وَتَتّكئ على ماض وَبعضُ شعارات رَنانَة، خَاصّة أنّنا في عَصر امتلاك «الصحيفة» الشخصيّة لكُلّ فَرد منا، الفيس بوك هو المَنَصّة لِإطلاق الصَواريخ للبَعض وفي كُل الاتجاهات، في الحَر وَالبَرد ودون عَناء. ابن خلدون ثارَ على واقع التخلف وصاغ في كتاباته ما أعتُمِدَ كمدخل لعلم الاجتماع الحديث، وشخّصَ قبل قُرون خَلَت واقع حالنا كمجتمع عربي، وأنقُلُ لكم مَقولة من أقواله خاصة للأحياء الأموات منّا: «اتباع التقاليد لا يعني أنّ الأموات أحياء، بل أنَّ الأحياءَ أموات»... يا الله كم يُشبه هذا القول واقع الحال اليوم في مجتمعنا العربي، الأحياء أموات بركضهم وراءَ عادات لا علاقة لها بتُراث عُروبتنا الأصيل، ولا علاقة لها بالدين، فترى التخلف يلبَسُ لحية وعَمامة، أو تلبسهُ بدلة رسمية وربطة عُنق، نرى الأشياء على حقيقتها وبخجل، أو بالأحرى، نخاف أن نُسميها بأسمائها الحقيقية. نقفُ عاجزين عن تحقيق أهدافنا الاجتماعية رغم أنّ الظرف الموضوعي قد يسمح بذلك، فلماذا هذا العجز؟ وَالسُؤال هُنا يَأخُذ أهَمية مُضاعَفة كونَنا نُعاني من عُنف داخَلي في ظل استعمار عَنيف وباطش وقاتل. ألسنا غائرين في الهَم الشخصي بعيداً عن العام؟! ألَم نتحوّل إلى مجتمع مستهلك غير مُنتج؟! فكيف لهذا المجتمع أن ينهض من سُباته الطويل وأحياءه أموات؟! كيف لنا أن نتحرّر من مُستَنقع التخلّف ونحنُ ما زلنا نعتقد أنّ اللّحية قد تصنَعُ «شيخاً» وزجاجة الويسكي قد تصنعُ «مناضلا»؟! كيف لَهُ، هذا المجتمع المسكين، أن يكونَ سَوِيًّا والقتلُ فيه مثل «شربة المي»؟! قَتل النساء، اغتيالات في إطار الجريمة المُنَظّمة، عُنف مُستشري، كيف لأبنائنا وأطفالِنا أن يناموا

العودة إلى الفهرس

في ليل راحتهم وصوت المفرقعات والرصاص الحي في «احتفالات التخرُّج» وشهادة «الحج والمُعتمر» والحصول على «رخصة قيادة» سيارة أو رئاسة بلدية أو طهور أو زفاف أو وألف أو وأو.. لا يهدأ حتى مع آذان الفجر ؟! أكتبُ وأشعرُ أنني في حالة من الانفجار أو الانهيار، وكلتا الحالتين انعكاس لحالة من البؤس نُشاهد تفاصيلها يومياً في زواريب هذا المجتمع، في الحياة اليومية وهمومها في السياسة وعُهرها في الشارع وضجيجه، في حالة الارتباك لدى جمهور الشبابَ من واقع لا فراغ فيه إلا من الفراغ، وباتَ الحُصول على قطعة سلاح أهون من عبور شراء الخبز أو عبورَ الشارع بأمان، في حالةَ الاغتراب والاحتراب، وما أدراك ما الاغتراب؟ فوضى السلاح ومخاض المَفاهيم: ليسَ هُناكَ من شكّ بأنَّ الاستعمار، أي استعمار وفي أي مَكان، يُحاول بكُل الأساليب أن يُفتّت المُجتمع المُستَعمَر وذلك بهَدَف السَيطرَة الكُليّة عليه، وفي حالة الاستعمار الصَهيوني في فلسطين «خُلقَت» حالة مُتشابكة في التعريفات خاصّة بعدَ أن حَصلَ كيان هذا الاستعمار على اعتراف دُوَلي بشرعيّته «كتعبير عن حَق تقرير المَصير» على حساب حَق تَقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو الشعب الواقع تحتَ وطأة الاستعمار في وَطنه عوضًا عَن تَهجير وَطرد ثُلثي هذا الشعب في إطار سياسة التطهير العرقي، والأنكى من ذلك أن هذا الكيان المُسَمّى ب «إسرائيل» نالَ اعتراف جُزء من الشعبَ الواقع تحتَ وَطأة استعماره على ذات القاعدة الواردَة أعلاه: «تعبيرَ عن حَق تقرير المَصير لليهود في فلسطين»، وفي ظل هذه الحالة أصبحَ

الفلسطينيّون في وَطنهم «مواطنون» في دَولة الاستعمار، هذه الإشكاليّة جَعلت الكيان يقوم بكُل ما أوتى من أساليب لفرض سَيطرته على هذه المجموعَة القومية التي بَقيَت مُتَجذّرَة في وَطنها، تمييز عُنصري وحكم عَسكري مُصادرة وتضييق وخنق للقرى والمُدن الفلسطينية اعتقالات وحَدّ من الحُرّيات؛ حُرّية الحَركة والتَحرُّك حُرّية العَمل السياسي والتعبير وما إلى ذلك من أساليب شارَكت فيها كل مؤسّسات الكيان الأمنية والاستخبارية وحتى التعليمية، وَبالمُقابل مُقاوَمة وَتَصدّي وَتَشبُّث، وَلَم تَتوقف الحَركة الطبيعية لهذه المجموعَة، رغمَ كل القَمع، لتكون جزءًا من حراك شعبها في سيرورَة التَحرُّر والانعتاق من الاستعمار، وفي سياق الاستعمار القائم حتمًا على العُنف أن يولَد «العُنف الثَوري المَشروع»، كما وَصَفهُ (فرانز فانون في مُعَذَّبو الأرض) في سياق الرَد على العُنف الاستعماري، والثورَة الفلسطينية التي انطلقَت في هذهِ الصَيرورَة كانَ لَها تأثير على الحركة الوطنية في الداخل الفلسطيني المُحتَل عام 1948، أي بمعنى آخَر على الفلسطينيّين «مواطنوا دولَة إسرائيل»، وَيُمكن هُنا أن نُضيف بأنَّ الوَعي في الانتماء والهُويّة قد تَنامى بينَ صُفوف الشَباب الفلسطيني بغض النَظر عن الانتماءات الحزبية، هو الانتماء والوَعي الجَمعي، وهذا مُؤشر على خُطورَ الوَعي المُتَشكّل على خَلفية قَومية «انفصالية» كما يَحلو للبَعض أن يُسَمّيها وهي بالأساس خلفية طبيعية لانتماء طَبيعي لشَعب أكثَر من ثُلُثيه يَعيش في اللجوء والشتات. هذا الوَعي الذي كَسر في العام 2000، أي في انتفاضَة القُدس والأقصى، كل قواعد «الأسرَلَة» وَتشويه الهُوّيّة والإنتماء الذي راهَنت عليه المؤسَّسَة الصُهيونية ممَّا دَعا بَعض عُلماء الاجتماع الصَهاينَة للقَول: «عَلينا تَغيير كُل أبحاثنا عن أسرلَة هذا الجيل والعَمل من جَديد»، ومن هُناك بَدَأت عَمليَّة «التغيير» في السياسَة الصُهيونيَة في التعامُل مع المُجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، وكانت لتَوصيات لجنة «أور» التي بَحَثت فيما سُميَ «أحداث أكتوبر»، أثر في هذه السياسَة الجَديدَة ونتائجها نَحصُدها اليَوم بأشكال مُختَلفَة ولَكنها اشَدُّ فَتكًا وَألمًا ممَّا حَصلَ في أكتوبَر. فَوضى مُستَشرية باتَ في ظلّها الأمن الشخصي هو المَطلوب المَفقود في مُجتمَعنا؛ فما هي معادلة الصراع هنا؟ وما هو دور الحركة الوطنية؟ كيف تتصرف الأحزاب السياسية العربية في علاقتها التبادلية مع المؤسسة الصهيونية؟ فأينَ المَلجَأ؟ وأينَ المَفر؟ ومن هوَ الحامي؟؟ أسئلة عديدة سنحاول الإجابة عليها في العدد القادم.

أبو أحمد فؤاد للهدف:
الأولوية لحسم الصراع الرئيس مع العدو الصهيوني

في الذكرى الثانية والخمسين لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي ظل الهجمة الصهيونية المسعورة على الجبهة وكوادرها في الضفة الغربية المحتلة، التقت الهدف بالرفيق أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجبهة، في حوار شامل تطرق إلى مشاغل اللحظة السياسية الراهنة ووضع الجبهة التي تتقدم نحو عقد مؤتمرها الوطني.

قبل أيام مرّت الذكرى الثانية والخمسين لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برأيكم ما هي المهمات والأدوار التي تعطيها الجبهة الأولوية في عملها وجهدها النضالي في الفترة المقبلة؟

ج/ إنها ذكرى مجيدة لتنظيم تاريخيّ مناضل، قدم الآلاف من الشهداء والأسرى. تنظيمٌ ثوريّ بقي متمسكاً بثوابت شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، والثوابت الأممية، المناهضة للاستعمار وللاحتلال، وللاضطهاد والظلم أينما تواجد ووقع. هذا التنظيم منذ تشكيله استند إلى برنامج سياسي قائم على الاستمرار في النضال والمقاومة حتى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وساهم بكل جهد في بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتكريس صفتها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا. وفي هذه المرحلة تضع الجبهة الشعبية ضمن أولوياتها:

- استمرار المقاومة بكل أشكالها، وفي المقدمة منها الكفاح المسلح.
- استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام على أساس برنامج سياسي، تم الإجماع عليه في 2006 – 2011...الخ، بالاستناد إلى وثيقة الأسرى.
- الانتخابات الديمقراطية الشاملة والنزيهة لمؤسسات م.ت.ف، وفي المقدمة منها المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يمثل كل الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه.
- العمل على تطوير الحراك الشعبي في الضفة وصولاً إلى انتفاضة شعبية، والاستمرار في تطوير فعل المسيرات الشعبية في غزة.

لا زال العدو الصهيوني يشن حملة شرسة ضد أعضاء ومناصري الجبهة الشعبية في الضفة الغربية، فكيف ترون هذه الحملة؟ وما هي أهدافها بحسب قراءاتكم؟

ج/ العدو لم يتوقف يوماً عن ملاحقة الجبهة، وفعالياتها على مختلف الصعد، داخل الوطن وخارجه، بسبب

العودة إلى الفهرس

مواقفها المبدئية الرافضة لوجود الكيان الصهيوني أو الاعتراف به، وبسبب مواقفها السياسية وفعالياتها النضالية، ومكانتها بين الجماهير ورفضها لاتفاقات أوسلو، وما أعقبها من اتفاقيات، وعدم الخضوع للالتزامات التي ترتبت عليها، هذه هي الأسباب الرئيسية لمطاردة الجبهة، والحملات المسعورة ضد أعضائها وأصدقائها ومناصريها.

وإلى جانب ما سبق، فإن أكثر ما يقلق العدو هو صلابة بنية الجبهة، وصلابة أعضائها، والاستعدادات العالية للتضحية والنضال من أجل تحقيق أهداف شعبنا في التحرير والعودة.

الجبهة الشعبية مقبلة على استحقاق مؤتمرها الوطني العام، ما هي مهمات هذا المؤتمر وما الذي يحمله من جديد، وما هي الاستحقاقات الوطنية والقومية والتنظيمية التي سيتعامل معها؟

ج/ الحياة الديمقراطية في الجبهة تحتكم إلى النظام الداخلي وشروحاته، وهو يحتوي نصوصاً واضحة تحدد موعد عقد المؤتمر العام، والآليات التي يجب أن تُتبع في الإعداد له؛ بما في ذلك إعداد الوثائق السياسية والتنظيمية والفكرية، حتى تكون المؤتمرات مناسبة لإحداث نقلة نوعية على الصعد التنظيمية والنضالية والجماهيرية. كما أن النظام الداخلي ينصّ على ضرورة وأهمية تجديد هيئات الحزب، ويفرض نسبة تجديد (25٪) على عضوية الهيئات المختلفة. وبالنسبة لنا المؤتمرات مناسبة للوقفات التقييمية والنقدية بجرأة وشجاعة، بهدف تطوير فعالية التنظيم والتغلب على السلبيات والإخفاقات وتعزيز الإيجابيات والنجاحات.

ومن أهم البنود على جدول أعمال المؤتمر الوطني المقبل، تجديدُ بنية الهيئات القيادية والالتزام بدورتين فقط لشغل عضوية المكتب السياسي، وفق نصوص النظام الداخلي، فالبقاء في الموقع القيادي مشروط بضوابط وآليات؛ نضمن من خلالها التجديد باستمرار، وعبر آليات تنظيمية محددة وواضحة وملزمة للجميع، بهدف تطوير وتعزيز الحياة الديمقراطية. وسيجري خلال المؤتمر إجراء تعديلات على وثائق الجبهة وأدبيّاتها: البرنامج السياسي، الوثيقة النظرية، النظام الداخلي، التقرير السياسي العام، فضلاً عن انتخاب الهيئات الجديدة التي ستقود الجبهة خلال المرحلة المقبلة.

يتساءل البعض عن موقف الجبهة- وهي الفصيل الماركسي الأكبر من حيث إرثه ودوره- المتمثل بتقاربها ضمن محور المقاومة مع قوى ذات منطلقات دينية، ما هو الأساس الذي يحكم هذا التقارب؟ كيف توفّقون بين التناقضات القائمة، خاصة على صعيد الرؤى الاجتماعية؟

ج/ تتبنى الجبهة النظرية الماركسية، ونصّ النظام الداخلي على أن (تسترشد الجبهة الشعبية في تحليل وتغيير الواقع وقراءة كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالفكر الماركسي، وبجوهره المنهج المادي الجدلي التاريخي، وبكل ما هو تقدمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي لشعبنا الفلسطيني وللأمة العربية والإنسانية جمعاء). وفي مرحلة التحرر الوطني، يجب على أي تنظيم ثوري ماركسي أن يبحث عن كيفية تجميع الإمكانات والقوى لمقاومة الاحتلال، فكل تجارب الشعوب التي انتصرت وكانت قيادتها من الأحزاب الماركسية أو الشيوعية، قامت هذه القيادات بوضع برنامج جمعي مشترك، الأساس فيه التحرير والمقاومة ووحدة الشعب وقواه الوطنية، كنماذج: الصين، فيتنام، كوبا، وأقطار عديدة في العالم. ولا تكون الأولوية للخلافات الأيديولوجية أو الأبعاد الدينية، بل لمقاومة المحتل وطرده عن أرض الوطن، وإيجاد أفضل الصيغ الجبهوية لتوحيد جهود الشعب كل الشعب، وكل فئاته وأحزابه وطوائفه.

الأولوية هي لحسم التناقض الأساسي مع الاحتلال، وهذا يحتاج لتوحّد وتكاتف كلّ الجهود، وعليه فإنّ التناقضات الأخرى تعتبر ثانوية. (نعم هناك تناقضات ذات طابع اجتماعي؛ أبرزها حول حقوق المرأة، والتعددية، وحرية التعبير، والانتخابات الديمقراطية، والدولة المدنية، والتحرّر من قيود العادات والتقاليد الرجعيّة البالية)، إلّا أنّ أيّ فعل يتسبب بالانقسام أو الاقتتال أو خلق التوترات الداخلية تحت مبررات وأسباب ثانوية من شأنه إضعاف وحدة الشعب ومقاومته. لذا تخوض الجبهة نضالاً داخل المجتمع من أجل التطوير، والتغلّب على السلبيات، عبر الإقناع والتثقيف وإيجاد البدائل الحضارية والمنسجمة مع التطور ومواكبة العصر.. الخ.

ينظر البعض إلى أن الجبهة رغم قولها مبكرًا بضرورة التناغم والانسجام بين دورها الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي، إلّا أنها لم توفّق في ذلك، فما رأيكم؟

ج/ لا زالت الجبهة تعمل على هذا، ولكن العقبات والصعوبات عديدة. تستمر الجبهة في المحاولات وفي طرح المبادرات والتأكيد على المفاهيم التي تؤدي إلى ترسيخ هذه القاعدة. وبادرت الجبهة إلى فعاليات تعكس فيها البعد الاجتماعي الديمقراطي والدفاع عن قضايا وهموم شعبنا وحقوقه في الصحة والتعليم والعمل والحريات وغيرها.. وزادت التعقيدات بسبب الانقسام واستمرار الخلافات الداخلية، والتوترات الناجمة عنها، ما فاقم من الأزمات التي لم ننجح حتى الآن في التخفيف منها ولكننا حاولنا ومستمرون في المحاولة.

كيف تُقيّمون علاقات الجبهة مع القوى التقدمية على المستويْن العربي والعالمي؟ وما هي المحددات والأسس التي تحكم هذه العلاقة؟

ج/ العلاقة مع محور المقاومة جيدة، وإيجابية مع الدول المؤيدة لحقوق شعبنا ونضاله وقواه الوطنية، منها على سبيل المثال: الاتحاد الروسي وجمهورية الصين ودول البريكس، والعديد من دول أمريكا اللاتينية.

وعلى الصعيد العربي؛ علاقتنا مع الأحزاب اليسارية العربية ومع الأحزاب القومية والناصرية في معظم الأقطار العربية جيدة، ولكننا فشلنا في ترجمة ذلك بصيغ عمل ناجحة. خُضنا تجربة (الجبهة العربيّة التقدمية) ولا زلنا جزءًا منها، ونرغب بتطويرها وتحسين بُنيتها، ومشاركة عدد كبير من الأحزاب العربية في هذا الإطار. التجربة بحاجة إلى جهدٍ أكبر من الجبهة والأحزاب

الأخرى المُشاركة. صيغة اللّقاء اليساري تعثرت رغمَ أننا عملنا مع الآخرين لإنجاح التجربة، لكنها لم تنجح.

الجبهة الآن تعمل مع الحزب الشيوعي اللبناني على صيغة قد تنجح، ولها بيان تأسيسي تجري على أساسه الحوارات مع الأحزاب والقوى الأخرى وجوهر البيان مقاومة الاحتلال.

أما الأسس التي تحكم العلاقة مع القوى العربية والعالمية، فأهمّها:

- دعم وتأييد حقوق شعبنا المشروعة.

- تأييد حق شعبنا في مقاومة الاحتلال بمختلف الأشكال بما في ذلك المقاومة المسلحة.

- مناهضة الإمبريالية ومشاريعها الاستعمارية والعدوانية.

ما هي إستراتيجية الجبهة لمواجهة محاولات الإدارة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى صفقة القرن وتطبيقاتها على الأرض؟ وما رأيكم في التصريحات التي أطلقها العديد من القيادات الفلسطينية في أوقات سابقة أن هذا المخطط قد تم إسقاطه؟

ج/ صفقة القرن هي حتى الآن مشروعٌ أمريكي صهيوني لم يتم تبنّيها أو دعمها من قبل أيّ مؤسسات دولية. كما أنّها غير مدعومة من غالبية الدول الأوروبية وحلفاء أمريكا بشكل عام، أو لم تخطُ هذه الدول خطوات مؤيدةً وداعمة لهذا المشروع حتى الآن، وهذا لا يعني أن حلفاء أمريكا يمكن المراهنة على موقفهم في المدى البعيد. قد نتفاجأ بإقدام بعض هذه الدول على خطوات تنسجم مع المشروع الأمريكي الصهيوني (صفقة القرن)، لكن الأبرز في دعم هذه الصفقة هو موقف العديد من الأنظمة العربية بممارسة خطوات تطبيعية علنية بما فيها زيارات للكيان الصهيوني... إلخ، ترعاها وتقودها السعودية.

وهناك دول عربية أخرى تنتظر، وهي الأقرب لتأييد هذا المشروع في فترة لاحقة. أمّا الإيجابي في مواجهة صفقة القرن حتى الآن فهو الموقف الموحد لشعبنا وفصائله الوطنية والإسلامية، الرافض جملة وتفصيلاً للصفقة، وهذا

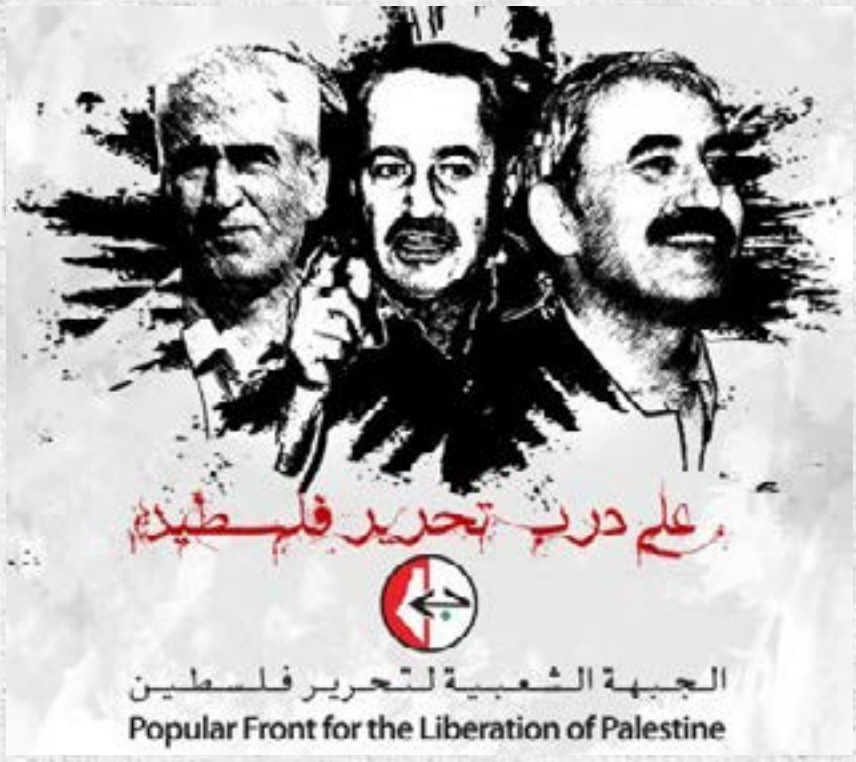

أحد الضمانات الرئيسية لإفشال صفقة القرن وترجماتها على الأرض.

أمّا القول أنّها فشلت ولم تحقق أهدافها؛ فهذا قولٌ يفتقر إلى الحقائق والوقائع، فهناك العديد من توجّهات ومفاصل صفقة القرن جرى تنفيذها بالفعل، منها على سبيل المثال: اعتبار القدس عاصمة للكيان، اعتبار المستوطنات شرعية، ضم المستوطنات في الضفة، رفض ما يسمى حل الدولتين، رفض حق العودة والعمل على تصفية قضية اللاجئين، العمل على تصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، اتخاذ خطوات ملموسة لضم الأغوار للكيان، ضم الجولان السورية للكيان، التطبيع من قبل بعض الدول العربية. وحتى نتمكن من إفشال هذا المشروع الإجرامي لا بد من الخطوات التالية:

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني من قبل الشعب كل الشعب.

لا بد من عملية تقييم للفترة؛ منذ أوسلو حتى الآن؛ والعمل على إلغاء هذا الاتفاق الذي أصاب القضية الوطنية والشعب الفلسطيني بأضرار كارثية.

استمرار المسيرات في غزة والعمل على تطويرها باستمرار.

تفعيل حراك شعبي ضد الاحتلال في كل الضفة الفلسطينية تمهيداً لانتفاضة شعبية شاملة.

تفعيل دور لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وانتظام واستمرار اجتماعاتها.

التحالف مع محور المقاومة.

هل يمكن للوضع الفلسطيني الداخلي المنقسم على ذاته بين استمرار الرهان على التسوية والمفاوضات من جهة، والرهان على التفاهمات مع العدو الصهيوني من جهة أخرى، أن يستطيع مواجهة مخطط التصفية الأمريكي الصهيوني؟ وما المطلوب؟

ج) انقسام أيّ شعب وانقسام مؤسساته الوطنية يُشكّل أحدَ الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الانتصار؛ لم يحصل أن انتصرَ شعبٌ منقسم ومشتت وله عدة مرجعيّات وليس مرجعية واحدة وعدة برامج وليس برنامجاً واحداً (وهو برنامج مقاومة الاحتلال)؛ المطلوب إنهاء الانقسام وانتخابات ديمقراطية لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وجميع المؤسسات الوطنية وذات الطابع الشعبي وترسيخ (حياة ديمقراطية

العودة إلى الفهرس

حقيقية)، والاحتكام إلى برنامج إجماع وطني. ولقد ساهمت الجبهة بتقديم مبادرات عدة لاستعادة الوحدة؛ وطرحت على جميع الفصائل وحصلت موافقة نظرية من معظمها، لكن لم تُترجَم بخطوات عملية. رغم ذلك سنستمر بجهود طي صفحة الانقسام الكارثي.

البعض يذهب إلى أنّ الانتخابات التشريعية والرئاسية ستقود إلى إنهاء الانقسام، من وجهة نظركم، هل تشكل هذه الانتخابات فعلاً مدخلاً لإنهائه أم أن إجراءها في ظل الانقسام يمكن أن يؤدي إلى تعميقه؟

ج/ لا أعتقد أنّ هذا الطريق الأفضل لإنهاء الانقسام؛ فالطريق الأفضل هو استمرار الحوار، وتفعيل دور لجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير (اجتماعات الإطار القيادي المؤقت). وأعتقد أنّ الأفضل إعطاء الأولوية لانتخابات المجلس الوطني الممثل لكل الشعب الفلسطيني (13 مليون فلسطيني) وليس فقط أهلنا في الضفة وغزة.

على أيّ حال؛ نحن أمام ما هو مطروح من قبل الرّئيس بالنسبة للانتخابات، ومن المتوقع أن يضع العدو عقبات عديدة أمام عقدها إضافة إلى عقبات أخرى عديدة أيضاً.

منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال ترزح تحت وطأة الهيمنة والتفرد من قبل القيادة المتنفذة فيها، فهل من مخرج لمأزقها القائم، بما يعيد الاعتبار إلى دورها وإلى الحركة الوطنية الفلسطينية ومشروعها التحرّري؟ وهل هناك فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت سقفها، وبما يستوعب القوى التي خارجها؟

ج) هذا هو مطلب الجبهة التاريخي منذ تأسيس المنظمة، والجبهة تطالب أن تكون المنظمة للجميع وأن تضمّ الجميع، وأن تُنتَخب مؤسساتها بطريقة ديمقراطية وأن تؤخَذ قراراتها بأساليب ديمقراطية، وأن يكون لها برنامجٌ سياسي واحد، وبرنامج وطني مقاوم، وبرنامجٌ يحدد علاقات المنظمة الدولية والعربية (برنامج لا يساوم ولا يتنازل– عن الثوابت الوطنية). الوصول إلى هذا بات أمراً صعباً ومعقداً بسبب التدخلات الخارجية، ونتائج اتفاقات أوسلو والفصائل المؤيدة لها وتأثيراتها على العديدٍ من الفصائل، لكن الأمر ليس ميؤوساً منه إذا استمرت المحاولات التوحيدية والتغلب على الفئوية والمصالح الشخصية، ومن أجل الوصول إلى ما يريده شعبنا والتخلص مما تعيشه قضيتنا الوطنية، فالخيار الوحيد الاحتكامُ إلى الشعب كلّ الشعب، لأن كل المحاولات الأخرى حتى الآن فشلت مع الأسف.

في ظل الوضع العربي الملتهب في كل من لبنان والعراق والجزائر واليمن وليبيا وغيرها، ما بين انتفاضات شعبية، وحروب أهلية، وحروب بالوكالة، ما هي قراءاتكم للوضع العربي، خاصة مع تسارع خطى التطبيع مع العدو الصهيوني من قبل العديد من الأنظمة الرسمية العربية؟

ج/ الوضع الرسمي العربي في أسوأ أوضاعه؛ الغالبية العظمى من الأنظمة العربية هي أنظمة تابعة وقرارها مرتهنٌ للولايات المتحدة المعادية لأمتنا ولشعبنا. الشعوب في هذه الأقطار العربية لن تستسلم إلى هذه الأنظمة الجائرة والظالمة والمستبدة؛ هناك مبادرات شعبية وحراك شعبي في هذا القطر العربي أو ذاك، من الجزائر إلى تونس، العراق، لبنان، اليمن، المغرب وغيرها، وبعضها مرشح لانفجار شعبي، لن يُستثنى نظام من هذهً الأنظمة المستبدة والمرتبطة بالولايات المتحدة من الحراك الشعبي الرافض للسلطات الفاسدة، والمتآمرة والمجرمة، قد لا ينجح في هذا القطر لكنّه قد ينجح في آخر.

الضمانة الأساسية لنجاح أي حراك شعبي، وتحقيق أهداف الشعب؛ عدم السماح للاختراق المعادي، وعدم السماح للتدخل الخارجي تحت أي مبررٍ كان، وهذا يتطلب:

- تشكيل مرجعية واحدة، وبرنامج واحد، وقيادة واحدة.
- نبذ المذهبية والطائفية.
- عدم استخدام العنف، أو التسبب في تخريب مؤسسات البلد ومصالح المواطنين.

وبالنسبة لنا؛ الحراك الذي يُمكن أن يحقق مصالح الشعب، يجب أن يكون معادٍ للإمبريالية والصهيونية، ومؤيداً وداعماً للمقاومة ضد المحتل، والمشروع الإمبريالي- الصهيوني، الذي تستهدف تفتيت وطننا وتسييد العدو وتطبيع العلاقة معه، ونهب واستغلال خيراتنا، وتأييد الأنظمة الرجعية المتخلفة والمستبدة لتخدم مصالحهم وليس مصالح الشعب والأمة.

كيف تقيمون علاقتكم بقوى محور المقاومة؟ وهل هناك إمكانية لأن يكون لوحدة هذه القوى دور فاعل وحاسم في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة؟

ج/ في هذه المرحلة، من الواضح أنّ محور المقاومة يشكل عاملاً رادعاً ومقلقاً للعدو ومهدداً لوجوده، نحن نعتبر أنفسنا جزءاً من هذا المحور، وهناك عدد من فصائل المقاومة ضمن هذا المحور. محور المقاومة أثبت من خلال التجربة العملية أنّ لديه الإمكانيات على مختلف الصعد لردع العدو، ومنعه من تحقيق أهدافه، ووجّه له الضربات المؤثرة والمقلقة. وهذا أيضاً ما جرى في عمليات المواجهة للإمبريالية الأمريكية في مناطق عديدة من إيران إلى العراق ولبنان واليمن وفلسطين.

عملتم سابقًا إلى جانب بعض القوى التقدمية العربية على التأسيس لجبهة شعبية عربية، تحمل مهمات قومية، إلى أين وصلت هذه الجهود؟

ج/ التجارب التي شاركنا فيها على الصعيد القومي العربي أو اليساري لم تنجح حتى الآن، ولم تطور عملها وفعالياتها؛ أحد الأسباب لهذا ضعفُ الإمكانيات، ولكن هناك أسباب أخرى لها علاقة بتراجع الأحزاب وتأثيرها في المجتمعات وبروز حركات شبابية تجاوزت العديد من الأحزاب التاريخية.

هناك أحزاب تاريخية بحاجة إلى إعادة بناء وتجديد شبابها والتغيير في المفاهيم والسياسات والعلاقة مع الجماهير. لا بد من إيجاد صيغ مناسبة للعمل المشترك، ووقفات تقييمية، واستخراج الدروس للتغلب على الصعوبات التي واجهتها هذه الأحزاب، وأسباب التراجع والفشل.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ذكرى تأسيسها الـ52

في الأنا والآخر يكتمل النقد المزدوج

عبد الحسين شعبان– باحث ومفكر عربي

" النقد أفضل أداة تنموية وتطويرية اكتشفها الإنسان"

عمانوئيل كانط

1

تركت صدمة هزيمة حزيران (يونيو) العام 1967 تأثيراً عميقاً على الجيل الستيني العربي بشكل خاص، والأمة العربية بشكلٍ عام، وجاءت هذه الصدمة استكمالاً لصدمة إقامة الكيان الصهيوني في 15 أيار (مايو) 1948 إثر قرار التقسيم رقم 181 الذي صدر في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبدّدة الكثير من الآمال وكاسرة العديد من الأحلام التي انتظرها العرب لتحرير فلسطين، فإذا بها تلحق بهم هزيمة أخرى أشدّ إيلاماً من سابقاتها.

وهكذا ثار الجدل والنقاش مجدداً حول وجود « إسرائيل» ودورها العدواني المحوري في كبح جماح تطوّر الدول والشعوب العربية، ناهيك عن مشروعها التوسعي الاستيطاني الإجلائي، وامتدّ الحوار والسجال إلى السبل الناجعة لمواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري، خصوصاً وأن منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) التي تأسست في 28 أيار (مايو) 1964 لم تكن بصيغتها القائمة آنذاك، الإطار المناسب لمواجهة التحدّيات الكبرى، وبتعبير حركة القوميين العرب في حينها « أنها ليست البديل الثوري» المنشود.

كما أن انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح»- العاصفة في الأول من كانون الثاني (يناير) 1965، لم تستطع تغطية كامل الساحة الفلسطينية بجميع تياراتها الفكرية وألوانها السياسية وتوجهاتها الاجتماعية، مع ما كان يتبلور من تيار يساري فلسطيني جديد خارج إطار الحركة الشيوعية الفلسطينية التي كان بعضها منضوياً تحت لواء الحزب الشيوعي «الإسرائيلي» «راكاح»، وبعضها الآخر كان يعمل ضمن تنظيمات الحزب الشيوعي الأردني، مثلما كان لغزّة تنظيم شيوعي خاص كجزء من الحركة الشيوعية المصرية.

2

اليسار الفلسطيني الجديد لغة ومضموناً وتوجّهاً وممارسة بدأ ينضج في إطار «حركة القوميين العرب» ووليدها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وخصوصاً في الساحتين اللبنانية والسورية، إضافة إلى فلسطينيي الشتات، علماً بأن الحركة

تأسست على مراحل منذ العام 1948، حتى استقرّ الأمر على تسميتها في العام 1956، وكانت نواة التأسيس في الجامعة الأمريكية، وضمّت كل من د. جورج حبش ود. وديع حداد (فلسطين) وهاني الهندي (سوريا) ود. أحمد الخطيب (الكويت) وحامد الجبوري (العراق) وغيرهم، ثم أصبح من قادتها: باسل الكبيسي (العراق) ومحسن ابراهيم (لبنان) وعبد الفتاح اسماعيل (اليمن) وآخرين.

وتطوّرت الحركة بتطوّر شعاراتها، فبعد أن كانت تصدر مجلة باسم «الثأر» وتتبنّى شعارات: وحدة ، تحرّر، ثأر، أخذت الشعارات الاشتراكية ترتفع في صفوفها، وكان لصدور صحيفة «الرأي» ، ثم مجلة « الحرية» دوراً كبيراً في الحوار الفكري الدائر داخل صفوفها وفي المجتمعات العربية، وخصوصاً مع التيارات الماركسية أو القريبة منها، وازداد رصيد الفكرة وزناً بعد حزمة القرارات الاشتراكية التي أصدرتها قيادة الرئيس جمال عبد الناصر «الجمهورية العربية المتحدة» في العام 1961.

وبعد شهر من هزيمة العام 1967 ناقشت الحركة في تموز/يوليو «مقدّمات ونتائج الهزيمة» وأصدرت تقريراً بعنوان « الثورة العربية أمام معركة المصير»، لكن التطوّر الجذري حصل في صفوفها بعد مؤتمر شباط (فبراير) العام 1969 الذي تبنّى خط انصهار تنظيم الحركة على الساحة الفلسطينية ضمن إطار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي تشكّلت في ١١ كانون الأول (ديسمبر) العام 1967، وكان ذلك بداية استقلالية الساحات النضالية لخصوصية ظروفها وأوضاعها، مثلما هي خصوصية « القضية الفلسطينية».

وأستطيع القول أن «مجلة الحرية» التي ابتاعت حركة القوميين العرب امتيازها العام 1959 وأصبحت بعد العام 1967 ناطقةً باسم الجبهة الشعبية، لعبت دوراً كبيراً في بلورة وعي عربي جديد ورؤية فلسطينية يسارية جديدة، حاولت المزج بين

التيار العروبي والتيار الاشتراكي، وإن أصبح توجّهها أقرب إلى التيار الماركسي أو تيار اليسار الجديد بعد العام 1969، لا سيّما بعد الانشطار الذي حصل في صفوف الجبهة الشعبية، حيث كانت أقرب إلى «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» برئاسة نايف حواتمة، وأكثر التحاماً فيما بعد مع «منظمة العمل الشيوعي» برئاسة محسن إبراهيم.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد أصدرت مجلة يسارية مرموقة هي الأخرى باسم « الهدف» وترأس تحريرها الروائي الفلسطيني المبدع غسان كنفاني الذي استشهد في بيروت في تموز (يوليو) العام 1972، وكنت قد التقيت به في صيف العام 1970 عن طريق الحزب الشيوعي اللبناني وتعرفت على شعراء المقاومة من كتاباته: محمود درويش وسميح القاسم ، إضافة إلى روايته الشهيرة «رجال في الشمس». وبادر في ذلك اللقاء اليتيم إلى إهدائي روايته «أم سعد» وهو من الكتب التي أعتزّ بها، وبقي معي في براغ، وحين عودتي حملته في حقيبتي اليدوية، ولم أضعه في حقائبي مع حاجياتي وكتبي التي شحنتها إلى بغداد، وقد تمّت مصادرتها لاحقاً مع مكتبتي وثلاث مخطوطات، كنت قد أعددتها للطبع من قبل الأجهزة الأمنية العراقية.

> وما يزيد ألمي هو محاولة اغتيال العقل الفلسطيني والمثقف الفلسطيني والإبداع الفلسطيني، فالفلسطينيون لم يقدّموا مناضلين ومقاومين كبار فحسب، بل مبدعين كبار مثل غسّان كنفاني، ومحمود درويش وإدوارد سعيد وإميل حبيبي وإميل توما وغيرهم.

وكان سبب لقائي بكنفاني هو شرح طبيعة تعقيدات الوضع السياسي في العراق والهجوم الذي تعرّض له اليسار والقوميون والناصريون، إضافة إلى السؤال عن تيسير قبّعة الذي كنّا قد نظّمنا حملة لإطلاق سراحه في أواخر العام 1967 وبداية العام 1968. استقبلني غسّان كنفاني بابتسامة عريضة في مقرّ المجلة في كورنيش المزرعة على ما أتذكر، وطلب من المصوّر تصويري لأرشيف المجلة، وخلال حديثي معه كان أحد الصحفيين يدوّن بعض ما أقوله. لا أتذكّر إنْ كان قد نشر شيئاً بعد مقابلتي أو لم ينشر، لكنه على ما أذكر جيداً، كان يتمنّى أن تنصبّ جهود الوطنيين واليساريين

لمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الإمبريالية. وقد ذكّرني الأخ صلاح صلاح، الذي تمتد صداقتنا لعقود من الزمان، أنه سمع أول مرة عنّي من غسّان كنفاني، وقبل أن يلتقيني، وهو ما تناوله بشيء من التفصيل في كلمته عند تكريمي في بيروت العام 2006.

كم كانت خسارة الجبهة الشعبية كبيرة لفقدان غسان كنفاني وهو في ربيع عمره وفي أوج عطائه، فلم يتجاوز السادسة والثلاثين (36 عاما)، خصوصا وقد استكمل أدواته الفنية، ونضجت تجربته، وكانت تلك واحدة من الصدمات التي صُعقت بها، وما يزيد ألمي هو محاولة اغتيال العقل الفلسطيني والمثقف الفلسطيني والإبداع الفلسطيني، فالفلسطينيون لم يقدّموا مناضلين ومقاومين كبار فحسب، بل مبدعين كبار مثل غسّان كنفاني، ومحمود درويش وإدوارد سعيد وإميل حبيبي وإميل توما وغيرهم.

واستمرت علاقتي بمجلة الهدف بعد استشهاد كنفاني حيث تولّى رئاسة التحرير بسّام أبو شريف، الذي كنت قد تعرفت عليه في المؤتمر العاشر لاتحاد الطلاب العالمي (مطلع العام 1971)، ثم التقيته كثيراً، وإذا بطرد ملغوم يُرسل إليه لينفجر بوجهه بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1972، فيأخذ إحدى عينيه وأربعة من أصابعه، ويفقد جزءًا من سمعه، وبقيت بعض شظاياه «تطرّز» صدره، ولا يزال يحملها إلى الآن. وكانت براغ محطة أساسية لعلاجه، إضافة إلى تردّده عليها بصفته نائباً لرئيس اتحاد الصحفيين العالمي. وقد وقع حادث التفجير بعد أسبوعين من اغتيال غسان كنفاني.

وكنت قد تعرّفت على قيادات مرموقة من الجبهة الشعبية مثل: تيسير قبعة وشريف الحسيني وصادق الشافعي وعبد الرحيم الملوح وصلاح صلاح ولاحقاً أبو علي مصطفى وفيما بعد جورج حبش وآخرين ويمكن مراجعة ما كتبته عن علاقاتي مع الجبهة الشعبية وقياداتها من خلال مقالتي عن جورج حبش

الموسومة «جورج حبش: الاستثناء في التفاصيل أيضاً» والمنشورة في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ١ شباط (فبراير) 2008، ومقالتي عن تيسير قبعة تحت عنوان: «تيسير قبّعة -غيمة فضيّة في فضاء الذاكرة» المنشورة في صحيفة الزمان (العراقية) على حلقتين بتاريخ 6/29/ و2016/7/2.

3

لا أذيع سرّاً إذا قلت أن اليسار الجديد، الفلسطيني والعربي، بحيويته وجرأته وخروجه عن نمط تفكير اليسار التقليدي، ترافق مع صعود التيار الجيفاري الذي اعتبر الكفاح المسلح ركناً أساسياً من أركان التوجه الاستراتيجي رابطاً ذلك التكتيك برفع شعارات «حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد»، وكانت الساحة السياسية اللبنانية الفضاء الأكثر حرّية للسجال الفكري والحوار الثقافي حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية والحلول المطروحة، لاسيّما بعد هزيمة حزيران (يونيو)، التي كان من نتائجها إجراء الحزب الشيوعي اللبناني مراجعة متقدّمة حينها لتاريخه وهويته بما فيها موقفه من القضية الفلسطينية (1968- المؤتمر الثاني وما بعده)، وربما كانت مثل هذه المحاولة تقترب من رؤية الحزب الشيوعي السوداني الذي تميّز في موقفه من القضية الفلسطينية عن مواقف الحركة الشيوعية العربية، وهو ما وجد صداه في مطبوعات الحزب بما فيها «مجلة الطريق» اللبنانية حيث بادر محمد دكروب إلى فتح ملف الأدب الستيني، ولاسيّما أدب المقاومة الفلسطيني، كما انجذبت إليه «مجلة الطليعة» المصرية التي كان يرأس تحريرها «لطفي الخولي». وكان نتاج هذا التوجه إقدام الأحزاب الشيوعية العربية: اللبناني والعراقي والسوري والأردني العام 1970 على تأسيس «منظمة الأنصار».

كانت الهزيمة أقرب إلى زلزال كبير هزّ كيان الأمة العربية كلّها، وشخصياً كنت واحداً ممن أصابني هذا الزلزال بالصميم وأثّر في إنضاج وعيي، وخصوصاً بعد انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية التي أقمنا علاقات وطيدة معها، بل إننا أحياناً كنّا نشعر وإيّاها رافدين لمسار واحد.

وأعترف أن اللغة التي استعملتها المقاومة شدّتني كثيراً، وكذلك أسلوب النقد الذي مارسته ضد اليسار الماركسي التقليدي، أي «يسارنا»، كان جديداً وجاذباً، وأثار لدينا تساؤلات عديدة ودخلنا في حوارات متنوّعة سبق وأن تحدّثت عنها في مناسبات مختلفة، ولاسيّما في كتابي «تحطيم المرايا- في الماركسية والاختلاف، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009»، سواءً اتفقنا مع بعضه أو اختلفنا مع بعضه الآخر، مثلما كان لدينا انتقادات لليسار الجديد ذاته، بما فيها انسياقاته وراء شعارات وممارسات امتازت بالجملة الثورية، التي حاول الإقلاع عنها لاحقاً.

وفي حين كانت المقاومة تمثّل العديد من تطلعاتنا في نقد السائد من السياسات الماركسية التقليدية، لا سيّما تلك التي تنظر بقدسية إلى «المركز الأممي» وتحاول الدفاع حتى عن أخطائه، أو تبريرها بطريقة فجّة أحياناً، إلّا أنها أخذت تتراجع عن تلك التوجهات منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وخصوصاً حين بدأت علاقات قياداتها تتوثّق مع موسكو، ناهيك عن محاولة استرضائها بتقديم بعض الامتيازات لها مثل قيادات الأحزاب الشيوعية، في

الوقت الذي أخذ بعضنا ينتقل رويداً رويداً من مرحلة اليقين إلى التململ ثم فيما بعد إلى مرحلة الأسئلة والشك والنقد وصولاً إلى المراجعة الشاملة والمطالبة بتعديل المسار، تلك التي اكتملت مع زيادة وعينا ونضج أدواتنا في التعبير واتّساع رؤيتنا النقدية.

لقد أخضع الزلزال الحزيراني كل شيء للنقد: الأنظمة التي أسميناها «تقدمية» وحرصنا على دعمها مع نقد ملطّف أحياناً (مصر وسوريا)، إذْ سرعان ما ارتفعت وتيرة النقد لها وللأخطاء العديدة التي وقعت فيها، وكذلك لـ المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، حيث بدأ نقدنا لها يرتفع بشكل أسئلة تفسح في المجال لأسئلة جديدة وغير معهودة، انطلاقاً من نقد سياسات أحزابنا الشيوعية العربية التي طفت المشاكل على سطحها.

4

بدأت علاقتي بالجبهة الشعبية في بغداد حين افتتحت مكتباً لها، وكان المسؤول عنها الرفيق أبو وائل، كما كانت صلتي مستمرة بالرفيقين إيهاب وغسان وكان يوسف سرّية الواسطة الأولى للعلاقة، حيث كان اللقاء الأول في مكتبه الهندسي في ساحة الخلّاني. وأتذكّر أن الدعوة وجهت إلينا لزيارة عمان ودمشق، لكن تأجيل الموعد كان بسبب اندلاع بعض الاشتباكات في عمان، ثم تقرّر سفرنا في تموز (يوليو) العام 1970، وحين حضرنا إلى مكتب الشعبية لغرض تسهيل مهمة سفرنا غير المعلنة وبهوّيات المقاومة، كان هناك من اعتقل قبل يوم واحد على الحدود، فأقلعنا عن الفكرة. وكان موقف الجبهة الشعبية متضامناً معنا في احتجاجنا على نتائج الانتخابات الطلابية في العراق (العام 1969)، وقد عبّر عنه عضو قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي حضر إلى بغداد ضمن وفد برئاسة فتح.

وخلال وجودي في الشام في الثمانينيات وعلى مدى نحو أربع سنوات كتبت مقالات ودراسات عديدة أسبوعياً لمجلة الهدف، مثلما ألقيت محاضرات في دمشق وبيروت حول القضية الفلسطينية بدعوة من الجبهة والمنظمات الفلسطينية الأخرى، لا سيّما وأنني عملت على تأسيس «اللجنة العربية لدعم قرار الأمم المتحدة 3379» الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية، وكنت أمينها العام.

وحتى حين غادرت دمشق إلى أوروبا في أواخر الثمانينيات فقد بقيت على علاقة صداقة وود مع الجبهة الشعبية ومجلة الهدف والدكتور جورج حبش الذي كنت أنسق معه بعض المواقف منها:

1- دعوة المفكر السوفييتي المعادي للصهيونية يفيسيف وتكريمه، لكن العدو كان أسرع منّا فقد وجد مقتولاً بالقرب من ضواحي موسكو العام 1990، بعد أن تعرّض لحملة تنكيل وإساءة من جانب أوساط صهيونية أخذ نفوذها يتسع.

> **لقد أخضع الزلزال الحزيراني كل شيء للنقد: الأنظمة التي أسميناها «تقدمية» وحرصنا على دعمها مع نقد ملطف أحياناً (مصر وسوريا)، إذ سرعان ما ارتفعت وتيرة النقد لها وللأخطاء العديدة التي وقعت فيها، وكذلك لـ المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي،**

2- نسّقت معه في الدور الذي يمكن القيام به في مؤتمر ديربن العام 2001، وهو المؤتمر الذي دمغ الممارسات الإسرائيلية بالعنصرية، وصوت لصالح هذا القرار نحو 3000 منظمة حقوقية دولية.

3- تابعت بتكليف منه إمكانية الحصول على المخطوطة التي قمت بترجمتها ونشرها في مجلة الهدف على خمس حلقات في العام 1985 والتي أصدرتها لاحقاً بكراس بعنوان: «مذكرات صهيوني» دار الصمود العربي ، بيروت ، 1986 والتي تكشف علاقة الصهيونية بالنازية عبر إيفون ردليخ أحد قياديي المنظمة الصهيونية مكابي هاكير المعتقل في معسكر أوستفيم النازي (بولونيا) منذ العام 1940، والذي تم إعدامه في العام 1944 رغم تعاونه الوثيق مع النازية، وقد كانت مجلة تريبونا (المنبر) قد نشرت أربع مقالات عن تلك المذكرات الموسومة « عندما تحدث في يومياته « بقلم ييرجي بوهاتكا الذي اتضح أنه اسم مستعار.

حين أكتب اليوم عن الذكرى الـ 52 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بطلب من مجلة الهدف «العزيزة» أستعيد مع نفسي عطر تلك الأيام وشذاها، خصوصاً وأن روحي ما تزال ترفل ووجداني ما زال ينبض بكل ما هو خيّر ونبيل وإنساني في حركة المقاومة الفلسطينية، رغم كل المآسي والشوائب التي اعترتها وفي ذلك جزء من تاريخي الشخصي الذي أشعر باعتزاز شديد لانتمائي لتلك القيم الأصيلة والمثل الصادقة.

ولأن الزمن رديء على حد تعبير القائد ياسر عرفات «أبو عمار» فإن الوفاء الشخصي والنضالي هو الذي يدعوني لإعلان استمرار وقوفي في ذات الخندق الفكري لثقافة المقاومة، مستذكراً باعتزاز أيضاً دعمها للحركة الشيوعية العراقية في محنتها أواخر السبعينيات وكامل الثمانينيات حين تعرّضت للملاحقة والتنكيل.

نحو بناء جبهة مقاومة شاملة

حسن خليل – عضو المكتب السياسي–مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي اللبناني

هو سرّ من أسرار التكوين، سفره مسيرة نضالية صافية ونقية، خالية من أوبئة الطائفية والمناطقية. ميادينه رحاب القضايا الكبرى، قضايا التحرير والتحرر والإنسان، قضايا الفكر والايديولوجيا، قضايا الفقر والأوطان الحرة والشعوب السعيدة. مساحاته العالم بفضائه الواسع وأفقه اللامحدود. كتب بمداد هو دماء الشهداء وعذابات الأسرى وتضحيات المناضلين. أمّا ساحاته فلا تتسع لها حدود ولا تمنعها موانع؛ هي فلسطين ولبنان، هي المقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية، هي قصة الحكيم وأبي أنيس، وقصة أبي فياض وأبي على مصطفى، هي مسير ذاك الرعيل المؤسس، والذي خط دروبا ومسالك مشتها أجيال كثيرة، منهم من مضى وهو على إيمانه بعدالة قضيته، ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا.

اثنان وخمسون عاماً مرّت على الانطلاقة، تعادل العدد نفسه من السنوات على الهزيمة. فعلى أساس هذه المعادلة جاء الرد: هزيمة النظام الرسمي العربي في عملية المواجهة الشاملة في المنطقة، لا يقابله إلّا فعل ثوري ببعد تحرري، فكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. على ذاك الخيار رست بوصلة الجبهة، وعلى تلك البوصلة تحددت الاتجاهات. فلسطين كانت نقطة الارتكاز التي عليها جرى تثبيت الموقف، وأي خلل في التصويب كان يذهب في اتجاه خاطئ. لقد لاقت الانطلاقة مشروع «الأنصار» الذي حضّرت له الأحزاب الشيوعية العربية، وفي طليعتها الحزب الشيوعي اللبناني، كمشروع للحرب الثورية باتجاه فلسطين. فكانت تلك التجربة البكر لأول عمل مشترك وبقرار حزبي واعٍ، وإن سبقته مشاركة أحزاب شيوعية عربية عبر مناضليها في حروب فلسطين وفي دعم ثورتها.

لم تكتمل التجربة بل تحولت، ومع انطلاقة الثورة الفلسطينية واتساعها، إلى جبهات مفتوحة وعلى امتداد دول الطوق؛ جبهات كانت، ويا للأسف، مجمدة بقرار رسمي عربي متواطئ، هادن العدو وقمع المقاوم ومنعه، ما جعل أمر المواجهة يتموضع حصراً ومجدداً في كنف الأنظمة وتحت سيطرتها، فكانت تجربة الأردن وأيلولها الأسود، وكان لبنان ومخيماته. واقع جعل من التفتيش على هامش من مساحة مطلوبة، تُعبّر من خلالها القوى الثورية عن قناعاتها الفكرية والسياسية المقترنة بالممارسة المبدئية، المؤدية إلى تفعيل خيار المقاومة وتجذيره، من كل الجبهات وبالكفاح المسلح؛ إذ لا يجوز الرد على العدوان المستمر للعدو الصهيوني إلا بذلك. لقد كانت تجربة الحرس الشعبي في لبنان باكورة ذلك القرار وتلك الوجهة، وبها ومن خلالها، كانت مشاركة ثوار فلسطين فيها؛ معاً باتجاه فلسطين المحتلة أو في التصدي للعدوان الصهيوني على القرى المواجهة للعدو ضمن إطار القوات المشتركة.

هكذا جاء المشروع البديل، مشروع مقاومة من نوع جديد؛ فعلٌ ثوري لنظرية ثورية. تحرير الأرض هو ميدانه، سواء أكان من احتلال أو انتداب، وتحرير الإنسان من التبعية وفك ارتهاناته هو هدفه، فكانت تلك المعادلة الواضحة بين التحرير والتغيير، وبناء عليها، وعلى أساسها، جاءت ثنائية الجبهة والحزب لتُقرن قول النظرية بتطبيقها الذي تجسد فعلاً مقاوماً بدأ ولمّا ينته بعد. ثم كانت جمول، جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، أحد ميادين التطبيق العملي لمنطق النظرية الثورية وتوحيد القوى وتركيز الجبهات. من هنا انتقل الفعل لتمتين القواعد الوطنية لمشروع التحرير والمقاومة. فكما كانت بوابة المقاومة الفلسطينية هي المعبر العربي الصحيح لمواجهة الاحتلال إلى الداخل الفلسطيني، كانت أيضاً جمول هي بوابة المعبر العربي للمقاومة في لبنان، وهنا لا نذيع سراً بالكلام عن الدور الحقيقي لليسار الفلسطيني، وفي المقدمة منه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تفعيل هذا الخيار والمشاركة فيه.

لقد كانت المقاومة الوطنية اللبنانية هي التجربة المباشرة لكيفية خوض معارك تحرير وطني بقوى متنوعة ولكن باسم واحد؛ فكانت العمليات المشتركة للحزب والجبهة وتحت اسم جمول، التي انضوت تحت رايتها قوى لبنانية مختلفة، في سبيل خوض معركة كسر الاحتلال وطرده من كل الأراضي اللبنانية المحتلة. هي تجربة لم تكن مجرد تعاون بين الطرفين، بقدر ما كانت محاولة لوضع رؤية استراتيجية بهدف توحيد قوى المقاومة في منطقتنا العربية، في ظل غياب النظام الرسمي العربي وعجزه، لا بل تواطئه مع الاحتلال، عندما ترك بيروت محاصرة ولمدة ثمانين يوماً من دون أن يحرك ساكناً. لقد جاء البيان المشترك الشامل الذي صدر عن الحزب الشيوعي اللبناني والجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين عام 1984 ليشكل الأساس النظري لفعل المقاومة النابع من تشخيص مشترك لطبيعة الصراع في المنطقة، مثلما كانت تجربة جمول التجسيد العملي لكيفية التصدي له. وعلى تلك الأرضية المشتركة كان ترابط القضيتين الأساسيتين اللتين شكلتا ثنائية العمل المشترك، والمقصود بهما عمليتي التحرير والتغيير وربطهما بمشروع مواجهة شاملة ومشتركة، في وجه المشاريع الإمبريالية الغربية والصهيونية من جهة، وفي وجه أنظمة التبعية والارتهان من جهة أخرى.

إن ما يواجه منطقتنا، ليس اليوم فقط، بل منذ أكثر من ثلاثة عقود متتابعة، هي مفاعيل تلك المشاريع المتتالية التي ما دأبت تطل برؤوسها المتنوعة من كل الجهات، وبمختلف السبل والوسائل بهدف السيطرة والهيمنة وقهر الشعوب. لقد شكلت تلك الحالة مشاريع ثانوية وقطرية وداخلية بسبب ارتدادات المشروع الأم ونتائجه، ما جعل إمكانية المواجهة أدنى مستوى من خطورة الذي يجري ويُحضّر له. لقد تنوعت قوى المواجهة وتناقضت، وضاعت من على جانبيها الكثير من القضايا المحقة، كما خسرت شعوبنا العربية الكثير من الموارد والإمكانيات، والتي كانت ضرورية لتطوير عمل المقاومة وتوحيدها، إلّا أن ذلك لم يكن على مستوى الآمال المطلوبة. لقد ساهمت الحالة الدولية، المختلة، أساساً في تثقيل كفة العدوان فيما تُركت كفة المواجهة تخضع لتضارب المصالح والأولويات ومحاولات المصادرة والاحتواء.

وعلى ذلك حاولت القوى اليسارية العربية جمع صفوفها في اللقاء اليساري العربي بهدف توحيد أكبر قدر من الإمكانيات، ومن موقع يساري واضح الأهداف والمنطلقات. لقد لعب الحزب والجبهة دوراً جديّاً في تمتين تلك المبادرة ودفعها باتجاه تجذيرها كمشروع ثوري من خارج المتعارف عليه من مشاريع، وعلى قاعدة توحيد المواجهة وفي كل الساحات والميادين. لم يخرج ذلك اللقاء، بدوره، عن رتابة بعض اجتماعاته الدورية وبيانات لا تنفك تردد المواقف نفسها مع عدم فعالية واضحة ومؤثرة بسبب ضعف تلك القوى وقلة إمكانياتها من جهة، وللحسابات الضيقة لبعض مكوناتها نتيجة حالات خاصة لكل حزب في دولته. هذا الواقع المؤسف، والذي تُرجم بغياب كليّ للخطاب اليساري عن خريطة القوى السياسية التي تتنازع المشهد السياسي اليوم في وطننا العربي. وعلى تلك القاعدة، برز، وخلال فترة الانتفاضات الشعبية العربية التي بدأت منذ 2010، بعض الوجود اليساري في أكثر من ساحة، إلّا أنه غاب مبكراً، ثم ضاع بين هوية مفقودة أو ملتبسة، وبين خطاب حاول كسر نمطية متوارثة، إلا أنه، وفي الوقت نفسه، لم يستطع لا المحافظة على القديم ولا اجتراح خط جديد؛ هي إشكالية لم يجرِ التصدي لها وبجدية من نخب اليسار العربي ومفكريه، واقتصرت عمليات النقاش تلك على بعض المحاولات من هذا الحزب أو ذاك أو من هذه المنظمة أو تلك.

إن استمرار مفاعيل المشروع الإمبريالي الأميركي والملتحقين به من كيان صهيوني وأنظمة رجعية عربية - والذي يستهدف المنطقة ككل بمزيد من الاحتلال لدولها وتقسيمها إلى كيانات طائفية ومذهبية وأثنية، ونهب ثرواتها، وإفقار شعوبها، وإقامة القواعد العسكرية فوق أراضيها، والتصفية الكاملة للقضية الفلسطينية وإنهائها- أدى إلى تقسيم السودان والصومال، وسيؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وازدياد المخاطر التي تهدد سوريا ولبنان والعراق وفلسطين واليمن والأردن ومصر... ما يستوجب التصدي له من خلال العمل على إطلاق وبناء **«جبهة مقاومة عربية شاملة»** على كل الصعد، وبمختلف أشكال النضال المشروعة، في مواجهة أهدافه الاستيطانية والجيو-سياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعماً لقضايا التحرر الوطني في بلداننا العربية، ونصرة لقضية فلسطين وشعبها كي لا يُترك وحيداً في هذه المعركة. وأيضاً مع لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية المتكررة والخروق المتواصلة لسيادته، والمعرّض دوماً لاعتداءات صهيونية، ما يستوجب منّا التأكيد، وكما كان إطلاق جمول رداً طبيعياً على الاحتلال، فإن أي اعتداء سيواجه بالطريقة نفسها.

من هنا ندرك ضرورة تلازم هذا العمل مع تطوير أساليب النضال وتنويعها، وتحديداً في بلدان المواجهة المعرّضة للعدوان المباشر، بغية التصدي الناجح لمفاعيل تلك الصفقة، التي من المحتمل أن يطغى عليها، في الأمد القصير والمتوسط، الطابع العسكري. وهنا بالتحديد يأتي دورنا، وليس في أي مكان آخر، كقوى مقاومة بإمكانياتها المتاحة، وبالتنسيق في ما بينها، لتأمين أفضل شروط المواجهة، والعمل على تصعيد التحركات الأهلية والشعبية بهدف حشد وتعبئة طاقات شعوبنا – وبخاصة شبابنا – واقتصاداتنا ومؤسساتنا ومنابرنا الثقافية والإعلامية في مواجهة التطبيع بكل أشكاله، بالتزامن والتضامن مع العمل المقاوم في الداخل الفلسطيني ضد الاحتلال وضد نظام الفصل العنصري الذي يستهدف فلسطينيي الـ48.

وهذا الأساس يجب أن يشكل منطلقاً لبناء «المشروع السياسي» القائم على المواجهة الشاملة، في الخارج كما في الداخل: أي مواجهة المشروع الإمبريالي الأم عبر تعرية أدواته المحلية وتفكيكها. ولتأمين أفضل شروط النجاح في هذه المواجهة، لا بدّ من بناء وتطوير تقاطعات جدّية مع القوى المقاومة التي نتشارك معها مهمة التصدي لذلك المشروع الأساس، نظراً لأن أولوية هذا التصدي تتجاوز، ولأسباب موضوعية وتكتيكية، غيرها من الأولويات.

من هنا، وارتكازاً على ما سبق، يجب المبادرة بالتوجّه نحو كل تلك القوى والأحزاب اليسارية والقومية في منطقتنا، المؤمنة بهذه الخيارات، والتي يمكن أن نشكل معها مجموعة ضغط نتفق وإياها على المبادئ والعناوين، لحثها على توحيد جهودها وطاقاتها لمواجهة المشروع الأساس وإسقاط صفقة القرن التي يجري العمل لتمكينها من إحداث اختراقات معّينة على غير صعيد. هذا ما جاءت به الورقة السياسية المشتركة التي وُقّعت بين الجبهة والحزب منذ سنة، والتي يجب أن تُستكمل الخطوات التنفيذية لبنودها، والتي بدأ بعضها وإن بخطوات بطيئة بعض الشيء.

هو مثالٌ فقط لتظهير هذا النمط من العلاقات بين فصيلين مقاومين جمعتهما المبادئ والقيم وفلسطين والمقاومة، وهو مثال على نوع من العلاقة النضالية بين حزبين تفاسما الخنادق والشهداء، ولتكن إذن دعوة مشتركة منهما لتمتين جبهة مواجهة شاملة بوصلتها فلسطين، وعندها، لن يضيع الجهد هباءً ولن تغشى الرؤية؛ فها هي القدس سترشدك إلى الهدف مهما علا الغبار من حولها.

الذكرى 52 لانطلاقة الجبهة الشعبية

بناء المشروع الوطني الديمقراطي

محمد صوان/ كاتب فلسطيني

بداية لا بد من توجيه التحية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ذكرى انطلاقتها الـ « 52»، وفي هذا السياق نعيد التحية ونتذكر الرواد الأوائل من المؤسسين وفي المقدمة منهم: د. جورج حبش وأبو علي مصطفى.. الذين أدركوا مبكراً بأن النضال ضد العدو الوطني والقومي لا يقتصر على الشعار السياسي، بل يتعداه نحو التصدي للايديولوجيا والثقافة اللتين أنتجتهما الحركة الصهيونية العنصرية والنيوليبرالية وتفكيكهما، حيث لم تعد الحركة سهلة وإنما مركبة، ولم يعد خوضها بالأدوات والبنى التقليدية التي أصبح من المستحق تجديدها، إذ لا تزال أطراف من قوى التحرر متوقفة ومترهلة فكرياً وثقافياً وسياسياً عند مرحلة الاستعمار التقليدي المباشر!

بهذه المناسبة العزيزة نستحضر علاقة الثقافة بالمواجهة، وتعنينا هنا المواجهة والمقاومة الجادة من أجل حق تقرير المصير والخلاص الوطني والديمقراطي الناجز.. وكما قال المفكر الفلسطيني الراحل أدوارد سعيد: «هناك علاقات تناقضية جدلية منتجة بين سلطة الثقافة وثقافة السلطة».. وبالنسبة للصهيونية والإمبريالية وقوى الاستبداد، فالكلمة الحرة أقوى من الرصاصة، وهي تثير الرعب والهلع في نفوس هؤلاء.

أيضاً نستحضر ضرورة المراجعة التحليلية النقدية لمسيرة اليسار بشكل دائم ومستمر مع الانعطافات التاريخية، وتجديد الخطاب وتصويب المصطلح الملتبس والتحالفات المؤذية. والرؤية الثقافية التي تضمن الحيوية في الممارسة والتحليل، لتجنّب التكلس والديماغوجية والاغتراب عن الجماهير ضمن الخصوصيات المتباينة لمكونات الشعب، أو ضمن النسبيات الثلاث: الزمان والمكان والناس.. فالفكر العلمي الجدلي يؤمن بأن النظرية تكون أكثر فعالية للحياة والتأثير فيها كلما كانت ثوابتها متناسقة مع متغيراتها.

إن الانتقال من مرحلة سياسية تاريخية إلى مرحلة نضالية جديدة، لا يتم بشكل آلي؛ فعملية الانتقال نفسها هي صيرورة متضمنة الصراع بين المنظومة القائمة، والمنظومة الجديدة، لكن ما يميز الحالة الفلسطينية راهناً أن المنظومة الجديدة ليست محددة المعالم، ولا هي معروفة بعد، وستشهد مرحلة الانتقال، إرهاصات فكرية وتنظيمية وحزبية إلى أن تتحدد معالم المرحلة الجديدة بوضوح، وبالتالي فإن من مسؤولية الجبهة الشعبية خاصة، وقوى اليسار عامة – في حال توصّلت إلى الاقتناع بأن المرحلة السابقة انتهت – أن تساهم في الصيغة السياسية والفكرية والتنظيمية للمرحلة الجديدة.

مهمات المرحلة الجديدة:

من المهم أن نرى ونحن على عتبة الانتقال إلى المرحلة الجديدة مساحة كافية لطرح بعض الأفكار والاجتهادات، وليس لتحديد الأخطاء السابقة فحسب، وإنما التركيز هنا باقتضاب على الجانب الفكري، وربما من المفيد التشديد على المهمات الأولية التي يجدر بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد أن يأخذها بالاعتبار!.. و أهم هذه المهمات أن يقدم اليسار رؤية سياسية وفكرية لفلسطين التي نريد، حيث لم تعد فلسطين قضية شعبها فحسب، وإن كان ولا يزال الشعب هو من يدفع ثمن التوحش الصهيوني منذ بدايته، بل أصبح كذلك رمزاً لمواجهة العنصرية والاقتلاع والتغوّل، وتكرس نضاله هادياً وجامعاً من أجل الحرية والعودة وتقرير المصير والعدالة، وضد كل أشكال القهر والتمييز العنصري، كما لم يعد ممكناً أن تتجاوب قضية فلسطين مع متطلبات شعبها وحده، وإن كان هذا أساسها، فأصبحت فلسطين وشعبها القدوة والمثل بمواجهة ما تمثله الصهيونية، على غرار ما مثلته جنوب إفريقيا وشعبها بمواجهة القوى الظلامية المتمثلة ب «الأبارتهايد».. ومن مفارقات المرحلة التي نحن فيها أنه بينما يتلمس المواطن الفلسطيني عدالة قضيته، ويدرك الحاجة إلى مشروع تحرري وطني وديمقراطي، وبينما ترى قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم عادلة هذه القضية، وتريد أن تتضامن وتتعاضد مع مشروع التحرر الوطني الفلسطيني ضد نظام الفصل العنصري، فإننا لم نتوصل بعد إلى ضرورة إعادة بناء البرنامج الوطني والديمقراطي الذي سيجعل من فلسطين وتحررها قضية مركزية أمام قوى اليسار والحرية

العودة إلى الفهرس

والسلام في العالم كافة، حيث تقع مسؤولية المبادرة في هذا الصدد على اليسار الفلسطيني نفسه الذي ينبغي أن يقدم رؤية متكاملة لفلسطين الجديدة.. مثلما قدم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة المناضل الراحل مانديلا برنامجاً وطنياً وديمقراطياً أفضى إلى تحرير الأفارقة السود من القمع والاستلاب والتمييز العنصري.. وهكذا يتعيّن على اليسار الفلسطيني أن يقدم مشروعاً وطنياً للتحرر من كل أشكال القمع والقهر والتمييز والاستلاب، ويوفر لكل الشعب الحرية والكرامة والعدالة والخلاص من العنصرية والكولونيالية ولا يتعايش معها.. ويجدر بهذا المشروع البرنامج أن يتجاوب مع جميع مكونات الوعي الجديد.. برنامج طويل المدى يوحد ويجمع الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده.. ويعرّف الوطن بأنه كل فلسطين، وحق شعبها بدحر الاحتلال والعودة وتقرير المصير في نظام جديد يستبدل نظام التمييز العنصري الصهيوني مثلما استبدلت جنوب إفريقيا نظام «الأبارتهايد» بنظام ديمقراطي والمواطنة المتساوية.

من الواضح أن هذا المشروع - البرنامج - لن يكون مناهضاً للصهيونية فحسب، بل سيكون نقيضاً جذرياً لها.. على سبيل المثال: إذا كانت الصهيونية تعتمد الإقصاء والإلغاء والاستعلاء، وديمقراطية المستعمر، وعدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد، فإنه يجدر بمشروع التحرر الوطني والديمقراطي الفلسطيني، أن يكون نقيض ذلك، عبر اعتماده المشاركة والمواطنة المتساوية والتعددية والديمقراطية الفعلية وقيم العدالة الاجتماعية وعدم الاستعلاء واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية المتضمنة حق تقرير المصير للشعوب والأفراد.

رؤية اليسار الفلسطيني الجديدة ترتكز على القيم الإنسانية والتحررية والمجاهرة بهدفها المعلن، وهو تفكيك النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، واستبداله بنظام يضمن الحرية والديمقراطية والمساواة بين الجميع وللجميع.. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوى الديمقراطية والحرية والسلام في العالم ستجد في هذه الرؤية قوة جاذبة لا سيما في «العالم النامي» وأوربا وكندا والولايات المتحدة، بعد تفهمهم واستيعابهم للرواية الفلسطينية على حقيقتها، وشرّعوا كل أشكال التكافل والتعاضد مع الشعب الفلسطيني وقضيته.. إن شابات وشباب فلسطين في بلاد المهجر والشتات ومناصريهم الأمميين يؤدون دوراً مركزياً في هذا السياق؛ فحركة « « تدعو لمقاطعة وسحبB D S الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل، وتشدد على إنهاء الاحتلال والعودة وتقرير المصير والمواطنة المتساوية التي يجب أن تجتمع في رؤية فلسطين الجديدة ومشروعها التحرري الوطني الديمقراطي.. كل ذلك موجّه أيضاً لليهودي المتحرر من الصهيونية والعنصرية، ليجد له مكاناً في فلسطين الجديدة ويكون فيها مواطناً حراً يتمتع بالديمقراطية والتعددية والمساواة دون تمييز، وليس مستوطناً مرتشياً ومدجّجاً من قبل الحركة الصهيونية في كل مكان من فلسطين.

فلسطين الجديدة ليست نقيضًا العنصرية الصهيونية المتوحشة فحسب، بل هي أيضاً مناقضة للقوى الظلامية في كل مكان، والتي تشكّل مرآة لأكثر من بُعد للصهيونية القومية الدينية المتطرفة، وتشكّل تحدّياً لأنظمة الاستبداد والفساد في المنطقة والإقليم.. قوة فلسطين الجديدة من قوة الرؤية الواضحة، وزخم المشروع الوطني يُستمد بالتأكيد من الطاقة التي ستنيرها الرؤية التحررية والديمقراطية الحقيقية.. لقد حان الوقت لليسار الفلسطيني كي يتوحد، ويتجاوز حالة التشظي، ويتوجه نحو إعادة بناء المشروع – البرنامج الوطني والديمقراطي الفلسطيني.

الجبهة الشعبية في دعم ومساندة نضال الحركة الأسيرة

فارس فارس/ أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الصهيوني

إن تجربة الجبهة في إطار دعم ومساندة نضال الحركة الأسيرة هام، سواءً على المستوى الوطني العام أو التنظيمي الخاص، ويتجلى ذلك من خلال مواصلتها بناء الأطر الفاعلة والتواصل والفعاليات، في سياق إدراكها لدور للحركة الوطنية الأسيرة كخط مواجهة أول للاحتلال، وخطورة الأوضاع داخل السجون، والمتمثلة في محاولة السجان فصل الأسرى عن الحاضنة الوطنية والشعبية وقضيتهم.

والجبهة تدرك أيضاً أن مواجهة ذلك يتطلب استمرار النضال، ودعم قضية الأسرى بكافة الأشكال، وفي مقدمتها تعزيز صمود فرع الجبهة بالسجون، بما يعنيه ذلك من ضرورة التطوير والارتقاء بدور الأسرى تنظيمياً وسياسياً، فقرار تشكيل منظمة الجبهة بالسجون والذي اتخذ من قبلها منذ عشر سنوات شكّل محطة هامة من ناحية دعم نضال ودور الأسرى، وإبراز دور أسرى الجبهة الأساسي داخل قلاع الأسر.

ورغم أهمية قضية الأسرى وحالة الإجماع عليها، إلا أن سياسات وآليات وأدوات دعم الأسرى ليست بالمستوى المطلوب، وبحاجة إلى استكمال واشتقاق مهام وأدوات جديدة، وفي هذا الإطار فإن هناك مجموعة من الأفكار يمكن التعامل معها كنواة لبناء برنامج يعزز دور الجبهة المساند للأسرى خلال المرحلة الراهنة، والتي تتعرض فيها الحركة الأسيرة لأوسع حالة استهداف؛ لذا يقع على عاتق الجبهة مسئولية التصدي لحالة الاستهداف، خصوصاً وأن أمينها العام داخل الأسر.

وفي هذا السياق، لعل النقد الأبرز والأكثر جدية والذي يمكن توجيهه لرفاقنا في الجبهة فيما يتعلق بقضية الأسرى، والذي يعتبر أبرز التحديات على هذ الصعيد هو استمرار وجود أمينها العام داخل السجون، أما التحدي الثاني فله علاقة بتصويب آليات التعامل مع الحركة الأسيرة، فعلى مدار سنوات طويلة من اتفاق أوسلو تراجع حضور قضية الأسرى على أجندة القوى السياسية، وتنازلها عن دورها لصالح مؤسسات حقوقية، والتي تصدرت مشهد الدفاع عن الأسرى، وثالث هذه التحديات يتمثل بضعف أداء الأطر الجماهيرية المساندة للأسرى والفاعلة على الأرض، ورابعها تحدي تثوير وتطوير وسائل أدوات مساندة الأسرى جماهيرياً وتنظيمياً.

إن هذه التحديات تحتاج إلى برنامج واضح ومحدد على صعيد الجبهة، وتقديم بعض الأفكار التي تؤسس لصياغة برنامج دعم شامل تحت عناوين متعددة، نقترحها على النحو التالي:

التحرر مهمة ما زالت قائمة:

إن المهمة الأساس التي يجب أن تبقى حاضرة على أجندة هيئات الجبهة راهناً هي مهمة تحرير الأسرى وفي مقدمتهم الأمين العام، والابتعاد عن بحث ذرائع لتبرير هذا التقصير الواضح، فالجبهة تحتاج إلى توظيف إمكانيات وجهد على هذا الصعيد، فلا مقبول ولا لائق لتنظيم أن يتعايش بشكل طبيعي في ظل وجود أمينه العام داخل السجن، فوجوده حاضراً بيننا يمثل رافعة لتقديم مشروع تحرر الأسرى، والعمل على نشر ثقافة التحرير، ورفض التعامل مع الأمر الواقع باستمرار وجود أسرى أمضوا أكثر من 30 عاماً في الأسر وما زالوا. فالجبهة تمثل مفهوم التغيير والثورة، وهذا ما يجب الوقوف عليه على هذا الصعيد، حتى الوقوف أمام مسألة محاسبة ومساءلة الهيئات التي تم تكليفها بشكل واضح لإنجاز هذه المهمة.

الإطار الجماهيري:

إن تطوير وتثوير أداء الإطار الجماهيري هي مهمة ملحة تقع على عاتق لجنة الأسير في الجبهة، فالمطلوب تحويل اللجنة إلى إطار جماهيري فاعل، بمشاركة قادة وأسرى محررين وعائلات أسرى وشخصيات وطنية، بحيث يمكن لهذا الإطار الفاعل على الأرض دعم الأسرى عبر فعل جماهيري متواصل وليس موسمي بمختلف الساحات والميادين، وهذا يضمن فعل وحضور الجبهة الفاعل على الأرض في مهمة دعم الأسرى.

دائرة الاسرى والمحررين:

إن تطوير الأداء وإنتاج الحالة الجماهيرية المساندة للأسرى تتطلب عملية تطوير دائرة للأسرى والمحررين، وهذا يستوجب تشكيل دائرة مختصة على مستوى الجبهة للتعامل مع قضية الأسرى، بحيث تشمل كافة الفروع وتعمل كدائرة مركزية على مستوى الحزب، ومن خلال هذه الدائرة يمكن تطوير الأداء المساند للأسرى وتوفير ممكنات دعمهم.

هيئة الاسرى:

إن هيئة الأسرى هي أحد أهم الهيئات داخل إطار م.ت.ف، والتي يجب إعادة صياغتها وبنائها وطنياً بمشاركة من الجميع، وتخليصها من شوائب أوسلو التي علقت بها، خاصة وأن قضية الأسرى تمثل حالة إجماع وطني.

وفي هذا الإطار إن طرح إعادة تشكيل وتطوير الهيئة يمكن أن يخدم بشكل جدي دون رهن المشاركة بها بالموقف من م.ت.ف، بل التعامل معها كعنوان وطني جامع محدد في خدمة قضية الأسرى في هذه المرحلة بالذات.

المؤسسات ومركزة العمل:

إن دعم عقد مؤتمر وطني بمشاركة كافة المؤسسات العاملة بمجال الأسرى والمؤسسات الحقوقية مهمة ملحة، بما يخدم صياغة برنامج عمل مشترك لعمل المؤسسات وتقديم مادة توثيقية فاعلة لتنظيم العمل، وتقسيم المهام يمكن أن تساهم في تكامل الجهد راهناً في خدمة قضية الأسرى.

العمل دولياً:

إن التشبيك مع حركة المقاطعة الدولية ولجان التضامن مع شعبنا أمر هام لإدراج قضية الأسرى على جدول برامجهم التضامنية والنضالية بجانب شعبنا، ولذلك إن مهمة تدويل موضوع الأسرى من خلال خطة متكاملة، وخصوصاً فيما يتعلق بملاحقة مجرمي الحرب من مجرمي إدارات مصلحة السجون والتشهير بهم يمكن أن يخدم دعم هذه القضية.

إن جميع ما سبق عناوين وأفكار يمكن أن تخدم مهمة صياغة برنامج عمل متكامل على صعيد الجبهة، يحمل مستويات داخلية وتنظيمية ووطنية هامة، حيث أن الحاجة لصياغة برنامج والارتقاء بالأداء مطلوب راهناً.

اللغة العربية.. ليست مجرد هوية!

هاني حبيب- كاتب صحفي من فلسطين

«أنا البحر في أحشائه الدر كامن، فهل ساءلوا الغواص عن صدفاتي». هكذا يتساءل الشاعر الكبير حافظ إبراهيم وهو يحاول أن يحذر العرب من فقدان هويتهم المرتبطة بلسانهم وتواصلهم في سياق لغتهم العربية، حافظ غبراهيم وهو يتحدّث باسم اللغة العربية، إنما ينعي لغة في سياق لغة، لغة عربية وأمة عربية، حين يقول في قصيدته هذه: فيا وَيحَكم أبلى وتَبلى مَحاسِني، أخافُ عليكم أن تَحينَ وَفاتي.

مع هذا المقطع، يبدو أن الحديث المتواتر حول احتمالات أفول وضعف اللغة العربية، ومعها الأمة التي تتخذ منها هويتها، الأمة العربية ليست وليد السنوات أو العقود الأخيرة، إذ أن العديد من الأبحاث تحاول أن تحمل مسؤولية تراجع اللغة العربية إلى العولمة وانتشار الثورة الرقمية والشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، بينما في الواقع، إن هذا التراجع قد بدأ ومعه التحذير الذي كانت إحدى علاماته قصيدة حافظ إبراهيم منذ عدّة عقود ماضية.

الأبحاث الأخيرة، تحاول أن تناقش التحديات التي تواجه تطوّر اللغة العربية، ابتداءً من معالجات في إطار المناهج المدرسية، واللغة الإعلامية والتدقيق اللغوي، أو حفظ القرآن الكريم ومراجعة القواميس، ووضع القوانين التي من شأنها الحد من سيطرة اللغات الأخرى، واللهجات المحلية عن عملية التواصل بين أفراد ومجتمعات الأمة العربية، والعديد من الحلول، إلا أننا نعتقد مع وجاهة كل هذه الحلول وغيرها، لا تجيب عن مسألة التحديات التي تواجه تطوير وتعزيز لغتنا العربية، ونرى أن الأمر يعود بدرجة أساسية إلى مدى تطور وسائل الإنتاج في المنطقة العربية، والاسهام المادي والأدبي والاجتماعي في الحياة الإنسانية، والاعتماد على الذات من حيث الانتاج والاستهلاك، وأن نصبح مصدرين ومخترعين ومبدعين في شتى المجالات.

خارج النص

وإذا ما نظرنا من حولنا، وملاحظة اللغات التي باتت مجتمعات الأرض تتواصل بها، أو تحاول امتلاكها، إنما تعود لشعوب وأوطان ودول، لها باع عريض طويل في الإنتاج المادي والمعرفي، فليس صدفة أن تتزعم اللغة الانجليزية لغات العالم، والتي تتحدث بها المملكة المتحدة وأميركا وأستراليا وعدد كبير من الدول الأخرى، وليس صدفة أن العالم يهتم بتملك هذه اللغة من دون أن تسعى اللغة إليه؛ فهي لغة مطلوبة لأنها تشبع حاجة لدى الإنسان في معظم بقاع الأرض، إنها لغة التجارة والاقتصاد، كما هي لغة الفنون والآداب، ولم تعد اللغة مجرد «قوة ناعمة»، بل هي في الواقع قوة استراتيجية تتمثل لها موازين القوى بين الشعوب والدول.

وليس صدفة أيضًا، بعد غزو البضائع التركية والصينية إلى المنطقة العربية، أن تشهد توسعًا متزايدًا في المدارس والمعاهد والجامعات التي تفتح أبوابها لتدريس اللغتين التركية والصينية، ولولا أن هناك حاجة وطلبًا لامتلاك هذه اللغات لما فتحت هذه المعاهد أبوابها لتدريس هذه اللغات، ولا بد من أن نشاهد ونلاحظ أن مع هذه اللغات تأتي الثقافات والعادات الاجتماعية والسلوكيات، لهذا عندما نتحدث عن الإنتاج، فإننا نقصد الإنتاج المادي المتزامن مع طبيعة الحال مع الإنتاج الفكري والثقافي والفني، وكافة مجالات الحياة، إذ لم تعد اللغة مجرد تواصلا تجاريًا بقدر ما هي تواصلا حياتيًا، فمع وصول البضائع التركية إلى منطقتنا، وصلت معها مسلسلاتها وأفلامها.

إننا لا نخشى من زوال اللغة العربية بقدر ما نخشى من انحدارها وتراجع استخدامها في الحياة العامة، فاللغة التي لا تستخدم من قبل أهلها تفقد ذاتها وهويتها، مع ذلك يتم الاحتفال بها، وبيوم سنوي خاص بها، قبل أن تودع إلى متحف التاريخ، إذا لم نجيب على تساؤلات تحدي اللغة العربية من خلال الإسهام الفاعل في الإنتاج المادي والثقافي على خريطة العالم الإنسانية!

لبنان والحِياد المستحيل

أبو علي حسن/ عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في خضم الحراك اللبناني أقدمت الجهات والرموز اللبنانية المعروفة بتوجهاتها السياسية والفكرية، أن تقيم في ساحة الشهداء في بيروت ندوة سياسية أو فكرية تحت عنوان «حياد لبنان» في محاولة لتسويق ثقافة سياسية مختلفة، واختراق الرأي العام اللبناني من قبل قلة لبنانية اغترابية الفكر والهوية... ولما كانت الدوافع والغايات واضحة للعيان ولا تحتاج إلى كبير عناء لكشف مراميها، فقد تصدّت لهذه الرموز الانعزالية جمهرة من الشباب الوطني والقومي، هاتفين ومناصرين لقضية فلسطين، في إشارة واضحة بأن الحياد المقصود، يستهدف بالدرجة الأولى قضية فلسطين.

قد لا تكون هذه المحاولة مفاجأة للبعض الوطني، فالاحتمالات كانت واردة باتجاه حرف واستثمار الحراك الشعبي اللبناني وأخذه بعيداً عن غاياته وأسبابه ومطالبه الأساسية، وباتجاهات خادمة للقوى الخارجية ذات الأجندة المعادية للأمة العربية، وباتجاه ضربٍ فكرة المقاومة ومرجعياتها، وصولاً إلى إخراج لبنان كلياً من دائرة الفعل المقاوم، والتعسكر في محور آخر غير محور القوى الوطنية والتقدمية، تحت حجة أن لبنان المحايد هو الطريق إلى مغادرة الأزمة الاقتصادية والسياسية والمالية..!!

هذه الواقعة بما تحمله من معاني ودلالات عميقة في الجدل الفكري التاريخي الذي يحاول أن يبعد لبنان عن محيطه العربي، ليست نتاج دسته من الشباب اللبناني معروفي الهوية، إنما هي صدى أو تعبير عن تيار لم يبلغ الرشد بعد، على الرغم من قدمه منذ الانتداب الفرنسي، كما أنها صدى لحالة عربية تتشكّل منذ عقود في أكثر من بلد عربي، فالفكرة «الحياد» لطالما رددها الكثير من بعض المثقفين والمفكرين في الواقع العربي القطري مع كل أزمة سياسية أو اقتصادية تواجه قطر عربي.

إن الأفكار والنظريات السياسية الجديدة، لا يمكن إدراكها إلا في سياق المناخ السياسي والفكري والثقافي السائد في منطقة ما، وعليه من الأهمية بمكان تناول فكرة «الحياد السياسي» في سياقها التاريخي العربي، وفي أي الظروف تولّدت هذه الأفكار، وما الذي تهدف إليه؟ ومن هم وراءها؟ وما هي الخلفيات الاجتماعية والسياسية؟ وما هي المصالح التي يمثّلونها ويسعى إليها أصحابها؟ وفي السياق، ما هو الحكم على هذه الفكرة من حيث صوابيتها أو فائدتها؟ وما هي إمكانية تطبيقها في الواقع العربي وآثارها السياسية والاجتماعية والهوياتية..؟

مصـر نموذجـاً

في لحظة تاريخية عاشتها مصر بعد هزيمة حزيران، وموت جمال عبد الناصر رائد الفكرة القومية العربية، وما تلاها من حربٍ أكتوبر التي حققت انتصاراً عسكرياً مذهلاً، لكنها فتحت الباب واسعاً لأفكار ونظريات سياسية أدّت إلى كامب ديفيد، والاعتراف بالكيان الصهيوني؛ الأمر الذي أدّى إلى نشوء أزمات سياسية واقتصادية وثقافية، هذا المناخ السياسي المأزوم جعل البعض يفكر بأن خلاص مصر من أزماتها لا يأتي إلا عبر الحل التاريخي «الحياد» وتصدّر هذا المشهد الكاتب توفيق الحكيم، داعياً إلى حياد مصر، حيث كتب مقالات في جريدة الأهرام في 1978/3/3 تحت عنوان «الحياد» (لن تعرف مصر راحة، ولن يتم لها استقرار، ولن يشبع فيها جائع، إلا عن طريق واحد، يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين، وتكريس جهدها للتقدم، وهذا لن يكون أبداً ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيداً عن مطالب الشعب، بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الشخصية والداخلية، ما هو الطريق إذن، إلى واحة الحرية والاستقرار والراحة وإطعام المعدة والروح والعقل...؟ إن هذه الواحة المورقة المزهرة اسمها «الحياد»...).

هذا المقال أثار في حينها جدلاً واسعاً بين مفكري وأساتذة مصر، على مدار سنوات، ولم يؤيد هذه الفكرة إلا قلة من المفكرين وعلى رأسهم الدكتور المفكر حسين فوزي، بينما تصدّى له عشرات المفكرين العروبيين في هبّة عروبية واسعة، وكان السؤال العروبي لهؤلاء...(نحايد من... نحايد عدواً لا يحايدنا...؟ بل دائماً هم الذين يحاربونا... وهم الذين يحطمون سلاحنا وبيوتنا... وهم الذين يجرّوننا للقتال جرّا...). ورغم ذلك فقد انتصرت الحيادية في مصر حين التزم نظام السادات بالحياد مع العدو الصهيوني، وزار الكيان الصهيوني، وظهر مفهوم (التضامن العربي) بدلاً عن سياسة الدفاع المشترك ومحاور المقاومة، وخرجت مصر بهذه السياسة الحيادية من حلبة الصراع العربي – الاسرائيلي، وعزلت نفسها عربياً، وخرجت من إفريقيا، وبهت دورها الريادي على مدى عقود، وإلى يومنا هذا لم يستطع

العودة إلى الفهرس

«سلاح الحياد» أن يخرج مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية. هذا النموذج من الحياد العربي، دفع مصر والعرب على ممارسة دور المتفرّج، أثناء حرب الكيان الصهيوني على م.ت.ف في لبنان، واجتياح لبنان وعاصمته بيروت العربية.

هذا النموذج المصري دشّن حالة استثنائية في الواقع العربي، حيث تجلّت عبقرية الحل الحيادي في اصطلاح «القطرية أولاً» أي أن المصلحة القطرية فوق كل المصالح العربية والقومية، وانتشرت هذه النظرية أولاً في كل القطريات العربية على طريق التدرّج نحو الحياد والفصل عن الهموم العربية، وصولاً إلى الاعتراف بالعدوّ الصهيوني، ومن ثم التطبيع مع الكيان، والوصول إلى التعاون معه في مواجهة قطريات عربية أخرى..!

حيـاد لبنـان وأصـل الفكـرة

إن فكرة الحياد اللبناني ليست فكرة وليدة اللحظة السياسية الراهنة، فمنذ أن تأسس الكيان اللبناني وإعلان «دولة لبنان الكبير عام 1920» ومحاولات تمييز لبنان عن الواقع العربي وتحييده عن الأزمات العربية وسياساتها، قائمة ومتجددة مع كل محطة سياسية أو أمنية. إن أصل فكرة حياد لبنان نابعة عن موقف سياسي استعماري، ارتباطاً بالفكرة الأم التي عملت على فصل لبنان عن سوريا الكبرى، حيث عمل الانتداب الفرنسي مبكّراً على نشر ثقافة الخوف لدى اللبنانيين من الغرق في المحيط السوري أو العربي، وحاول جاهداً أن يجعل من لبنان هوية مفارقة لهوية المنطقة أو الهوية السورية أو العربية، فالأصل الفينيقي للجغرافيا اللبنانية تبرر التمايز عن مكونات المنطقة..! وعمل الانتداب على إقامة نظام سياسي برلماني لبناني بمسحة ديمقراطية، يختلف في آليات الحكم عن أغلبية الدول العربية، فحين أعلن الجنرال غورو باسم فرنسا ولادة دولة لبنان الكبير المستقلة التي ضمّت أراضي متصرفية جبل لبنان ومدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور وسهل البقاع وبعلبك وأقضيتها الأربعة، أضاف بأن ذلك يعني «عودة لبنان التاريخي إلى الوجود، وقيام دولة مستقلة قائمة بذاتها»، إن هذا التعبير له مدلوله بأن لبنان من هوية مختلفة تاريخياً. هذا الموقف الفرنسي القائم على أن لبنان هو الأقرب إلى فرنسا دينياً وتاريخياً وثقافياً، وأنه أحد مرتكزاتها الأساسية ومصالحها في الشرق الأوسط، وأن لبنان ينتمي إلى مجموعة الدول الفرنكوفونية، دفع البعض اللبناني إلى فكرة «لبنان المحايد» في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، حين دعا عضو المجلس الإداري للبنان، السيد سليمان كنعان إلى تبني «فكرة نظام حيادي بضمانة الدول الكبرى» وقد تلقفتها حينها بعض القوى أو التيارات السياسية.

وفي مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وفي خضم الدعوات للوحدة العربية، وسياسات الأحلاف والمحاور السياسية، خرجت بعض الفئات المسيحية بالدعوة إلى «حياد لبنان» أو الانتماء للمحاور الغربية، حيث عمل الرئيس كميل شمعون على انتماء لبنان إلى حلف بغداد المركزي في مواجهة سياسات عبد الناصر الوحدوية، ولاحقاً اقترح الرئيس شارل الحلو قانوناً لـ «حياد لبنان» على الطريقة النمساوية، وفي عام 1967 قدّم حزب الكتائب اللبناني رؤية فكرة «لبنان المحايد» ارتباطاً بتجدّد الصراع العربي – الاسرائيلي بعد هزيمة حزيران. ومع ظهور المقاومة الفلسطينية في لبنان تنامت فكرة الحياد، كاتجاه معارض للعمل الفدائي الفلسطيني، بغية الابتعاد عن دائرة الصراع العربي – الاسرائيلي، حيث ظهرت ما سمي حينه «حركة لبنان المحايد» التي أطلقها روجيه إدّة زعيم الحركة السياسية في الثمانينيات... ولم يلبث أن قدّم رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، رؤية لحياد لبنان على الطريقة النمساوية كتلك التي اقترحها الرئيس شارل الحلو... وعادت الفكرة تظهر على صفحات جريدة العمل الناطقة باسم الكتائب اللبنانية، بعد أن ألغي اتفاق الإذعان بين «اسرائيل» ولبنان.

ولم تقف محاولات تحييد لبنان، وإيجاد الصيغ المناسبة لوصف هذا الخيار، حيث صدر إعلان بعبدا في 2014 الذي نصّ صراحة على «تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية، بما يجنّبه الانعكاسات السلبية للأزمات الإقليمية...الخ». وفي السياسة العامة للدولة اللبنانية ظهر اصطلاح النأي بالنفس، الذي يعكس الرغبة في الحياد عن الأزمات المحيطة به، وإرضاء الأطراف الإقليمية المؤثرة في السياسة الداخلية اللبنانية، وكل هذه الإرهاصات السياسية في تحديد استراتيجية التموضع السياسي الاستراتيجي للبنان، لم تكن بعيدة عن الرؤية الأمريكية في تسويق «الحياد اللبناني» عبر الدعوة إلى المؤتمر الدولي للسلام عام 1987 كعامل سلام داخلي وتوازن داخلي.

إن تجديد فكرة الحياد اللبناني كانت دائماً متلازمة مع حضور الأزمات الوطنية السياسية والأمنية والاقتصادية كجواب عن «الحل» العبقري لهذه الأزمات..! وينطلق البعض من أن أزمات لبنان السياسية والاقتصادية والأمنية، هي نتاج غياب الحياد، وضلوعه عنوة في عملية الصراع الإقليمي والدولي، مما شكّل عليه أعباء فوق طاقته، غير قادر على تحمّلها وتحمّل تبعاتها..!

هذا التحليل هو في الواقع يعكس حالة الهروب إلى الأمام من استحقاقات وطنية وعربية، في مواجهة أعداء حقيقيين وليس افتراضيين؛ فالعدو الاسرائيلي عدو قائم عملياً وسياسياً وأمنياً واستراتيجياً، ليس بمقدور لبنان أو أي دولة عربية أن تتجاهل حضوره على كل المستويات، فهل الهروب إلى الأمام من مواجهة هذه الخطر الاستراتيجي، والتحلل من الالتزامات الوطنية سيجعل من لبنان دولة خالية من كل الأزمات الاقتصادية والسياسية والطائفية والاجتماعية؟

فالقول أن «قوة لبنان في ضعفه» هي تجلّي لفكرة الحياد، ولفكرة أن لبنان مختلف، ولا ينطبق عليه ما ينطبق على الكيانات العربية الأخرى لضعف مساحته الجغرافية، والديمقراطية الوليدة، ولتنوعه الطائفي، ولارتباطه الفرنكفوني، ولاقتصاده الخدماتي، ولكونه سويسرا الشرق، أو باريس العرب، ومأوى السياحة، لبنان الجميل لا يجب أن يكون قوياً إلا في انعزاله وحياديته ليبقى جميلا... مأوى الخلّان... مركز للمال والسياحة العالمية وملجأ للاستخبارات العالمية، هكذا تكون هوية لبنان... لبنان اللامنتمي. ولبنان اللامنتمي يعني أنه خارج عن محيطه العربي، وأنه متحلل من الالتزامات الأخوية، والعربية، والوطنية، وهو ليس معنياً بأية اتفاقات سياسية

عربية أو مواثيق تلزمه بالتضامن أو المساندة لدولة عربية بعينها، فـ «إسرائيل» بمقدورها أن تجتاح أية دولة عربية دون أن يكون للبنان أي دور عملي وأمني بحكم «حياديته»..!

إن إمكانية أن يتحول لبنان إلى كيان محايد هو أمر في غاية الصعوبة لأسباب عديدة ومختلفة، داخلياً وخارجياً، فموقعه الجغرافي من جهة، والتنوع الطائفي من جهة أخرى، لا يسمح له أن يكون حيادياً، أما على المستوى الخارجي، فالسياسة الإسرائيلية التوسعية، والسياسات الأوروبية والأمريكية التي تشد لبنان إلى سياساتها وأجنداتها، ستشكّل موانع حقيقية لـ «حياد لبنان». أما محاولة الاستئناس بالحياد السويسري أو النمساوي، فهو حياد مؤسس دولياً، حيث أتفق على أن تكون النمسا دولة حيادية بعد الحرب العالمية الأولى، عبر عصبة الأمم المتحدة، بيد أن هذا الحياد المرسّم دولياً لم يمنع النازية من اجتياح النمسا عام 1938، أما سويسرا المحايدة، فقد كان حيادها قراراً من عصبة الأمم المتحدة، ارتباطاً بموقعها الجغرافي والمحاط بالمرتفعات الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى لرغبة الدول الكبرى الرأسمالية، بأن يكون هناك ملجأ ومقراً أوروبياً للأمم المتحدة، ومنظماته ومؤسساته الدولية، كالصليب الأحمر الدولي وغيره، لأجل خدمة الرأسمالية، وملجأها الآمن في فوائض الرأسمال المتراكم عبر مصارفها وحساباتها السرية، وعليه فإن فكرة الحياد، رغم أنها موجودة في الثقافة السياسية، إلا أنها في الواقع لا تحمل مضمون الفكرة، فهي فكرة هوائية أفلاطونية بعيدة عن الواقع، لا سيما في البلدان العربية التي تزخر بالتنوع المذهبي، ويحيط بها الأعداء من كل جانب، وهي محطّ استهداف القوى الإمبريالية، حتى ولو تحولت إلى كيانات حيادية..!

إن العالم الذي تتجسد فيه اليوم الإمبريالية الرأسمالية بأبشع صورها، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً عولمياً، لا يمكن أن يسمح لدولة أن تأخذ قرارها بالحياد وتكون قادرة على تطبيقه دون أن تتعرض إلى ضغوط شتّى، والضغوط اليوم لم تعد تتماهى مع الحرب العسكرية، إنما هي الحرب الاقتصادية والمعلوماتية والمصرفية، والحصار، وكل مفردات الحروب الناعمة، وحروب الجيل الرابع السبراني.

لبنان المنتفض

التوازن المطلوب ببعديه الاجتماعي والوطني

نضال عبد العال/ كاتب وقيدي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كل حديث يدور عن لبنان، أي كان المتحدث، من طرف المحتجين المنتفضين الحقيقيين، أو ممن يحاول أن يمتطي مطالبهم، أو من أطراف السلطة وأكثريتها، يبدأ بلازمة التشديد على أن هناك مطالب محقة، وتبدأ المطالب المحقة من أبسط حاجات المواطن البسيط، وهي المأكل والمشرب، والمسكن والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم، بل وربما ما دون ذلك، إذا كان هناك من دون!

إذا كانت هذه المطالب المحقة وباعتراف الجميع، تطال الأغلبية الساحقة من اللبنانيين، فلهذا الحال معنى استثنائي، لا يشبه كل المعضلات والأزمات العادية التي تعيشها الأنظمة السياسية خلال مسيرتها.

حين تتسع طبقة المعدومين، فلا بد أنها استوعبت أفواجًا من طبقات أخرى، هي على الأرجح الطبقة الوسطى، ويبنى على هذا الاستنتاج نتيجة أخرى، أن المواجهة باتت مباشرة، بين طبقتين لا ثالث لهما، قلة من الأثرياء المتخمين ثراءً وفسادًا، وأكثرية من المسحوقين، هذه بالضبط هي صفات المأزق. ولكن، هل في لبنان طبقتين مكتملتي الملامح والتكوين ؟ هنا يصير للمأزق المشار إليه آنفًا، خصوصية من استثنائية النظام الطائفي اللبناني، بل واستثنائية مضاعفة من خصوصية المنطقة وتداخلاتها، وتحدياتها المستجدة، المستمدة من حساسية كل ملف من ملفاتها.

في كتابه الهام «نقض الفكر الطائفي»، الصادر عن دار الفارابي ٥ ا، يشدد مهدي عامل في أكثر من موضع في الكتاب، ومن خلال تحليل مقالات ميشال شيحا، على هدف «التوازن الطائفي»، باعتباره الوصفة السحرية لديمومة الهيمنة الطبقية للبرجوازية اللبنانية، والذي كان (التوازن الطائفي) في زمانه يأخذ شكل استئثار المارونية السياسية بالسلطة التنفيذية من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية. أي أن الهيمنة الطائفية للمارونية السياسية لم تستطع تأمين ديمومة النظام؛ ليقوم لاحقًا رعاة النظام الطائفي اللبناني، بابتداع صيغة جديدة منقحة هي اتفاق الطائف ا، في محاولة لتوسيع قاعدة «العدالة الطائفية»، عبر منح صلاحيات السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء مجتمعًا، برئاسة سنية (السنية سياسية)، وذلك لضمان استقرار الوصفة السحرية «التوازن الطائفي»، وإعطاء روح جديدة لهذا النظام، وصفة جديدة لتجاوز أسباب اختلال التوازن الذي أدى إلى حرب أهلية طائفية مدمرة لأكثر من ستة عشر عامًا، واختلال النظام في تلك المرحلة أدى ألى اختراق التوازن الوهمي بين الطوائف، جراء الممارسة الطائفية للهيمنة الطبقية، فتشكلت قوى شعبية خارج بنيتها وثقافتها.

وحتى لا يبدو أننا نتحدث عن أشباح أو عن مخلوقات عجائبية خيالية، فإن الممارسة الطائفية للهيمنة الطبقية، هي استفحال ذهنية المحاصصة الطائفية بين أقطاب الطغمة المالية وممثليها في السلطة، دون أخذ مصالح الشرائح الأخرى في طوائفهم بالاعتبار.

العودة إلى الفهرس

هذا هو الوضع اللبناني الراهن، قلة في كل طائفة، تحتكر الثراء والمناصب والمكاسب في السلطة، فيما يرزح باقي «رعايا» الطائفة تحت خط الفقر.

في لفتة عميقة ونظرة ثاقبة، يحذر مهدي عامل من الانزلاق في تحليل تركيب الطوائف، والنظر لها كتشكيل اقتصادي اجتماعي، ينبه مهدي عامل، من أنه لا يوجد «طبقة عاملة» في كل طائفة، إذا انوجد الوعي الطبقي، فهو حكمًا يتجاوز الوعي والتركيب الطائفي.

انطلقت الصرخات الأولى لاحتجاجات اللبنانيين، تحت ضغط الجوع والوجع، فتجاوزت المطالب جدران الطوائف، أو كما يسميها الكاتب حسن حمادة، معتقلات الطوائف، وسمعنا في الأيام القليلة الماضية، العديد من أصوات المحتجين في مختلف المناطق، تقول: (ان كنت سنيًا أو شيعيًا أو مارونيًا أو درزيًا..الخ لا فرق، فإن المطالب واحدة، والجوع لا يميز بين مسلم أو مسيحي).

يمكن توصيف ذلك بأنه حس عام «للفرد الطائفي»، مستندًا إلى فقدان الحاجات الأساسية للإنسان، وهي الشرارة الأولى لتشكيل وعي يتجاوز غيتو العصبيات الطائفية، بيئة مناسبة لتشكيل وعي طبقي، لكن.. هل تجاوز اللبنانيون الوعي الطائفي؟

يفسر عدد من المراقبين والمهتمين، صرخات الاحتجاج، ومظاهر الانتفاض في كل منطقة وطائفة، بأنه تمرد «رعايا» الطوائف على أرباب الطوائف، وهي مبالغة كبيرة، لكن نظرة موضوعية لحجم الاعتراض وتجاذباته، أي القوى المؤثرة فيه، لا يسمح بالوصول إلى استنتاج، يبين بداية تفكك واضح

> **حين تتسع طبقة المعدومين، فلا بد إنها استوعبت أفواجا من طبقات أخرى، هي على الأرجح الطبقة الوسطى، ويبنى على هذا الاستنتاج نتيجة أخرى، أن المواجهة باتت مباشرة بين طبقتين، لاثالث لهما، قلة من الأثرياء المتخمين ثراء وفسادا، وأكثرية من المسحوقين. هذه بالضبط هي صفات المأزق ..ولكن هل في لبنان طبقتين مكتملتي الملامح والتكوين،؟ هنا يصير للمأزق المشار إليه آنفا خصوصية من استثنائية النظام الطائفي اللبناني، بل واستثنائية مضاعفة من خصوصية المنطقة**

للتركيب الطائفي، ما زالت الطوائف تقبض على كتلة وازنة من قاعدتها «رعاياها». مع ذلك، لا يمكن إنكار أو اخفاء تشكل بيئة حاضنة لخطاب مطلبي يكسر احتكار أرباب الطوائف للنطق باسمها أو تحديد مصالحها التي هي بلسان أربابها مصالح طغمة لا ترى حاجات «الرعية».

هي بداية لاختلال التوزن الطائفي، ناتج عن ارتفاع وتيرة التنافس بين أقطاب أرباب الطوائف وممثليها من طغمة مالية وسياسية، يؤدي إلى بدايات تمرد داخل المكونات الطائفية، دفع أرباب الطوائف لاستنفار جهودهم ومساعيهم، في محاولة إيجاد تسويات تحفظ استقرار النظام من جهة أولى، أي ما يسمى «بالتوازن الطائفي»، فكل ما يقدم الآن من تسويات ومخارج، لا يتجاوز محاصصة الطوائف وشرعياتها، كما يراها أربابها، لا كما يراها المنتفضون. والمثال الصارخ على ذلك، بعد استقالة الرئيس سعد الحريري وحكومته، والذي يتحمل أكثر من غيره مسؤولية ما وصل إليه البلد من أزمة، مباشرة أو باعتباره وريث المنظومة المالية الاقتصادية وممثلها الأبرز، إلا أن المكونات الطائفية الأخرى، لا زالت تتعامل معه وتتمسك به ارتباطا بشرعية تمثيله الطائفي، أي ما يسمى دستوريًا، الميثاقية، لأن تيار المستقبل يشكل الكتلة النيابية الأكبر سنيًا.

ومن جهة ثانية، تتوحد القوى الطائفية في مساعي استعادة السيطرة لكل منها على قواعدها الطائفية، من خلال استنفار العصبيات الطائفية وتحميل الانتفاضة مطالب ذات طابع طائفي، تخدم أجندات أرباب الطوائف وتبرز مشروعية مواقعهم الطائفية. كلما كادت الجهود التي تبذل لتأمين استعادة توازن النظام أن تنجح، ويتوافق ممثلي الطوائف على حد أدنى من التنازلات المتبادلة، كأن يرضى الرئيس الحريري تغطية شخصية سنية لرئاسة الحكومة، ويرضى الرئيس عون عدم توزير جبران باسيل رئيس التيار الوطني الحر، ويقبل حزب الله بحكومة تكنوسياسية، بتمثيل سياسي «لايت» أي بأسماء غير منفرة، يتم إفشالها وإسقاطها.

صحيح أن هذه الوصفات والمقترحات للتكليف والتشكيل الحكومي، لا ترضي الأنقياء من المنتفضين في الشارع، ولكن إسقاطها لم يكن بفعل عدم رضاهم عنها، بل أن هذه الصيغ «التسويات»، مقدمة أصلًا كمحاولات لإنقاذ النظام «اتفاق الطائف» وليست لتحقيق المطالب. بمعنى آخر، إن حضور الشارع ما زال خارج ذهنية السلطة ومقارباتها. هل يمكن أن تنجح صيغة تحمل مهمتين متناقضتين، لا تتحقق الواحدة منها إلا على حساب الثانية؟

الأولى، وهي حاجة لممثلي الطوائف وأربابها، مهمة استعادة توازن النظام الطائفي. والثانية، وهي حاجة للمنتفضين والبقية من اللبنانيين

الصامتين، وهي استعادة حقوق اللبنانيين المسحوقين، الجياع، واستعادة المال المنهوب ومحاربة الفساد...الخ. إن استعادة التوازن الطائفي، تعني التلاقي والتراضي بما يؤمن مصالح أرباب الطوائف وممثليها، وإن تحقق ذلك، فإن استعادة حقوق اللبنانيين المسحوقين، واستعادة المال المنهوب، ومحاربة الفساد، سوف تصبح في خبر كان؛ لأنهم ببساطة هم أنفسهم سارقيها.

هل استنفذت صيغة الطائف بعد ما يقرب من ثلاثين عامًا، قدرتها على الاستمرار ؟ بصيغة أخرى، هل فشل النظام الطائفي، وكل محاولات ترقيعة، وترميمه أو تعديله عن إنجاز مهمتين مستحيلتين معًا؛ استمرار التوازن الطائفي، الذي يحتاج إلى حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ؟ أي الهيمنة الطائفية في صيغة «الطائف» التي أمنت ديمومة النظام الطائفي ما يقرب من ثلاثين عامًا، فهل تستطيع هذه الصيغة الاستمرار في تحقيق المهمة الثانية، وهي ضمان استمرار الهيمنة الطبقية للطغمة الحاكمة ؟

سقوط اتفاق الطائف لا يعني حكمًا تجاوز النظام الطائفي، فقد يعني إعادة تركيب نظام طوائفي بصيغة جديدة.

إن أسباب فشل النظام الطائفي «الطائف حاليًا»، واستنفاذ قدرته على الاستمرار والبقاء، هي ميكانزم داخلي، تحدثنا عنه فيما تقدم، أي عجز هذا النظام عن تلبية الحد الادنى من متطلبات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، يعكس نفسه صدامًا على المستوى السياسي، إلا أن إعادة بناء النظام السياسي، ليس مجرد ميكانيزم داخلي. لذلك، أسباب اندلاع الاحتجاجات وصولًا إلى الانتفاضة الشعبية بعفويتها وبراءة أهدافها، هي أسباب ومعطيات داخلية، ولا نعتقد ثمة جدال في ذلك، ولكن من الجنون الاعتقاد، أنه يمكن ترك الانتفاضة ببراءتها ونبل غاياتها أن تصل إلى تحقيق أهدافها.

لبنان لم ولن يكن يوم جزيرة معزولة عن العالم، ومنذ ما قبل الاستقلال وحتى اليوم، السلطة فيه هي مقاربة إقليمية - دولية، وفي هذه المرحلة التاريخية بالذات، لا يمكن إخراج لبنان من تداخل العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وحتى التناقضات الطبقية، بشكلها الجنيني أو المشوه، هي بالعمق تناقضات تتجاوز حدود لبنان، والطغمة المالية والسياسية الحاكمة؛ هي تقاطع مصالح محلية إقليمية ودولية، وهي أيضًا تعبير عن رؤى سياسية، تبدأ من محاولات لقوى دولية واقليمية، الإفلات من قبضة إدارة أحادية القطب للعالم، وصولًا إلى إعادة صياغة الإقليم والعالم العربي منه بالتحديد، لما يستجب ومتطلبات صفقة القرن. هنا

تأتي أهمية اتساع أفق الرؤية لقوى الانتفاضة ذات الأهداف النبيلة؛ اتساع أفق الرؤية والنضوج في صياغة الأهداف المرحلية، تعني تجاوز الشعاراتية، التي تسعى لاخضاع الواقع لرغبات نيئة غير مكتملة النضوج موضوعيًا، فتصبح من حيث لا تدري جزءًا من أجندات أخرى.

بالعودة إلى مهدي عامل في كتابه نقض الفكر الطائفي، وفي سياق سجاله مع شيحا، في الصفحة 3 ا في الفقرة الأخيرة، يقول: «إن الخطر الفعلي الذي يتهدد هذا النظام، ليس في اختلال التوازن «الطائفي» كما يتوهم شيحا أحيانًا في نصوصه السابقة، بمعنى أنه ليس خطرًا طائفيًا، إنما هو في تكون قوة سياسية مادية خارج الأطر الطائفية التي تضبط حركة المجتمع».

إن الخطر الفعلي الراهن وفقًا لفكر مهدي عامل، هو في كسر احتكار أرباب الطوائف وإيجاد بيئة تتجاوز «حواكير» الطوائف، هي الآن بصفاتها المطلبية، بحاجة إلى انضاج لتشكل حاضن لخطاب وطني، لديه قدرة على المشاركة السياسية، يسعى لتحقيق نقلات موزونة تمنع الأذرع الخارجية عبر تحريك أدواتها المحلية، من التأثير لإعادة إنتاج نظام طائفي جديدة، قد يكون أكثر جشعًا، مشكلًا من القوى الأكثر قوة وحضور في طوائفهم، تماشيًا مع رفض الشارع للشخصيات السياسية في المرحلة الحالية، وهذا أقصى ما يمكن أن يقدمه الخارج وأدواته المحلية للمنتفضين.

لذلك، الأهداف التي نضج تحقيقها في هذه المرحلة، بالاستناد إلى حضور الانتفاضة وفاعليتها السياسية، لا يصح مقاربتها أيديولوجيًا، وفق التحليل الطبقي، بل هي تخضع لمقاربة سياسية، من خلال رؤية شاملة للوحة التناقضات في الواقع اللبناني. الأهداف المرحلية لا يمكن أن تتحقق بدون تقاطعات مع قوى وازنة في السلطة، وتتمايز بالممارسة عن باقي تشكيلات السلطة، ولا يصح التعامل مع السلطة وكأنها حالة واحدة جامدة، ولا تباين بالممارسة بين تشكيلاتها، في البعد الاجتماعي، وأيضًا في رؤيتها للتهديدات الخارجية. وينطبق ذلك أيضًا على تشكيلات الانتفاضة، حيث لا تجانس بالمطلق بين مكوناتها، في رؤاها للبعد الاجتماعي أو في مقاربة التهديدات الخارجية. هنا تأتي مهمة الدفع الاجراء التوازن المطلوب في المقاربة المنطقية بين الطبقي والوطني، الذي يعكس الترابط بين حماية الوطن وحماية الإنسان، كعنصرين يجسدان الكرامة الوطنية، ولكن طبيعة التدخلات وجزئية الخطاب الانتفاضي في رؤية أبعاد الصراع الأشمل، يفسر الحساسية المفرطة من تدخل الخارج لدى بيئة المقاومة، لأسباب مفهومة تتعلق بدورها المقاوم في دائرة الصراع الأوسع من لبنان وتطال المنطقة.

إن استراتيجية التحرر بقطبيه الاجتماعي والوطني، يمكنها أن تشكل سدًا منيعًا في وجه صفقة القرن، بوصفها الاسم الحركي لاستراتيجية الهيمنة الأمريكية على مساحة المنطقة ولبنان منها ومن موقع تصفية القضية الفلسطينية.

الاستيلاء على القدس

ما وراء سياسات الهدم

أحمد مصطفى جابر/ مسؤول قسم شؤون العدو في الهدف

ذات يوم قال نائب رئيس بلدية القدس الاحتلالي السابق أبراهام كهيلا: «إن الأوساط الدولية بما فيها البعض في الولايات المتحدة تخطئ أحياناً إذ تعترف بالجزء الشرقي من المدينة بأنه أرض عربية، لكن الحقيقة هي أن الوضع قد تغير جذرياً منذ حرب الأيام الستة، إن على كل من يبحث في مستقبل القدس أن يأخذ ذلك في الاعتبار».

والآن وبعد أكثر من عقد على حكم اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو في السلطة مع عصابته المتطرفة، فإنه من المناسب التذكير بأن هؤلاء لا يعترفون بوجوب إقامة دولة فلسطينية ويعتبرون (القدس) موضوعاً خارج النقاش باعتبارها (العاصمة الأبدية للشعب اليهودي).

وفي الواقع إن السلطات المحتلة لا تأتي بجديد، في موضوع القدس، بالعودة إلى ما كتبه تيودور هرتزل ذات يوم: "إذا قدر لنا يوماً أن نملك القدس وأنا على قيد الحياة، وكنت قادراً على أن أفعل شيئاً فسوف أدمر كل ما هو غير مقدس عند اليهود فيها"، والحكومة الصهيونية تنفذ اليوم بالضبط ما قاله هرتزل منذ مائة عام أو أكثر.

طبعاً يعود هذا التركيز إلى كون القدس كانت وما تزال وستبقى تتبوأ مكانة إستراتيجية في إطار القضية الفلسطينية، حيث يتجاوز الصراع عليها فكرة الأرض المجردة ذهاباً في العمق إلى الدين والأيديولوجية والميثولوجية، وكأنها تلخص أن الصراع حولها، هو صراع على الوجود بحد ذاته.

ربما بسبب هذه المكانة التصعيبية، تم دائماً التهرب من مناقشتها فتم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي حسب إعلان المبادئ في أيلول 1993 (هذه المفاوضات التي لن تصل أبداً - بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القضايا المستعصية مثل المستوطنات واللاجئين والحدود والمياه- إلى نهاية محمودة).

والقدس، تعيش مأزقاً متجدداً، وسعياً صهيونياً مستمراً لتكريسها، ليس كمدينة مخطوفة فحسب، بل كمدينة مأخوذة، مستولى عليها نهائياً وإلى الأبد، عبر هجوم مخطط له على مدى طويل، وغير مسبوق لتهويدها، وطرد سكانها، وتزييف هويتها، والاستيلاء على ما تبقى من عروبتها، وإسلاميتها ومسيحيتها معاً، تحت شعارات أيدلوجية وسياسية وأمنية، لا يكل المحتلون من ترددها، والمرادف لها حرفياً هو تهويد المدينة الذي يتم عبر التزييف والاغتصاب ومحو الجذور الأصلية لمدينة صمدت آلاف السنين. وكأن حكومة الاحتلال تطبق في القدس مقولة الوزير النازي الشهير (غوبلز): «اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الجميع» وإسرائيل تكذب بأفعالٍ على الأرض راسمة ومرسخة أمراً واقعاً جديداً في القدس يجعل من الصعب استعادة ما ضاع منها، بل ومن الصعب الحديث عنها على ضوء التغييرات الجذرية في بنيتها جغرافياً وديمغرافياً وآثارياً..

بالعودة إلى مقولة هرتزل، يمكن رصد الفكرة الصهيونية المؤسسة لكون المدينة هدفاً استيطانياً مركزياً عند الحركة الصهيونية منذ المرحلة الأولى للتفكير الصهيوني الإمبريالي بفلسطين، كمركز استيطان ووطن لليهود، وقد أخذت عملية الاستيطان والاستهداف شكل التسلل بدوافع أمنية واقتصادية وسياسية أثناء الحكم العثماني، ليشكل هذا التسلل مرتكزاً للغزوة الصهيونية برعاية الاحتلال البريطاني الذي قدم للوجود اليهودي تسهيلات مبرمجة هيأت لقيام الكيان الصهيوني.

وبعد حرب 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين [إضافة إلى سيناء والجولان وأراض أردنية ولبنانية] دشن حزب العمل برنامجه الاستيطاني باعتباره الحزب الحاكم وكان السؤال الرئيس المطروح هو نفسه الآن: ليس هل تقام

مستوطنات أم لا، وإنما أين تقام ؟!

وإن كانت الدوائر الاستعمارية الصهيونية لا تغفل أهمية القدس العسكرية والجغرافية والاقتصادية ومكانتها الدينية، إلا أننا يجب أن نشير أيضا أنه لا يمكن تجاهل أن آباء الحركة الصهيونية لم يكن يشغلهم بشكل محدد موضوع القدس، وإنما شكل هذا الموضوع إحدى وسائل الجذب والتعبئة تجاه الدولة والكيان القومي بشكل خاص. وهذا ما بدا جلياً من أقوال وايزمن رئيس المؤتمر الصهيوني حول القدس حين أشار إلى أنه "لو أعطيت القدس لنا فلن نأخذها لأنها ستثير مشاكل لا حصر لها". وهو أيضاً ما ورد على لسان هرتزل بعد أن زار المدينة وخرج من أبوابها قائلاً: "لا شيء في هذه المدينة لنا". ولا شك أن جوهر الفكرة الصهيونية كان إقامة دولة يهودية في فلسطين وهذا هو الأكثر أهمية أما بالنسبة للقدس, ومع أهميتها, فهي جزء من تفاصيل المشروع الصهيوني الكبير. فقد أعلن الصهاينة قيام كيانهم الغاصب ولم تكن القدس تحت سيادتهم، ومع ذلك يجب التنبيه هنا إلى أن هذا لا يعني على الإطلاق أن أطماع الحركة الصهيونية في القدس لم تكن موجودة، على العكس، هذه الأطماع كانت دائماً حاضرة في الفكر الصهيوني لكنها لم تكن مُلحةً في سُلم الأولويات التي تغيّرت وتبدلت وفقاً للظروف والمعطيات على الأرض.

> **[تجدر الإشارة إلى أن ملكية اليهود للأراضي في المدينة القديمة قبل عام ١٩٤٨ لم تتجاوز الحي اليهودي (بل المنازل في هذا الحي) الذي لم تتعد مساحته خمسة دونمات ، وأما خارج البلدة فلم يحصل المستوطنون اليهود سوى على الأرض المقام عليها مستشفى هداسا ومجمع الجامعة العبرية، على جبل المشارف، وكلاهما لايتجاوزان معا المائة دونم إضافة إلى مستوطنتي «عطروت» و«نفي يعقوب» بمساحة ٥٠٠ دونم و٤٨٩ دونما على التوالي]**

بالعودة إلى برنامج العمل المذكور آنفا، فمنذ احتلال القدس عام 1967، وضعت حكومات العدو المتلاحقة، سواء العمل بمفرده حتى 1977 أو الليكود لاحقاً ثم حكومات "الوحدة الوطنية" مخططات كثيرة للمدينة لتنفيذ هدف أساسي وهو تهويد المدينة، والقضاء على الوجود العربي فيها. وقد عملت هذه السياسة وفق مبدأين اثنين الأول نص على الاستحواذ على أكبر قدر من الأرض مع أقل عدد من السكان، ما يعني التشريد والطرد والتطهير العرقي (أرض أكثر عرب أقل) والثاني، الحرص المنهجي على خلق تواصل مكثف بين التجمعات الاستيطانية، مع قطع أواصر الاتصال بين الأحياء العربية التي بقيت صامدة، ما يعني تحويلها إلى جزر معزولة، ما سيؤدي حتماً إلى مشاكل السكن ومنع الترخيص وغياب إمكان التوسع الأفقي، وصولاً إلى فرض الترحيل الذاتي على الفلسطينيين.

بعد إعلانها ضم المدينة قامت سلطة الاحتلال بتهجير الآلاف من سكانها الأصليين، وقامت بأولى عمليات الهدم والتطهير العرقي في قلب المدينة، عندما هدمت حارة الشرف وحي المغاربة، بعد ساعات قليلة من الاحتلال، ثم عمدت إلى بناء المستوطنات في خطوة كانت بدايات خطواتها التوسعية وكانت تقضم من أراضي القسم الشرقي أو العربي من المدينة لتضمه إلى الجزء الغربي، وقد اعتمدت لذلك سياسة مصادرة الأملاك وإجراءات الضم القسري للأراضي، واعتماد سياسة التمييز الصارخ ضد المقدسيين، الذين فرضت عليهم قيوداً لم تفرضها على "الإسرائيليين"، وكانت هذه الإجراءات واضحة لجهة حرمان الفلسطينيين من المحافظة على وجودهم في المدينة، ومن تلك الإجراءات التأخر المتعمد في إصدار رخص البناء الخاصة بالفلسطينيين وتحديد رسوم باهظة تصل إلى نحو 2 ألف دولار، وهذا ما يؤدي بالعائلات

> **[يتناول التعديل 116 على قانون التخطيط والبناء الاحتلالي، الذي تمت الموافقة عليه في إبريل 2017، عقوبات أكثر صرامة على ما سمي «جرائم التخطيط والبناء» وتوسيع دائرة المسؤولية عن «الجريمة»، ومن المعروف في الأوساط القانونية أن هذه الإجراءات تستهدف الفلسطينيين أساساً كونهم الأقل حظا اقتصاديا، والأكثر عجزا عن الوصول إلى المنافذ القانونية وليسوا ممثلين فيها أصلا، ما يعيق قدرتهم على استصدار التصاريح المعقدة والمكلفة للغاية، ويحد من قدرتهم على الصمود في أماكنهم الطبيعية، فالفلسطيني المقدسي الذي يرغب في بناء منزل له وأفراد أسرته بشكل قانون، يحتاج اليوم كما في الماضي إلى رحلة طويلة ومكلفة وغير معروفة النتائج، وهذا يرجع إلى الخطط التي تشكل أساس منح التراخيص، وبسبب الحواجز غير المسموح بها للحصول على تصريح بناء حتى في الحالات التي توجد بها خطة تسمح بذلك.]**

العودة إلى الفهرس

العربية إلى القيام ببناء منازل من دون رخص، وتستغل السلطات المحتلة هذا الأمر لهدم هذه المنازل لاحقاً، وربما تكون الإجراءات متعمدة حتى تبرر عمليات الهدم. يضاف إلى ذلك قيام السلطات الإسرائيلية بعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، والتنكيل بالمقدسيين من خلال الضرائب الباهظة وإقفال مؤسساتهم ومحالهم التجارية.

ما يعني أن عمليات الهدم ليست مجرد إجراء بيروقراطي، ذا طابع بلدي مدني، بل خطة استراتيجية، أو جزء من خطة لتحقيق الهدف النهائي، بغض النظر عن المبررات التي يسوقها الاحتلال تحت ذرائع "الاحتياجات الأمنية" تارة، و"الاحتياجات العسكرية" تارة أخرى، أما النتيجة فهي هدم مئات المنازل وتهجير آلاف الفلسطينيين. وإذا كانت "الاحتياجات الأمنية والعسكرية"، هي الهدف المعلن من قبل الجانب الإسرائيلي"، فإن الهدف المضمر، هو تفريغ شرقي القدس من سكانها العرب الأصليين تمهيداً لتهويدها.

طبعاً لم تكن سياسة هدم البيوت مرتبطة فقط باحتلال 1967، بل منذ غزو فلسطين وتأسيس الكيان الصهيوني عام 1948، حيث اعتبر الهدم كنوع من "العرف" المتبع لذات أغراض التطهير العرقي وتفريغ الأرض من أصحابها، وقد اعترف الصهاينة بذلك علناً في كثير من المناسبات، ويكفي أن نشير إلى اعتراف أحد الضباط "الإسرائيليين" ومفاده أن سياسة رئيس الحكومة دايفيد بن غوريون كانت تقضي بتدمير القرى الفلسطينية، وذلك لعدم منح الفلسطينيين أي أمل بالعودة إلى قراهم، وقد تم تسوية مئات القرى الفلسطينية بالأرض في إطار هذه السياسة، وبذلك فقد تمّ تكريس "الهدم" سياسياً، بعد أن تمّ توفير الإطار القانوني الخاص له. لقد أصبح جزءًا من التاريخ المعروف على نطاق واسع أن الجيش المحتل طبق سياسات بن غوريون بحذافيرها، وما حدث بعد حرب 1967 أن الكيان المحتل وسع من نطاق هذه السياسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان للقدس مكانة خاصة في هذه المخططات وتلك السياسة، حيث رسم الاحتلال الإطار السياسي والقانوني لعمليات الهدم، التي يقوم بها، لتنطلق نحو تحقيق هدفه بإخلاء القدس من أهلها وفقاً لأسلوب العقاب الجماعي، وهو أسلوب أوجد له هو الآخر إطاراً قانونياً خاصاً، رغم أن الصهيوني ورثه أصلاً من المحتل البريطاني، ولم يكن جديداً.

ما هي عوائق القانون الصهيوني أمام البناء الفلسطيني؟

أشار كل من المحاميين شارون كارني كوهين وإفرات كوهين بار اللذين أعدا تقريراً خاصاً حول هذا الموضوع أن التعديل (**التعديل 116 على قانون التخطيط والبناء الفلسطيني وأحياء القدس الشرقية من قانون التخطيط والبناء، 1965**) بالأساس استهدف المواطنين الفلسطينيين في القدس، وهدف إلى قمع عمليات البناء "المخالف" وتشديد العقوبات، وهذا الذراع القانوني الجديد يتكامل أيضاً مع تعمد سلطة الاحتلال التي تتشدق ليل نهار بـ"وحدة القدس" وسيادتها عليها، استبعاد شرقي القدس من الميزانية الخاصة للمجتمعات العربية في الكيان الصهيوني، داخل الخط الأخضر، والذي جاء في القرار الحكومي رقم 2365 المعنون "النشاط الحكومي من أجل التنمية الاقتصادية في قطاع الأقليات في عام 2001". رغم أن القدس خصصت في قرار حكومي آخر رقم 3790 بعنوان "الحد من الفجوات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية"، لكن هذا القرار لم يخصص ميزانيات لتحسين تخطيط الأحياء بشكل عام والتخطيط السكني بشكل خاص.

تم اعتماد القرار 2365 في 14 ديسمبر 2001، من قبل الحكومة الإسرائيلية والمعنون ب: "الأنشطة الحكومية من أجل التنمية الاقتصادية في قطاع الأقليات" في عام 2015، وقد تناول هذا القرار العديد من جوانب الحياة الروتينية في المناطق العربية في إسرائيل، بما في ذلك الإسكان. وكجزء من قرار الحكومة، تقرر إنشاء فريق من

الموظفين يقوم بصياغة خطة مدتها 120 يوما للتعامل مع قضايا الإسكان في مناطق "الأقليات"، وقام الفريق الممثل بـ10 أعضاء من ممثلي الحكومة والوزارات الحكومية بالإضافة إلى رئيس إدارة التخطيط. من بين أمور أخرى، بُحث موضوع التخطيط وزيادة الأراضي المتاحة للتنمية والتسويق وتطوير البنية التحتية، والمساعدة الفردية وتأثير الضرائب، ونظرًا لتعريف السكان المستهدفين بقرار الحكومة "كتجمعات للأقليات"، لم يتطرق طاقم الموظفين لمدة إلى المدن المختلطة، وبالتالي، لم يتم فحص حالة التخطيط والبناء والإسكان في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية ولم يتم التوصل إلى استنتاجات بشأن ذلك على أي حال، ولم يتم اقتراح حلول مخصصة أو مصممة لهذه الأحياء. بعد بضع سنوات، صدر قرار الحكومة رقم 3790 الذي تناول شرقي القدس، لكن لم تخصص ميزانيات التخطيط تحت عنوان "تخطيط الأراضي وتسجيلها"، ووجد هذا القرار خلفيته في التعديل 116، وتضمن أمور أخرى، مثل: تشديد العقوبات على مخالفي البناء، من غرامات وسجن وتوسيع دائرة "التجريم" وصولا إلى مالك الأرض والمقاول.

طبعاً يعتبر هذا القانون وغيره ذا تأثير واسع يمس مباشرة بقدرة الفلسطينيين على البقاء في أحيائهم والصمود فيها، حيث من المعروف لأسباب مرتبطة بالاحتلال وسياساته أن ظاهرة البناء بدون تصاريح في الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس واسعة للغاية، ويقدرها البعض بنصف عدد المنازل الموجودة، وهذا لا يعود إلا لتصعيب الاحتلال إمكانية الحصول على تصاريح بناء، حيث لا يوافق الاحتلال إلا على 2٪ من مجمل طلبات التصريح التي تقدم من قبل فلسطينيين.

وبسبب الحالة الاقتصادية للمقدسيين وعجزهم عن الالتزام بمعايير التخطيط التي يفرضها الاحتلال، فإنهم يلجئون إلى عمليات البناء الذاتي لإيجاد سقف يأويهم مع عائلاتهم، وهم مطالبون بالتصرف في ساحة صعبة ومعقدة. وبسبب خضوع البناء الفلسطيني للمبدأين المذكورين أعلاه (الوصل الاستيطاني والفصل بين الأحياء العربية) واستيلاء الاحتلال على الأراضي البلدية والمشاع وحتى مصادرة

> **[جاء في المادة 119 من قانون الطوارئ لسنة 1945 ما نصه « يجوز لأي قائد عسكري أن يصدر أمرا بأن تصادر لحكومة فلسطين أية دار أو بناية أو أرض إذا كان لديه ما يحمله على الشتباه بأن عيارا ناريا أطلق منها بصورة غير قانونية أو أن قنبلة أو قذيفة أو مادة متفجرة أخرى أو مادة محرقة ألقيت منها بصورة غير قانوينة، أو أية دار أو بناية أو أرض أو منطقة، أو مدينة، أو قرية أو محلة أو شارع، إذا اقتنع بأن سكان تلك المنطقة أو المدينة أو القرية أو المحلة أو الشارع أو بعضا منهم قد ارتكبوا جرما أو في نيتهم ارتكاب جرم ينطوي على العنف أو التخويف أو ارتكبوا أو حاولوا ارتكاب أي جرم من الجرائم التي تستوجب المحاكمة أمام محكمة عسكرية، أو أعانوا أو ساعدوا، على ارتكابه، أو كانوا شركاء في ارتكابه بعد وقوعه وإذا صودرت الدار أو البناية أو الأرض على الوجه المذكور أعلاه يجوز لأي قائد عسكري أن يهدم الدار أو البناية أو يتلف]أ شيء مزروع أو نام في الأرض]**

الأراضي الخاصة، فإن التخطيط الناتج ضئيل ومقيّد، ما ينعكس في كون مخطط الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس (بما في ذلك المناطق العامة المفتوحة، وبما في ذلك التغييرات في الخطط الموضوعة على مر السنين)، لكنه لا يشمل الخطط قيد الإعداد حالياً (تبلغ مساحتها 000 20 فدان، أي أقل من ثلث مساحة القدس خارج الخط الأخضر، وحوالي 15% من مساحة القدس بأكملها.

يضاف إلى ذلك محدودية حقوق البناء التي تحدد طابقين كحد أقصى لعدد الطوابق، وهناك قيود أخرى تنص على أن الحد الأقصى لعدد المساكن لكل فدان سيكون 3 فقط. أيضاً كون منطقة البناء تعتمد على مجموعة من البنية التحتية، حيث بناء المنازل السكنية والمؤسسات العامة والمباني الصناعية يتطلب البنية التحتية للكهرباء والصرف الصحي والبنية التحتية للمياه، فضلاً عن وجود الطرق، لكن الوصول إلى منطقة البناء في ظل التخطيط المعادي الذي تفرضه سلطة الاحتلال يمنع التطوير الحضري. ويعتبر العبء الاقتصادي سبباً رئيسياً في عجز المقدسيين عن الوصول إلى تصاريح بناء، هذا فيما لو تذللت جميع العوائق الأخرى التي تحمل طابعا سياسيا في الجوهر؛ عوائق الحصول على تصريح بناء ناشئ عن القيود المالية (الرسوم والضرائب). والعبء الاقتصادي الثقيل الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام الحصول على تصريح بناء في مجتمع يقع جزء كبير منه تحت خط الفقر، حيث تصل التكاليف في أحيان إلى عشرات الآلاف من الشواقل، بل ربما أكثر من تكاليف البناء نفسه، حيث يتعين على طالبي التصريح دفع رسوم مختلفة، بما في ذلك: رسوم التطوير، والضريبة، ووفقاً للحسابات تم إجراؤها قبل عقد من الزمن، من قبل اللجنة "الإسرائيلية" ضد ضريبة الممتلكات؛ فمنذ 40 عامًا على الشخص الذي يريد بناء منزل مساحته200 متر مربع (ويمكن أن يحتوي على عدة وحدات سكنية)، دفع 110.000 شيكل، واليوم، هناك 41 نوعاً مختلفاً من الرسوم، لا تشمل رسوم التوصيل لنظام الصرف الصحي ورسوم المحامي والمعماري؛ والسبب أن الرسوم يتم تحديدها وفقاً لمعيار البناء في القطاع اليهودي وهي رسوم بالمقارنة بين مستويي الدخل تتجاوز قدرة المقدسيين بكثير.

وأحد أهم العوائق التي تحول دون الحصول على تصاريح بناء في شرقي القدس، خاصة منذ أوائل الألفية الثانية، تتمثل في مشكلة أن الحق في الأرض وعدم وجود تسجيل للأراضي، وفقاً لسياسة الحكومة "الإسرائيلية"، التي لم يتم نشرها رسمياً، حيث تم تجميد عملية التسجيل التي بدأت خلال الانتداب البريطاني واستمرت خلال الحكم الأردني عام 1967.

خلقت هذه السياسة الواقع الحالي، حيث يتم تقسيم المناطق غير المعينة في شرقي القدس إلى ثلاثة أنواع: الأرض المنظمة التي تم الانتهاء منها قبل عام 1967 ؛ الأرض التي بدأ العمل على تسجيلها قبل عام 1967، ولكن لم يكتمل بعد؛ والأرض التي يتم فيها أي تنظيم.

مؤخراً، وبهدف إيجاد أداة قانونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بدأت وزارة العدل الصهيونية وتحت

العودة إلى الفهرس

قيادة وزيرة يمينية مقربة من جمعيات الاستيطان، بالعمل على تسجيل الأراضي في القدس بموجب قرار الحكومة رقم 3790 (أعلاه). ونص القرار على إنشاء لجنة مهنية حول الموضوع، ويحدد الأهداف التالية: "50% على الأقل من الأراضي في شرقي القدس سيتم الترتيب في موعد لا يتجاوز الربع الرابع من عام 2021، و 100 ٪ من تنظيم تسجيل الأراضي في شرقي القدس بحلول نهاية العام، وكون الفلسطينيين مدركين لحقيقة الهدف من هذا المشروع الصهيوني فإن معظمهم لا يتعاون مع خطط الحكومة الاحتلالية بهذا الصدد، إذ تستغل الحكومة غياب صاحب الأرض الأصلي لأسباب مختلفة، لتضع يدها على الأرض .

بدون الدخول في تفاصيل هذا القانون، فقد تبيّن أن الوضع أكثر سوءًا في القدس الآن، حيث رفعت سلطات الاحتلال من وتيرة أوامر الهدم بشكل كبير، وفرضت غرامات طائلة على المقدسيين تحت رعاية محكمة العدل العليا كأداة تغطية قانونية لجرائم الاحتلال، حيث أنه في الماضي مثلاً كان يمكن لصاحب البيت عبر محام، طلب التأجيل من المحكمة لمدة سنة على الأقل لموعد الهدم والغرامات، أما اليوم فلا يتاح أكثر من ستة أشهر –إذا قبلت المحكمة- مع دفع غرامة مضاعفة.

الهدم بالأرقام:

بالأرقام، وحسب إحصاءات منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، هدم الاحتلال في الفترة بين 1987 وحتى 1998 نحو 207 منازل في شرقي القدس، وذلك في ظل غياب المعطيات حول العمليات التي نفذت في سنوات 1987، 1989، 1990، 1991. وإذ أشار المركز إلى أن بلدية الاحتلال في القدس هدمت في الفترة ما بين 1992 و 2003 ما مجموعه 240 منزلاً لفلسطينيين، فإنه قدّم معطيات مفصّلة حول عمليات الهدم التي جرت بين سنتَي 1999 و 2003، والتي بلغت 157 منزلاً لفلسطينيين، في حين أن المنشآت التي تم هدمها بين بداية 2016 وحزيران/ يونيو 2019، بلغت 221 منشأة بينها 7 مبان سكنية تم هدمها على يد غير أصحابها.

وقد نشر المركز أيضاً معطياته الخاصة حول عمليات الهدم التي قامت بها إسرائيل خلال الفترة ما بين 2004 وحزيران/ يونيو 2019، مشيراً إلى أن عدد المباني التي تمّ هدمها خلال هذه الفترة بلغت 862 منزلاً، موضحاً أن 2978 شخصاً شردوا، وأن 1603 قاصرين أصبحوا بلا منازل. وفي تقرير أصدره سنة 2017 تحدث المركز عن قيام إسرائيل بعمليات الهدم تحت غطاء "الاحتياجات العسكرية" وتشريد آلاف السكان العرب.

أرقام بتسيلم، بالمقارنة، تقل كثيراً عن أرقام جهات فلسطينية فاعلة في مجال توثيق عمليات الهدم، مثل "مركز أبحاث الأراضي" في القدس، والذي أوضح في تقارير عدة أصدرها أن الاحتلال يواصل منذ 1967 هذه السياسة التدميرية التي أدت إلى تدمير 5 آلاف منزل وتسوية حارات كاملة

بالأرض مثل "المغاربة" و"الشرف"، وبعد أن ذكّر بقيام "إسرائيل" بتدمير وهدم 39 قرية تابعة للقدس وتهجير نحو 198 ألفاً من سكانها خلال عام النكبة، أشار إلى أنّ الاحتلال دمر ما لا يقل عن 1706 منزلاً بين سنتَي 2000 و 2017، فقط، وتهجير 9422 فلسطينياً، منهم 5443 طفلاً.

حدود الهدم:

كما أكد الخبير الجغرافي المقدسي خليل تفكجي، لايمكن عملياً تحديد عدد البيوت المهددة بالهدم في القدس، والتي تصل في أقل احتمالاتها إلى ثلث العدد الفعلي للمنازل، ما يصل حسب تقديرات سابقة إلى حوالي 50 ألف وحدة سكنية، ويعود ذلك بالأساس كما بينا أعلاه إلى الطبيعة السياسية الغامضة التي تحكم السلوك الصهيوني في القدس المحتلة ارتباطاً بتهويد المدينة والرغبة في طرد سكانها، ما يجعل العلامة الحمراء التي توضع على الخريطة لتحديد البيوت التي ستهدم، متمددة كبقعة من الدم تغطي كل خريطة المدينة.

خاتمة: هل يستطيع القانون الدولي أن يحمي القدس وأهلها؟

رغم توسع القانون الدولي في معالجة قضايا هدم المنازل المدنية والتنكيل بالسكان الأصليين واضطهادهم وطردهم إلا أن تغول السياسات الصهيوني ووقوف المجتمع الدولي عاجزاً يضع الكثير من الشكوك على هذه القوانين ونجاعتها في ظل عدم اعتراف الكيان الصهيوني بها.

وعموماً يعتبر هدم المنازل عملاً منافياً لأحكام القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب، حيث تندرج سياسة هدم المنازل ضمن المخالفات الجسيمة وأحد أشكال الإجراءات التعسفية التي تؤدي إلى تدمير ومصادرة الملكية دون وجه حق ودون وجود أي ضرورة عسكرية تستدعي ذلك. وكذلك فإن سياسة العدو في القدس تخالف المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال تدمير أية أموال ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك لتحقيق أهداف عسكرية، الأمر غير الموجود في مدينة القدس، كون المنشآت الموجودة بها هي منشآت مدنية وسكانها مدنيين. أيضاً تحظر المادة (33) كل من العقوبات الجماعية للسكان المدنيين المحميين بموجب الاتفاقية، أو معاقبتهم عن أفعال لم يرتكبوها، أو التعامل بطريقة الثأر منهم ومن ممتلكاتهم.

ومن وجهة نظر القانون الجنائي الدولي، يعتبر هدم المنازل عملاً غير مشروع ومخالفاً للقانون الدولي. فقد نصت المادة 8/2 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنّ تدمير الممتلكات على نطاق واسع دون توافر ضرورة عسكرية تبرر ذلك، تعد بمثابة جريمة حرب.

أيضاً حدد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أركان جريمة اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، و يتبيّن أنّ سياسة هدم المنازل التي تتبعها سلطة الاحتلال بشكل عقابي ومنهجي بحق السكان الفلسطينيين في القدس تتضمن جميع أركان جريمة الاضطهاد بصفتها جريمة ضد الإنسانية.

لا يمكن عمليا تحديد عدد البيوت المهددة بالهدم في القدس، والتي تصل في أقل احتمالاتها إلى ثلث العدد الفعلي للمنازل، ما يصل حسب تقديرات سابقة إلى 50 ألفا من الوحدات السكنية، ويعود ذلك إلى الطبيعة السياسية الغامضة التي تحكم السلوك الصهيوني في القدس المحتلة، ارتباطاً بتهويد المدينة والرغبة في طرد سكانها.

العودة إلى الفهرس

المشروع الإيراني والمشروع الصهيوني

مقارنة ومقاربة

أبو مارسيل/
أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الصهيوني

على امتداد السنوات الأخيرة ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعدد من المحللين السياسيين والاقتصاديين والعسكريين، حتى بعض الإعلاميين غير المتخصصين دأبوا جميعاً على إبراز عنوان تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، وعداء الكيان الصهيوني المركزي لهذا الدور، حيث تنوعت التحليلات بين جوقة مؤيدة للمشروع الإيراني، وجوقة أخرى معارضة وتتقاطع مع الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية وأدواتها في المنطقة.

ونستطيع أن ندَعّي أن هذا الاهتمام بدأ بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، ومن أولئك المحللين من ساند وعارض بناءً على قناعة ذاتية، وقدرة على التحليل، منهم من أصاب ومنهم من أخطأ، ومنهم أصبح من الأقلام الصفراء التي تم استئجارها في خدمة هدف العداء لإيران ومشروعها.

للأسف في الوسط العربي وعلى المستويين الرسمي والشعبي هناك حالة استهداف للوعي وعملية استقطاب كامنة ووقوع بين براثن أقطاب العالم ومشاريعها، حيث أن الاستهداف مبني في تفاصيله على طبيعة المشروع الصهيوني الذي يسعى دائماً للسيطرة على مقدرات الوطن العربي وأسواقه، كشكل من أشكال الاستعمار، أو تحت مسمى من مسميات التحالفات ضد الخطر الإيراني.

سنحاول في هذه المقالة تناول المشروعين بمضامين مختلفة، توضح ماهيتهما، ومن ثم نحاول المقارنة لنرى على أي أساس يجب أن يتم بناء الموقف العربي، وأين تمكن مصلحة الجماهير العربية على المدى البعيد؟

إن إيران دولة نفطية وغنية في بعض المعادن وتمتلك ثروات طبيعية، كما أن جغرافيتها تقع على أهم الممرات المائية وتتحكم في حركة تصدير النفط من دول الخليج إلى دول العالم الرأسمالي، وهذا يضعها محل أطماع العديد من هذه الدول. والمشروع الإيراني بدأ بعد الثورة كمشروع شيعي يحافظ على هوية خاصة ومرتبط بالتاريخ الإيراني، ويحاول خلق اصطفاف إقليمي للوقوف في وجه السياسة الأمريكية وحلفائها، تلك التي نهبت الخيرات الإيرانية في زمن الشاه، وما زالت نفس المخططات ذاتها تسعى لنهب وتدجين إيران بعد الثورة لتعود إلى فلك سياساتها، وبالتالي وجد المشروع الإيراني العديد من المؤيدين على المستويين الدولي والإقليمي من دول وأحزاب وجماعات، ومذاهب مختلفة سنية وشيعية على قاعدة مقارعة العدو المشترك، ولتثبيت هذا المشروع عمل أصحابه على:

١. الحفاظ على الهوية الإيرانية التاريخية والدينية على المستوى الجغرافي الإيراني، ومد يد العون لكل من هو شيعي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، لإثبات قوة هذا المشروع وزيادة نفوذه.

٢. دعم العديد من الجماعات والأحزاب التنظيمية العربية القريبة من إيران مذهبياً، والمعادية للسياسة الأمريكية وحلفائها في المنطقة مثل حركة فتح في بداية الثورة، ثم حركتي حماس والجهاد منذ مطلع الثمانينيات، ثم حزب الله وحركة أمل في لبنان، والحوثيين في اليمن، وبعض الجماعات في العراق والخليج العربي.

٣. فتح علاقات تجارية وأخرى استراتيجية في بعض الدول لبقائها خارج الحلف الأمريكي، رغم كلفتها المالية والبشرية خدمة للمشروع الإيراني كما فعلت في سوريا وغيرها.

٤. تطوير البنى الصناعية في جميع المجالات خاصة العسكرية والتكنولوجية، وصولاً إلى رغبتها في أن تصبح عضواً في النادي النووي، وقدمت من أجل ذلك بعض الامتيازات لبعض الدول الأوروبية للاستثمار في الجمهورية الإيرانية، لوضع حواجز أمام الضغط الأمريكي.

٥. رفع وتيرة العداء للكيان الصهيوني كعدو محتل لأراضي مقدسة، وكرافعة لعلاقات مع قوى المقاومة، وجذب استقطاب المسلمين لاعتبارات دينية تتعلق بفلسطين، واعتبار القضية الفلسطينية محورية يجب الدفاع عنها.

إن ما أصبحت عليه إيران جعل من المشروع المضاد وهو المشروع الصهيوني يشعر بتعاظم ونفوذ وخطر هذا المشروع، وبالتالي البدء بمحاربته في كل الاتجاهات، بدءاً من المؤسسة

الدولية وإلصاق تهم الإرهاب بكل من يحيط بالمشروع الإيراني، وأن إيران هي الداعم الأساسي له، وفي المجاهرة بضرب كل حزب أو تنظيم جزء من ذلك المشروع كحزب الله مثلاً، لذلك عملت على إقامة تحالف دولي ومؤخراً عربي تحت عنوان (الخطر الإيراني على الأوضاع في الوطن العربي والسلم العالمي)، وقد عمل الإعلام والكيان الصهيوني بشكل عام من أجل ذلك طويلاً، وهذا يقودنا مرة أخرى للتعريف بالمشروع الصهيوني لمعرفة الفارق بين المشروعين، بين مشروع استعماري استيطاني يقوم على التهجير والقتل لأي وسيلة ممكنة، وهو يستهدف في جوهره ليس فلسطين فحسب بل المنطقة العربية برمتها، خاصة في ظل تنوع أشكال الاستعمار الحديث، ومن أجل تثبيت ذلك عهدت الحركة الصهيونية المجسدة في الكيان الصهيوني إلى التالي:

ومن أجل تثبيت ذلك عهدت الحركة الصهيونية المجسدة في الكيان الصهيوني إلى التالي:-

١. اعتماد عقيدة أمنية لدى مؤسسة الكيان خاصة العسكرية منها، على إبراز أن قوتها لا تقاوم معتمدة على تفوق عسكري مستمر مدعوم من أمريكا، إضافة إلى ضربات استباقية تطال كل هدف على الأرض العربية يمكن أن يُشكّل خطر مستقبلي على المشروع الصهيوني، بالإضافة إلى استخدام العملاء وزجهم باستمرار في كل مجالات الحياة في الأوساط العربية لإيقاع أكبر ضرر في النسيج الاجتماعي العربي على امتداد الوطن العربي.

٢. حسب ما جاءت عليه بروتوكولات حكماء صهيون، فقد أولى الكيان اهتماماً واسعاً للصحافة والإعلام والنشر واستخدام مؤسسات الإعلام في خدمة المشروع الصهيوني، وإثارة

> **ما علينا كعرب إلا أن نعمل على توحيد المشروعين العربي والإيراني في مشروع واحد ضد الهيمنة الأمريكية، واعتبار الهويات الدينية والمذهبية ثانوية، وإعطاء الأولوية لأن يكون هدف المشروع الواحد مواجهة المشروع الصهيوني-الأمريكي في المنطقة والعمل على استقلال الأرض والإنسان**

[redacted] لمحاولة حرمان الوطن العربي من أي حالة وحدة أو استقرار لأنهم يروا به خطراً على المشروع الصهيوني.

٣. التدخل المباشر وغير المباشر في الخلافات العربية خاصة الطائفية، بما في ذلك مساعدة الحلف الأمريكي وقد ظهر ذلك في الحرب السورية ودعم جزء من الأكراد، وإقامة علاقات مع جنوب السودان، واعتبار أي جماعة يمكن أن تقوم بفعل لضرب حالة الاستقرار هي حلف لدولة الكيان وأهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لأن من أهم استراتيجيات العدو الصهيوني هي تجزئة الوطن العربي.

٤. إبراز أن المشروع الإيراني هو الخطر الحقيقي على الدول العربية وخاصة الخليجية، وهذا ما وقع به القادة العرب، واستخدام هذا التخويف والعلاقة مع أمريكا من أجل تذليل العقبات لتطبيع العلاقات مع هذه الدول دون أي ثمن يُذكر، حتى وصلت هذه العلاقات في المرحلة الأخيرة إلى حد عقد صفقات تجارية مع بعض الدول الخليجية بمليارات الدولارات، بما في ذلك إقامة قاعدة عسكرية صهيونية تحت مسمى تحالف ضد الخطر الإيراني، وهذا ما أكدته الجريدة الصهيونية هآرتس في شهر آب عام 2019.

٥. يسعى الكيان دولياً إلى اعتبار امتلاك إيران صواريخ نووية خطر على الشرق الأوسط، في الوقت الذي يمتلك هو نفسه مئات الصواريخ النووية التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير الوطن العربي حال اندلاع أي حرب أو حال رغبتها في السيطرة المباشرة على تلك الدول العربية.

خلاصة القول، أنه يجب إبراز أن المشروع الصهيوني هو جزء من تحالف صهيوني أمريكي يهدف دائماً للسيطرة على الوطن العربي ومقدراته وأسواقه والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية، وهذا ما تؤكده مواقف وبرامج الأحزاب الصهيونية ووثائقها الداخلية، حيث كانت الجولان خير دليل.

وبالتالي الكل العربي على المستويين الشعبي والرسمي مطالب أن يدرك أن لا مقارنة ولا مقاربة بين المشروعين الإيراني والصهيوني المتحالف مع أمريكا القائم على الحرب والنهب وخلق تحالفات تحت مسميات الأطراف في الشرق الأوسط لتبقى دولة الكيان هي الأقوى، وتستطيع نسج تحالفات تحت مسميات تحالفية لتحقيق أهدافها المتعددة، ليبقى المطلوب منا كعرب معرفة الوجه الحقيقي لهذا الكيان الذي شن عدة حروب ضدنا كعرب وفلسطينيين، أدت إلى قتل الآلاف من أبناء العروبة، وما زال هذا الكيان يحاول دعم أي فوضى وتجزئة في الوطن العربي ونسف استقرارها، وبالتالي، يجب أن نظل نرفض محاولات تطويع ايران لأن ذلك هو هدف صهيوني أمريكي في ظل تقدم إيران وفي ظل تعاظم النفوذ العالمي المضاد لأمريكا والذي أصبح منافس حقيقي للنفوذ الأمريكي في أرجاء المعمورة، وما قام به ترامب ضد الاقتصاد الصيني دليل على ذلك، وما علينا كعرب إلا أن نعمل على توحيد المشروعين الإيراني والعربي في مشروع واحد ضد الهيمنة الأمريكية، واعتبار الهويات الدينية

العودة إلى الفهرس

هل تلجأ «إسرائيل» للنوويّ تفاديًا للهزيمة؟

زهير أندراوس/كاتب عربي من فلسطين

ما مِنْ شكٍّ بأنّ «إسرائيل»، التي تملك الجيش الأكثر قوّةً في الشرق الأوَسط، إنْ لم يكن أبعد من ذلك، بصفته مدعومًا ماديًا ومعنويًا من الدولة العظمى في العالم، الولايات المُتحدّة الأمريكيّة، ما مِنْ شكٍّ بأنّها على الرغم من ذلك، بدأت تُطلق التصريحات المُتلاحقة والتي تؤكّد لكلّ مَنْ في رأسه عينها، أنّها متوجّسة وقلقة للغاية من تنامي قوّة محور المُقاومة والمُمانعة، علمًا أنّ قطار التطبيع الذي انطلق بسرعة كبيرة مع عدد لا بأس فيه من الدول الخليجيّة، لن يُسعف الكيان، الذي يعيش أخطرَ أزماته الداخليّة منذ إقامته على أنقاض فلسطين، في الجريمة الأكبر التي ارتكبها العقل البشريّ منذ بزوغ التاريخ.

التطبيع لن يُساعد الكيان، لأنّ الدول التي اتّخذت من التطبيع منهجًا وسياسةً لم تُحارب الكيان عسكريًا بالمرّة، ولا تُلمّح للأردن ومصر، اللتين وقعّتا على اتفاقيتيْ سلام مع «إسرائيل»، لذا يجب القول والفصل: النظامان في القاهرة وعمّان وقعّا الاتفاقيات، فيما تُواصل الشعوب العربيّة رفض هذه الاتفاقيات جُملةً وتفصيلًا.

عندما تتحدّث «إسرائيل» بالصوت العالي عن أنّ التحدّيات التي يُواجهها كيان الاحتلال غدت إستراتيجيّة، لا بل وجوديّة، فإنّ هذا الأمر لا يُمكن أنْ نمُرّ عليه مرّ الكرام، وإقناع أنفسنا بأنّ «إسرائيل» تُحاربنا نفسانيًا، نعم هذا وارد، ولكن الحرب النفسيّة الصهيونيّة تهدف إلى كيّ الوعي العربيّ واستدخال الهزيمة، وليس إرهاب الصهاينة في دولة الاحتلال، وعندما نقول كيّ الوعي العربيّ نقصد بأنّ دولة الاحتلال، ومَنْ يدور في فلكها، تعمل بوتيرة عاليّة على إقناع الإنسان العربيّ بأنّها الدولة التي لا تُهزَم لأنّها تمتلك الجيش الذي لا يُقهَر، وهنا المكان وهذا الزمان لتوضيح المُوضّح: حذارِ،

> **أكدت عقيدة بن غوريون بأن حروب «إسرائيل» يجب أن تجري في أرض العدو، ومن الأهمية بمكان التّذكير، هذا إن نفعت الذكرى، بأن أكثر من مليون «إسرائيلي» هربوا من الشمال إلى المركز والجنوب خشية من صواريخ حزب الله «البدائية».**

حذارِ من الوقوع في هذه المصيدة أوْ المكيدة من إخراج وإنتاج الدولة العبريّة، والتي تهدف إلى إقناع العرب بدونيتهم مُقابل فوقيّة الصهيونيّ، وبالتالي إيصال الأمّة العربيّة إلى قناعة بأنّ «إسرائيل» عصيّة على الانكسار، وهذه القناعة، هي هدّامة، ذلك أنّ مَنْ يؤمن أوْ يُجبروت «إسرائيل» غير المُثبتَ و المؤكّد، لن يجرؤ حتى على التفكير بالنصر، فما بالكم بصنعه؟

ولكيْ نضع عددًا من النقاط على بعض من الحروف، نُنوّه بأنّ د. تشارلز فراليخ، النائب السابق لمجلس الأمن القوميّ في كيان الاحتلال، المحسوب على ما يُسمى بال«يسار الصهيونيّ» في «إسرائيل»، أصدر كتابًا مُخصصًا كلّه لموضوع «عقيدة الأمن القوميّ ل«إسرائيل»- استراتيجيا جديدة في عصر من التحوّلات»، يشمل تطوّر العقيدة، من وضع مبادئها الأساسية من قبل ديفيد بن غوريون (الإنذار، الردع، والحسم)، مرورًا بتغيرات الوضع الأمنيّ ل«إسرائيل»، وصولا إلى الحاجة إلى تحديث أسس العقيدة الأمنيّة وجعلها تتلاءم مع الواقع الحاليّ المؤلف يُشدّد في كتابه «من التهديدات، وصولا إلى تحدي الصواريخ»، يُشدّد على الحاجة إلى تعزيز القدرة الدفاعيّة ل«إسرائيل»، حيث يقول: «أعداؤنا تعرّفوا على نقاط ضعفهم في مواجهة الجيش الإسرائيليّ بساحة القتال، وسهولة إصابتنا في جبهتنا الداخليّة، ومضوا نحو مواجهة طويلة الأجل تستند إلى مخزونٍ هائلٍ من القذائف والصواريخ»، مُضيفاً في الوقت عينه أنّه «لا يُمكن ل«إسرائيل» أنْ تخضع للابتزاز بواسطة الصواريخ، وأنّ الانشغال بفجوة الأسعار بين صاروخ اعتراضيّ غالي الثمن وصاروخ رخيص

غير مهم». كما أوضح المؤلِّف أنّ: «الصاروخ الاعتراضيّ يمنَع القتل، ويُوفِّر ضررًا كبيرًا على الاقتصاد، ويمنعنا من التورّط في حروب ليست ضرورية يمكن أنْ تؤذي أيضًا مكانة «إسرائيل» الدوليّة، بسبب قتلٍ جماعيٍّ لمواطني أعدائنا».

المؤلِّف ولـ«حاجة في نفس يعقوب» يتغاضى ويتجاهَل أنّه في حرب لبنان الثانيّة تمكّن حزب الله اللبنانيّ، خلال العدوان الذي استمرّ على بلاد الأرز 34 يومًا، تمكّن من تدمير العقيدة القتاليّة لبن غوريون، إذ أنّ الجيش الذي لا يُقهَر كان أوهن من حسم المعركة خلال وقت قصير، وبالإضافة إلى ذلك أخفقَ إخفاقًا مُدويًّا في منع تحويل الجبهة الداخليّة الـ«إسرائيل»يّة إلى ساحة مُواجهة، كما أكّدت عقيدة بن غوريون بأنّ حروب «إسرائيل» يجب أنْ تجري في أرض العدوّ فقط، ومن الأهميّة بمكان التذكير، هذا إنْ نفعت الذكرى، بأنّ أكثر من مليون «إسرائيل»يّ هربوا من الشمال إلى المركز والجنوب خشيةً من صواريخ حزب الله الـ«بدائيّة».

كما أنّ زعم المؤلِّف بأنّ حماس باتت مردوعة وتبحث عن تهدئة طويلة الأمد، هو عذرٌ أقبح من ذنبٍ، وكذبةٌ لا تستند إلى الحقائق على أرض الواقع، لأنّها تتعارَض حتى مع إقرار قادة الكيان من المستويين السياسيّ والأمنيّ، الذين يؤكّدون بأنّ الردع الإسرائيليّ لم يتآكل مُقابل المُقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزّة، بل أكثر من ذلك: الردع اختفى، وهذا ربمّا يُفسِّر أنّ تنظيمًا صغيرًا جدًا مُقارنة بقوّة «إسرائيل» العسكريّة، ونقصد (الجهاد الإسلاميّ)، تمكّن خلال أيّام من إطلاق مئات الصواريخ باتجاه جنوب الدولة العبريّة ومركزها، الأمر الذي شلّ الحياة في أكثر من نصف «إسرائيل»، ودفع رئيس الوزراء «سيّد الأمن» (!)، بنيامين نتنياهو، إلى استجداء مصر للوصول إلى تهدئة مع (الجهاد الإسلاميّ)، وهذا ما كان.

> **عندما نقول «كي الوعي العربي» نقصد بأن دولة الاحتلال ومن يدور في فلكها تعمل بوتيرة عالية على إقناع الإنسان العربي بأنها الدولة التي لاتهزم لأنها تمتلك الجيش الذي لايقهر**

المؤلّف د. فراليخ، الذي شغل منصبًا حساسًا للغاية بالمنظومة الأمنيّة ال«إسرائيل»يّة، واطلّع على الأسرار الدفينة يجزم في كتابه أنّ الأعداء اكتشفوا «سَهولة إصابتنا في جبهتنا الداخليّة، ومضوا نحو مواجهة طويلة الأجل تستند إلى مخزون هائل من القذائف والصواريخ»، وهذا الإقرار يُضاف إلى الاعتراف الرسميّ بالكيان بعدم وجود منظومات دفاعيّة لصدّ صواريخ (كروز) المُجنّحة الإيرانيّة، أيْ أنّ الحرب القادمة ستكون طاحنة بكلّ ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ، وأكثر ما نخشاه أنْ تلجأ «إسرائيل» لاستخدام الأسلحة النوويّة، التي تمتلكها بحسب الإعلام الغربيّ، لمنعِ هزيمتها، ذلك أنّه بحسب كتاب أصدره مدير مكتب موشيه دايّان، وزير الأمن أبّان حرب أكتوبر 1973، أصيب دايّان في الأيّام الأولى من الحرب بكآبة شديدة وهلع كبير، وذلك لاعتقاده بأنّ العربَ سيقومون بالقضاء على «إسرائيل»، وتحدّث عن الخراب الثالث للهيكل المزعوم، وطلب من رئيسة الوزراء آنذاك، غولدا مائير، استخدام الخيار النوويّ، فهل التاريخ يعيد نفسه؟

العودة إلى الفهرس

عن السلطة والمسألة الديمقراطية

السؤال المفتاحي في تناول السلطة والمسألة الديمقراطية، هو: كيف تنظر السلطة القائمة إلى الديمقراطية؟ وهل تعتبرها تجربة إنسانية جاءت بعد كفاح الإنسان وصراعه من أجل إثبات آدميته وكرامته وقيمته؟ ومن هنا فإن العقل البشري يفرضها، والأخلاق تُحتمها للمحافظة على إنسانية الإنسان وحريته.. أي أن الديمقراطية لا شرقية ولا غربية، إنما هي تجربة الإنسان بما هو إنسان.. في سياق صراعه الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي من أجل البحث عن حياة أفضل له في سياق مجتمع تسوده قيم الحرية والمواطنة والمساواة والعدالة وحفظ التنوع والتعدد وحق الاختلاف، ورفض كل أشكال التسلط والإكراه والقهر والاستعباد وإهدار الحقوق الاجتماعية والمدنية التي تمارس من قبل السلطة.

إن تناول مسألة الديمقراطية في حالتنا الفلسطينية التي تختلف عن غيرها في السياقات والسيرورة في كوننا نخوض صراعًا وطنيًا مصيريًا من أجل انتزاع الحرية والاستقلال، تجعل منها ضرورة لأن تُطرح وبقوة بحكم أن المسألتين (الوطنية والديمقراطية)، يجب أن تكونا في حالة تلازم وانسجام وتناغم لا العكس. لكن المشكلة الرئيسية هنا، فيمن يعتبر أن هذه المسألة متعلقة بسلوك السلطة الأخلاقي، وليس نوع الحكم، وكيف نشأ؟ بل ولماذا نشأ؟ وبالتالي: هل هناك إمكانية لأن تقف هذه السلطة على المصالح العمومية للناس/المواطنين كما «يفترض أن تكون» من بوابة الحقوق الاقتصادية – الاجتماعية والمدنية؟

لعل في احتلال قيم الاستبداد والقهر والاستلاب والانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة الهرم السلطوي، وأن تأتي قيم النضال التحرري والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، ما ينذر بخطر لا يجب أن يستمر..!

صالح علماني: الشاعر النائم في ثنايا النص المترجم

وليد عبد الرحيم/ كاتب فلسطيني

لم يكن صالح عَلماني من أولئك الذين تَقبلهم من النظرة الأولى، لكنك ستعشقه مع كل لقاء متجدد، أو على الأقل بعد قراءة كل ترجمة جديدة من نتاجه، ففيه حنكة القارئ الفطرية وتمحص الطبيب المُستقيل وعمق الفلسطيني العاري المُدمَّى وصحوة المترجم النبيه وزفرة الشاعر النائم في سرير لا وعيه، الذي ما استيقظ إلا ترجمةً وبعضَ تعبيرات أدبية مقتضبة، متناثرة هنا وهناك.

سألته يوماً عن أشد ما أثر في شخصيته وأثراها، أجابني «طفولتي وتراجع الثورة الفلسطينية، وقبل كل ذلك استمرار احتلال ترشيحا بلدي». كان ذلك منذ أكثر من عقدين، واليوم إن أنت فتحتَ صفحته على «فيس بوك» فإن أول ما تراه في الخلفية هو صورة ترشيحا المفقودة، مدينته في شمال فلسطين وقد كُتب على الصورة بخط كبير «احتلال ترشيحا 1948/10/28».

كان صالح في سن الإعدادية – في حمص ومخيم العائدين- يوزع مع بعض رفاقه المنشورات الثورية السرية الخاصة بالعمل الفدائي الفلسطيني ومنظمة التحرير، لكن الحديث عن المقاومة الفلسطينية تنحى جانباً - ولو جهراً- لصالح الترجمة والخوض الأدبي! فقد مل صالح فيما بعد كبقية المَلولين من تكرار شكاواه من الأوضاع الوطنية والسياسية وأخطاء المقاومة!

فيما يخص الترجمة عموماً- كما أعرِّفها- باعتبارها: «إعادة إنتاج النص الأصلي إبداعياً بروح ودلالات مفردات اللغة الجديدة المنقولة إليها»، هنا يكمن لُبُّ وبؤرة وقيمة نجاح الترجمة أو فشلها، فالترجمة الحَرفية هي الترجمة الأقل حرفيَّةً، تلك المعادلة الأدبية المُثلى التي هضمها صالح علماني، وهي ما صقلت تجربته صقلاً نبيهاً، وصنعت تميزه العربي والعالمي كمترجم فذ، ربما فيما يخص الإسبانية لا يُضاهى.

وُلد العَلماني في مخيم العائدين بحمص، عقب النكبة مباشرة في العام 1949، وهذا المخيم صغير جغرافياً وقليل سكانياً، يقع عند مدخل مدينة حمص الهادئة التي يتميز أهلها عموماً بالطيبة وخفة الظل والرقة وحس النكتة المميز، هناك نشأ لاجئاً فقيراً ودرس في المدارس التي أقامتها الأمم المتحدة «الأونروا» لينتقل عقب حصوله على الثانوية إلى إسبانيا لدراسة الطب، ذلك الاختصاص الذي يرغبه كل أهالي الطلبة، ثم ليترك الطب في العام التالي بسبب عدم انسجامه مع فحواه ومواده، ثم ليبدل خياره نحو دراسة الصحافة والأدب الإسباني ثم يترك ذلك أيضاً ليعمل في ميناء برشلونة البحري، وكان ذلك لأسباب معيشية. كل تلك الاستبدالات كانت تعبر أيضاً عن عدم اكتشاف صالح الشاب بعدُ لإمكاناته وتوجهاته الحقيقية..!

في تلك السنوات كانت المقاومة الفلسطينية تخترق بنضالها الآفاق العالمية، شعر العلماني بعودة الروح والهوية والمعنى لوطنه وشعبه، لكن استكمال مجازر أيلول الأسود الدولية أخرته لسنوات عن العودة لإحدى غاياته والاقتراب من الشأن السياسي والوطني العام لسنوات، توجه عقبها ببضع سنين إلى بيروت، في النصف الثاني من السبعينيات ليلتقي هناك بأهم الشخصيات الإبداعية والثقافية وكبار الأدباء والصحفيين والثوار الذين كانت بيروت تعج بهم وترعاهم.

كان صالح علماني يُعرِّف من يلتقيهم من الإسبان باستمرار على وجوه الأدب الفلسطيني، بخاصة الشعر والرواية، ويترجم لهم شفهياً شيئاً من أدب غسان كنفاني وجبرا وشعر أبي سلمى وطوقان وغيرهم، وذلك في جلساته الخاصة، حتى أنه لم يوفر ذلك الجهد تجاه العمال أثناء عمله في الميناء.

في أحد مقاهي برشلونة الشعبية قابل صالح يوماً صديقاً له يحمل رواية لكاتب كولومبي، على الأرجح أنه لم يكن قد سمع به من قبل، كان الكتاب عبارة عن رواية بعنوان «مئة عام من العزلة»، وهكذا تعرف الشاب الذي نضجت لغته الإسبانية وأحبها ودرسها بنهم وحب على غابرييل غارثيا ماركيز، فبدأ

العودة إلى الفهرس

بمحاولة ترجمتها، بل وترجم جزءاً كبيراً منها، لكن ترجمة عربية للرواية صدرت بالمصادفة الزمنية مترجمة عن اللغة الفرنسية لا الإسبانية – ترجمة عن نص مترجم بغير لغته- بتوقيع الراحل سامي الجندي.

رأى علماني في ترجمة الجندي ما لم يعجبه، وضع ملاحظاته عليها بخطوط متشعبة كثيرة وعلى الرغم من ذلك أوقف ترجمته الشخصية لها، لكنها على كل حال بقيت هذه الرواية في باله فقد شكلت باكورة عشقه لماركيز، فبدأ بترجمة قصص متناثرة له لينشرها هنا وهناك وبخاصة في الصحف اللبنانية، ثم التقط رواية «ليس لدى الكولونيل من يكاتبه» فترجمها ونشرت في العام 1979.

لاقت الرواية استحساناً استثنائياً ورواجاً غير مسبوق، وكانت نقطة تحول في تاريخ الترجمة عموماً إلى العربية وبخاصة عن الإسبانية وتحديداً إسبانية أميركا اللاتينية المتنوعة، وكان علماني قد استوعب اللغة الإسبانية التي أحبها كما تدارك أخطاء وزحافات المترجمين السابقين إلى العربية وانتبه إلى مسألة جد مهمة، وهي مراعاة اختلاف لهجات البلدان المتحدثة بالإسبانية في تلك القارة، وبعض مقاصد المعاني الحَرفية في الإسبانية التي تتداولها وتكتب بها مختلف بلدان أميركا اللاتينية، وهكذا التقط بعمق روح اللغة الإسبانية ولهجاتها المختلفة.

يقول: «لقد أصبت بصدمة بعد قراءة مئة عام من العزلة، لغة عجائبية شدتني بعنف إلى صفحاتها... قلت لنفسي: أن تكون مترجماً مُهماً أفضل من أن تكون روائياً سيئاً». على هذا الأساس قرر صالح احترافَ الترجمة وجعلها اختصاصاً حصرياً لجهده الأدبي، فمزق عدة قصائد ونثريات منها رواية كان على وشك الانتهاء من كتابتها.

احترف صالح علماني مهنة الترجمة، وعمل في الوكالة الفلسطينية للأنباء -وفا-، ومترجماً في السفارة الكوبية في دمشق، وفي وزارة الثقافة في دمشق» الهيئة العامة للكتاب» التي بقي موظفاً فيها حتى سن التقاعد.

لكن «مئة عام من العزلة» لم تغادر ذاكرته، فعاد بعد سنوات طويلة وتحديداً في العام 2005 وأصدر الرواية بترجمته، فلاقت استحساناً كبيراً ورواجاً ربما لم تلقه رواية مترجمة عن لغة ما إلى العربية حتى اليوم.

بلغت أعماله المترجمة حتى وفاته أكثر من 110 نصوص بين قصة ورواية وبعض الكتب الأخرى، لكن العلماني يُشهد له بالفضل الكبير في تعريف قرّاء العربية بأدب أميركا اللاتينية الذي كان مجهولاً قبله، كما عرف برموزه، حتى أن ماركيز ذاته أشاد به في عدة مقابلات وندوات بعمل صالح علماني ومثابرته واستيعابه جماليات الأدب.

عرّف صالح علماني القرّاء العرب على كبار أدباء وشعراء أميركا اللاتينية وإسبانيا وقد كان غالبيتهم مجهولين إيزابيل لنا قبله ومن بينهم «ماركيز، اللندي، إدواردو غاليانو، ساراماغو وفديريكو غارثيا لوركا ورفائيل ألبيرتي، وغيرهم كثيرون قد يتجاوز عددهم الثلاثين كاتباً وشاعراً.

ربما تكون البراعة اللغوية الاستثنائية للعلماني قد برزت -برأينا – في أدب ماركيز بشكل خاص وبخاصة في « مئة عام من العزلة» و«الحب في زمن الكوليرا» و«عشت لأروي» و«ليس لدى الكولونيل من يكاتبه» ،وهي كلها تتضح في جنباتها قدرة صالح وعشقه لماركيز وفهمه لأحاسيسه ومخيلته قبل مفرداته، ولذلك استخدم أسلوبية النقل إلى العربية أكثر من استخدامه للترجمة بمعناها الحَرفي الأصم، وذلك أحد أهم أسرار إبداعه في هذا المجال، فكان لا يلتزم بالحَرفية والمعاني الظاهرية بقدر سبره لاختلاف المفردات ومعانيها المبطنة واستخدامها المختلف الدلالة وتباينها حتى بين عموم دول أميركا اللاتينية وبين الإسبانية ذاتها، لهذا وصفه البعض ب «المترجم الخائن الجميل».

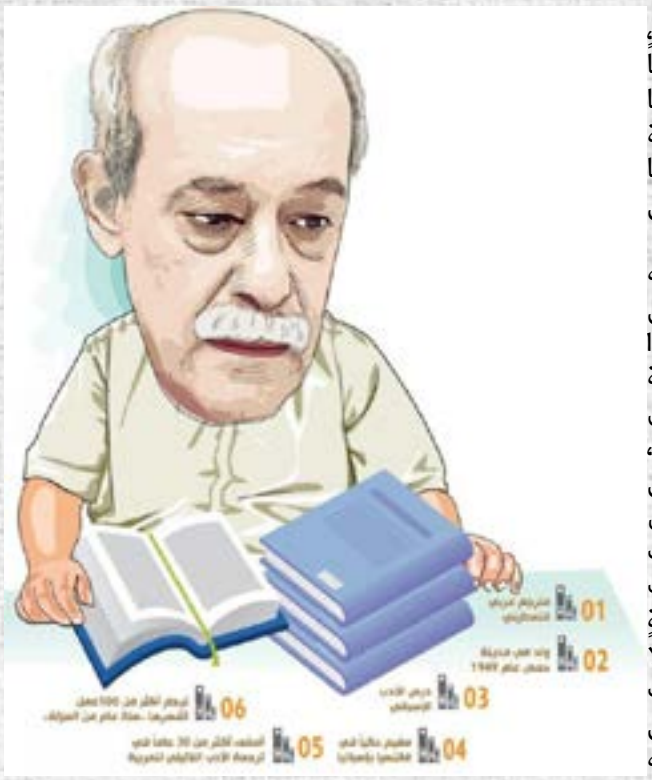

وكان آخر ما ترجمه وصدر في العام 2019 رواية «الميتات» للمكسيكي «خورخي إيباغو ينغوينيا»، وقد صدرت في قطر أثناء وجوده في إسبانيا.

فقد رحل علماني عن دمشق بعيد الحرب وسقوط مخيم اليرموك واحتلاله وتشريد سكانه، وضاقت به السبل كما ساءت حالته النفسية فتوجه راحلاً نحو إسبانيا، حيث نظمت على الفور مجموعة من كتاب إسبانيا وأميركا اللاتينية المرموقين حملة تطالب الحكومة الإسبانية باستقباله ومنحه الإقامة نظراً لخدمته الاستثنائية للأدب العالمي وللغة والأدب الإسباني واللاتيني، واستجابت الحكومة الإسبانية لطلب كتاب أميركا اللاتينة وبعض الإسبان فمنحته الإقامة الدائمة.

حصل المترجم الكبير على عشرات الجوائز والتقديرات، من عدة دول عربية وأجنبية، وكان عضواً في لجنة تحكيم «بوكر العربية» الخاصة بالرواية عام 2017 أي قبل عامين من وفاته.

توفي صالح علماني يوم الثلاثاء 2019/12/3 في مدريد العاصمة الإسبانية تاركاً لذكراه مئة ونيف من الأعمال المترجمة التي أغنت المكتبة العربية وأثرت في تطور الأدب العربي بمستويات عدة.

مفهوم العلمانية
التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية -10-

حركات الإسلام السياسي: بين إعادة إنتاج الأزمة والعقلنة والتبيئة

د. وسام الفقعاوي/ كاتب وأكاديمي– أستاذ العلوم السياسية ورئيس تحرير الهدف

يمكن القول أن الأزمة التي شهدتها المجتمعات العربية، وخاصة على مستوى الأنظمة السياسية الرسمية، لناحية فشل مشروع الحداثة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفشل مشروع تحرير فلسطين، والفشل في تحقيق الوحدة العربية، وصولًا للتحديات التي باتت تواجه كل قطر عربي على حدة، مضافًا لذلك ضعف بنية الأحزاب الوطنية والقومية التقدمية، والردة الفكرية لبعضها، عاد بالفائدة على حركات الإسلام السياسي وفتح المجال لتقدم «برنامجها» السياسي والاجتماعي على مستوى المنطقة ككل، بما في ذلك النسخة العنفية منها، والذي يعني أيضًا استمرار إعادة إنتاج الأزمة، وعدم القدرة على تقديم نموذج مختلف من خلال الاستفادة من منجزات الحداثة والحضارة الإنسانية.

نحو العقلَنة

لكي يقوم العقل بوظيفته الرئيسية وهي التفكير لا التكفير، يحتاج إلى بيئة مواتية ومناسبة وصديقة في آن، وهذا لا يتحقق إلا في مناخ من الحرية، فالعقل المقيّد لا يستطيع أن يقوم بوظيفته الرئيسية، والنفاذ إلى جوهر المشكلات المنتصبة أمامه، وبالتالي سيكون معطلًا جزئيًا أو كليًا عن أداء واجبه ودوره، أي وظيفته.

فمن أهم المبادئ التي يقوم عليه الخطاب الأصولي الإسلامي أن الخطاب الديني يحتكره العلماء، وليس العقيدة، وهو الذي يجب الرجوع إليه في تفسير كافة الظواهر الاجتماعية بل والطبيعية أيضًا، دون أي اعتبار للقوانين الطبيعية أو الاجتماعية، وهو ما يعني نفي أي أثر أو دور للعقل، ومصادرة أي معرفة ليس لها أصل في سلطة العلماء أو خطابهم الديني في هذا المجال، وهو يستند لذات موقف طائفة الأشعرية القديم[1]، الذي يؤمن إيمانًا مطلقًا بالجبرية الشاملة بما فيها السياسية والاجتماعية، وفي المقابل إنكار أي مجال لإعمال قوانين السببية حتى في تفسير الظواهر الطبيعية. لذلك تلجأ الحركات الأصولية الإسلامية إلى الهجوم على اجتهادات وإبداعات العقل الإنساني في تفسيره لظواهر الكون، لا لشيء سوى كونها نتاج العقل الغربي الكافر أو العلماني أو المناهض للدين أو الملحد أو الماركسي...الخ.

فيما يذهب بعض الباحثين إلى أنه وعلى الرغم من أننا لم نشهد عملية تقييم شاملة داخل هذه الحركات لتجاربها المختلفة وفشلها هناك وهناك، لكن وعيًا داخليًا يتراكم – وإن ببطء – وعلى أكثر من صعيد يعمل على عقلنة ولو جزئية في الخطابات الإسلاموية. وعلى مستوى أوسع وأهم، فإن الجانب الأهم المرتبط بالإيجابية المفترضة والمفيدة لتراجع الإسلاميين تطال المجتمع المعني نفسه والشرائح الأعرض منه، بحيث تتمكن من الحكم على الحركات الإسلامية وفق الممارسة وليس وفق الشعار الديني[2]. وهذا لا يتم ولا يمكن إلا بنزع عباءة القداسة التي تتلفح بها تلك الحركات، لإقصاء أو تجاوز أو دحر غيرها من قوى وحركات سياسية علمانية وطنية وقومية، إلا عبر اختبارها في الميدان العملي، أي مختبر الواقع، الذي يجب أن يُعمل فيه العقل، لكشف صدق أو زيف ما ترفعه من شعارات، ووضع حصيلتها أمام الناس المعنية بالحكم على ذلك.

في حين يذهب باحثون آخرون إلى

العودة إلى الفهرس

أن سبب معاداة الأصوليين الإسلاميين للعلمانية كونها تجردهم من السلطة المقدسة الناتجة عن الإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة والكاملة، وأن محاولتهم أسلمة العلوم والآداب والفنون يقود لجعلهم مرجعية شاملة تكرر ذات موقف الكنيسة في العصور الوسطى، لذلك فإن العلمانية تمثل الضمان الأكبر لحرية الفكر والإبداع، وأن مصطلح «المجتمع المدني» يعبر في الحقيقة عن العلمانية، لأنه لا قيام لهذا المجتمع دون تكريس مبدأ العلمانية، والقول بغير ذلك يحرم المجتمع من الطاقات الروحية والأخلاقية للدين ويحوله لمجرد وقود سياسي من خلال تزييف المفاهيم وعلى رأسها مفهوم العلمانية التي لا تحارب الدين، وإنما تحرر الإنسان من الاضطهاد الديني، لأن أهم مبادئها أنه لا سلطان على العقل بوصفه فعالية ونشاطا – وليس بوصفه مقولات ثابتة كما يتوهم الأصوليون – إلا للعقل [3].

إن النظرة الدينية المتعصبة والمنغلقة، أي غير المعقلّنة، مثلها مثل أي تعصب وانغلاق عقيدي وفكري، تنزع إلى استبعاد الآخر، وترفض الاختلاف والنقد وحوار الأفكار، منطلقة من كون الطاعة واجبة «لأولي الأمر»، وهي في صراع وخصومة مع العقل والعقلانية التي تتعامل مع بدائل هي بنت الحوار والاختلاف وتلاقح الأفكار والعقل النقدي، ذلك العقل المتفاعل مع الواقع ويطرح أسئلة على الوجود والكون والعلاقات الاجتماعية، ودور الفرد الاجتماعي والثقافي، ومحددات هذا الدور إن كانت دينية أم دنيوية.

نحو التبيئة

في الوضع الفلسطيني وبحكم الخصوصية التي تميز الشعب الفلسطيني عن غيره من الشعوب العربية، بحكم واقع الاحتلال بشكل رئيسي، فإن حالتي كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، تختلفان عن نظيراتها من حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية الأخرى، فهما حركتان تنخرطان في مشروع تحرير وطني قائمة على مفاهيم تحرير الأرض وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة، ولو كان ذلك باستخدام شعارات أيديولوجية دينية. بمعنى أن ما تقومان به هو لصيق بالتحرر الوطني أكثر منه «بالجهاد» بمفهومه القديم والتقليدي. وعليه فإن تمسكهما بمرجعية دينية لا يثير في حد ذاته أي تحفظ إنما يجب أن يعيا أن برامجهما وأطروحاتهما التي يتقدمان بها للجمهور، هي برامج وأطروحات مدنية من الوارد نقدها أو رفضها، دون أن تحتمي بأية قدسيّة خاصة، وأن تعتبرا نفسيهما حارسا للشريعة والدين.

وإذا أردنا التخصيص هنا، فبتناولنا لتجربة حركة حماس في الحكم منذ 2007، وبحكم كونها ذراع حركة الإخوان المسلمين في فلسطين – وإن أعلنت في أكثر من مرة ومؤخرًا على لسان رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية غير ذلك – فعليها أن تعي وباقي القوى السياسية أن التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي ليس وسيلة للوصول للسلطة، إنما طريق نحو النهضة والتقدم وإنهاء حالة التفرد والهيمنة والإقصاء وتحفيز الإرادة الشعبية في معركة التحرر الوطني. وهذا بدوره يتطلب بناء نظام سياسي قائم على منطق الشراكة السياسية والتوافق الوطني كطوق للنجاة، بعيدًا عن أسلوب التفرد والمغالبة، وعليه، فإن حركة حماس مطالبة أن تعاظم في أدبياتها أنها حركة تحرر وطني برؤية إسلامية، ولا تخرج في رؤيتها عن سياق الإجماع الوطني، وما يمثله العمق العربي والإسلامي من إسناد استراتيجي في مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي يحتمي بالسياسات الاستعمارية الغربية، ويتمدد على حساب أرضنا وشعبنا [4].

وعلى الصعيد ذاته، يرى بعض الباحثين بأن حركة حماس احتكمت في مواقفها تجاه النظام السياسي الفلسطيني إلى قاعدة الربح والخسارة من الناحية السياسية، وليس الحلال والحرام من الجانب الفقهي الديني، ما يفسر الكثير من سلوكياتها البراغماتية في علاقاتها السياسية، مع عدم إغفال بعض مفردات الخطاب الديني الذي خيّم على سلوك حماس السياسي ردحًا من الزمن، سواء في تعاملها مع الآخر من منطلقات عقائدية، أو اعتبار نفسها الممثل الحقيقي للإسلام، ومنح سلوكها وعلاقاتها مع الآخر، تحالفًا أو قطيعة، بعدًا دينيًا لا تخطئه العين [5].

والأسئلة التي يجب أن تطرح فيما يتعلق بعلاقة حركة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني، هل ينطلق من كونه نظام لحركة تحرر وطني يجب أن تلتحم فيه مهمات التحرر الوطني مع مهمات التحرر الاجتماعي والديمقراطي، بما في ذلك تعزيز مبادئ الشراكة الوطنية على أسس ديمقراطية، وصيانة وحماية الحريات الخاصة والعامة، وتعزيز البنية الاجتماعية؟ أم أن رؤيتها تعود إلى ذات النص الديني الذي تنهل منه حركات الإسلام السياسي الأخرى؟ أم أن جذر المسألة يعود إلى أن السياق السياسي الذي وُجدت فيه حركة حماس لم يكن ديمقراطيًا بالأساس كي تُعيد تشكيل خطابها الإسلامي وفق قواعد العمل الديمقراطي؟

صحيح أن سياق البيئة السياسية الذي وُجدت فيها حركة حماس لم يكن ديمقراطيًا لا قيمًا ولا ثقافة ولا آليات كاستجابة لحاجة موضوعية داخلية، إلا أن ما أقدمت عليه حركة حماس من إجراءات وممارسات أضافت أعباءً جديدة على مبادئ أساسية في العمل الديمقراطي مثل التعددية، والحق بالاختلاف، وثقافة التسامح، والحق بالتجمع السلمي، وبالتشكيل النقابي الحزبي، وعلى مبدأ استقلالية وحرية

العمل الأهلي، كما ضعفت إلى حد كبير مفاهيم المساءلة والمحاسبة والشفافية في ظل السيطرة الشاملة على مبنى وهياكل مؤسسات الحكم «السلطة» في قطاع غزة. فمن الواضح أن سياسة حماس في غزة تخضع لسلم الأولويات والتدرج في إطار محاولة فرض نموذجها المرتبط بمنهجها كحركة تُصنّف على أنها من حركات الإسلام السياسي، فهي تريد «أسلمة» المجتمع وبصورة تراكمية تدريجية من أجل امتصاص نقمة أية ردود فعل باتجاه موجه يشير إلى الحكم الإسلامي أو فكرة «الإمارة»، لذلك فإنها تخضع قراراتها لميزان ردود الأفعال وحجمها وقوتها داخليًا وإقليميًا [6].

ومما يزيد الأمر تعقيدًا، هي نظرة التفوق والاستعلاء التي تحكم حركات الإسلام السياسي، (ومنها حركة حماس) في علاقتها مع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى، كونها تعتبر نفسها «حارس قيم الإسلام»، مما جعلها في كثير من الأحيان لا تعي أن هذه القيم هي مسألة تَدخُل في صميم الاختيار الشخصي للأفراد، وأن محركها دوافع دنيوية محضة لا دينية [7]. وهذا ما يتطلب من حركات الإسلام السياسي في الحالة الفلسطينية، أن تقر بمبدأ الحريات الفردية والعامة، وفي مقدمتها حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب اتخاذ موقفًا واضحًا من التوجهات التالية [8]:

أولًا: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية، بدءًا من بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي تعددي.

ثانيًا: رفض التبعية للقوى الإمبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثًا: رفض الاعتراف أو التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

رابعًا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية، والالتزام بقواعد الحوار الديمقراطي، والاحتكام للجماهير، مع نبذ استخدام العنف وكل وسائل وآليات الجبر والإكراه داخليًا.

إن قضايا التحرّر ومقاومة الاحتلال والهُويّة القومية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الظلم أينما كان وكيفما كان، هي كلها قضايا إنسانية عامّة لا ترتبط بمنهج فكري محدّد. فلا الدين يتعارض مع هذه القضايا ولا الابتعاد عنه يعني تخليًا عنها، وعليه فإن الاختلاف القائم في المسألة الفكرية، بين التيارين «الديني» و «العلماني» هو ظاهرة صحيّة إذا حصلت في مجتمعات تصون التعدّدية الفكرية والسياسية وتحترم وجود ودور «الرأي الآخر»، وتبحث عن المشترك من القضايا الوطنية والاجتماعية. وهذه مواصفات وشروط لمجتمعات تعتمد الحياة السياسية السليمة، وتكون مرجعيتها هي القوانين والمواثيق والدساتير المجمع على الالتزام بها بين كل الأطراف [9].

يؤكد التاريخ سابقًا وراهنًا، أن نشوء حركات الإسلام السياسي ارتبط أساسًا في سياق الصراع المحموم على السلطة بين المذاهب والتيارات الدينية الإسلامية المختلفة، والتيارات الفكرية والسياسية النقيضة التي تنطلق من مواقع علمانية وطنية وقومية، وبأن الصراع لم يكن صراعًا دينيًا محضًا يتعلق فقط باختلاف تفسير النصوص الدينية، أو موقع السلطة الدينية، أو مكانة ودور رجال الدين، أو إقامة الدين الصحيح، باعتباره منهج حياة، بل كان الاستثمار والتوظيف حاضرًا في خدمة هدف الوصول للسلطة والحكم التي هي بكل الأحوال سلطة دنيوية لا دينية.

إن إدراك جذور الأزمة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية والإسلامية عمومًا، يجب أن تتجاوز «حزبية العقيدة» من خلال إدراك جذور الاغتراب الاجتماعي الذي ترزح تحت وطأته مجتمعاتنا، وإن كانت فعلًا في التاريخ ومعه، وتمثل حضورًا مُعتبرًا فيه، دون إدعاء «العصمة» أو الهروب من الإجابة عن أسئلة الواقع، والقطع مع التاريخ الإنساني، ومواصلة طريق الانهيار.

لقد حان الوقت إلى ضرورة أن تُشرع حركات الإسلام السياسي في مراجعة نقدية شاملة ومسؤولة، لفكرها الديني الذي أنتجته عقول بشرية في ظروف وأوضاع اجتماعية وسياسية معينة، تلبية لطبيعة واقعها المعيّن ومحدداته وشروطه، دون الاستمرار في الغرق «بوحل» المعارك الخطأ في «الزمن» الخطأ أيضًا، وعدم «تسفيه» العقل والوظيفة المناطة به، ألا وهي التفكير لا التكفير، ومغادرة عقلية احتكار الحقيقة ورفض نسبيتها، وهذا طريق سلكته كل المجتمعات البشرية التي نهضت، وفتحت لها طريقًا نحو المعرفة والعلم والتقدم والعصرنة والحداثة. وتزداد أهمية تلك المراجعة النقدية في الحالة الفلسطينية ارتباطًا بخصوصيتها الشديدة.

المراجع:

1. الأشعرية نسبة إلى إمامها ومؤسسها أبي الحسن الأشعري، حيث استدل الأشعري على العقائد بالنقل والعقل، فهو لم يتخذ من العقل حَكَمًا على النص الديني ليؤله أو يمضي ظاهرها، بل اتخذ العقل خادمًا لظواهر النصوص يؤيدها، وأطلق على مذهبه هذا الجبرية.
2. خالد الحروب: تراجع الإسلاميين في العالم العربي، مصدر سبق ذكره.
3. نصر حامد أبو زيد: نقد الخطاب الديني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط.2، 1994.
4. أحمد يوسف: استراتيجيات ما بعد الحرب على قطاع غزة: حماس والحاجة إلى مقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة، مجلة سياسات، العدد 30، رام الله، 2014.
5. عدنان أبو عامر: الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية والديمقراطية.. حماس نموذجًا، في الحركات الإسلامية وأسس الشراكة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني (وقائع مؤتمر)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله، ط.1، 2014.
6. محسن أبو رمضان: حماس في الحكم- الآثار السياسية والمجتمعية، قطاع غزة (2006- 200)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط.1، 2010.
7. عمرو الشوبكي: الحركة الإسلامية وإمكانية الاندماج، مصدر سبق ذكره.
8. غازي الصوراني: الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية، غزة، ط.1، 2013.
9. صبحي غندور: عن أيّ علمانية موقع بوابة الهدف الإخبارية، إنتحَدّث ؟ً بتاريخ: 6 آذار (مارس) 2019: http://hadfnews.ps/post/5243

العودة إلى الفهرس

العربية والمخاطر التي تحدق بها

د. انتصار الدنان/ أستاذة في الأدب العربي–لبنان

اللّغة العربيّة تنتمي إلى العائلة السّاميّة، والعربيّة كبرى اللّغات الّتي بقيت من السّاميّة، وأوسعها انتشارًا، وهي (العبريّة، والحبشيّة، والسّريانيّة). كما أنّها إحدى اللّغات العالميّة الكبرى، ولها تاريخ مستمرٌّ لم ينقطع، ولم يتعرّض لتغيّراتٍ جوهريّة كما حدث في اللّغات الأوروبيّة.

القرءان نزل بالعربية، حين جاء الإسلام أوائل القرن السّابع الميلادي. ومع انتشار المسلمون في أرجاء العالم بعد الفتح الإسلامي، كانٍ لا بدّ للعربيّة بأن تحظى بالانتشار أيضًا، وهي بذلك قضت على عدد كبير من اللّغات ذات الحضارات القديمة.

ويقول الدّكتور عبده الرّاجحي: "وفي الوقت الّذي كانت أوروبا تغرق فيه في ظلام حالك، وقد ضاعت منها علوم اليونان، كانت العربيّة هي الّتي تحمل المشعل، وظلّت " العلوم" تتكلّم العربيّة قرونًا ممتدّة إلى أن بدأ الغرب يخرج من عزلته المظلمة، فاتّكأ على ما حملته العربيّة من تراث قديم" -1-.

وفي أواخر القرنً الثّامن عشر تعرّض العالم العربيّ إلى موجات من الاستعمار، وكانت العربيّة حينها هي الحصن الّذي يحمي العرب، وقد قدّمت بلاد الشّام- في سوريا ولبنان وفلسطين- على وجه الخصوص- جهودًا كبيرة في خدمة العربيّة في تلك الأوقات العصيبة، واشتهرت بيوتات كاملة في حمل لواء العربيّة نحوًا ولغةً وآدابًا-2-.

أمّا في القرن التّاسع عشر، فقد كان لرفاعة الطّهطاوي أثر بالغ في وصل العربيّة بالحياة المعاصرة. كما أنّ الأزهر الشّريف لعب دورًا كبيرًا في حماية تراث العربيّة، كما كان للجامعة المصريّة في أوائل القرن العشرين دورٌ في ازدهار الكثير من العلوم في العربيّة.

وكذلك لعبت جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين دورًا بارزًا في عمليّة الحفاظ على اللّغة العربيّة، وتلك الجمعيّة برزت بصفة رسميّة سنة 31 ا، وتلك الجمعيّة ضبطت خطّة عمل في المجال التّربويّ، والإصلاح الفكريّ والدّينيّ، وصمّمت برنامجًا تعليميًّا، نفّذته بواسطة المدرسة، والمسجد، والصّحيفة، والنّادي، واللّقاءات الدّوريّة الّتي كانت تجمع العلماء، وطلّاب العلم من أبناء الوطن، وتستهدف تنمية وعي الأمّة بذاتيّتها، ودعوة أفرادها إلى التّكفّل ببناء المدارس وتشييد المساجد -3-.

تعتبر اللّغة العربيّة اليوم إحدى اللّغات

الرّسميّة للأمم المتّحدة وأنظمتها المختلفة، ومع عصر العولمة، عصر الانفتاح، والغزو الثّقافي، بدأ علماء العالم ومفكروه يستشعرون قلقًا كبيرًا على تراث الإنسانيّة، بخاصّة في مسألة الثّقافات واللّغات الخاصّة، لأن العولمة ليس هدفها السّيطرة على الثّقافة العربيّة ولغتها فقط، بل هدفها السّيطرة على العالم بأسره.

فالعولمة كما ورد معناها في معجم المعاني، هي حرّيّة انتقال المعلومات، وتدفّق رؤوس الأموال، والسّلع والتّكنولوجيا، والأفكار والمنتجات الإعلاميّة والثّقافيّة، والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات الإنسانيّة. والأخطر من ذلك عولمة الثّقافة الّتي أحدثت هزّات ثقافيّة واجتماعيّة لدى الشّعوب المختلفة، ما أدّى إلى العديد من المظاهر السّلبيّة، ومن بين هذه المظاهر السّلبيّة، محاولة إضعاف اللّغة العربيّة الّتي شهدت مع العصور المنصرمة مواجهات عنيفة الاستعمار الأجنبي كما ذكرت سابقًا، الّذي ما زال إلى اليوم يحاول ضربها بشتّى الوسائل الممكنة، لكنّها اليوم تشهد غزوًا من نوع آخر، هو غزو وسائل التّواصل الاجتماعيّ الّتي من خلالها يتم التّحادثCatting)، وذلك بلغة الإنترنت (الّتي لا من كبير أو صغير إلّا ويستخدمها، ويعزو مستخدموها السّبب في ذلك سهولة كتابتها، لأنّهم يستطيعون استخدام الطّباعة بالأحرف الأجنبيّة أكثر منها بالعربيّة، كما أنّهم بحسب ما يقولون:" إنّهم لم يعتادوا على التّحادث باللّغة العربيّة، لأنّ هناك بعض الكلمات الّتي لا يعرفون معانيها ليستخدموها". ويعود ذلك بالطّبع للازدواج اللّغويّ في عمليّة التّعلّم، فالعربيّة اليوم تعاني حالة غير صحّيّة في مناهجها ومحتوياتها، وطرق تدريسها في التّعليم والعام والخاص على حدٍّ سواء، وهو ما أفضى إلى تراجع واضح في الأداء استماعًا وحديثًا وقراءة وكتابة. ما يؤدّي إلى غياب الشّعور القومي، أو الدّينيّ تجاهها، خاصة أنّها لغة التّخاطب بين العرب كافّة.

إزاء هذا الأمر يجب أن ندق ناقوس الخطر إن لم يُعمل على إعادتها في مسارها الصّحيح، ويكون ذلك بدءًا بالأسرة الّتي يجب أن تتخاطب مع أبنائها باللّغة العربيّة لا بلغتين منفصلتين عن بعضهما البعض، ثمّ يجب تصويب وتصحيح المناهج التّعليميّة، وتأتي وسائل الإعلام بالدّرجة الثّالثة، الّتي يجب أن تتحمّل مسؤوليّة وطنيّة تجاه لغتها القوميّ.

إنّ أبناءنا صاروا منفصلين عن واقعهم العربيّ، ولغتهم الأمّ، فهم يعيشون اغترابًا كبيرًا، وذلك جرّاء إقبال الأهل على تعليم أبنائهم لغة أجنبيّة لظنّهم أنّها تساعدهم في الحصول على عمل بشكل أوسع وأكبر، متجاهلين أمر لغتهم القوميّة العربيّة.

إن الهجمة الشرسة على العربيّة لم تأت محض صدفة، بل مدروسة. إنّها حرب قوميّة في أحد أوجهها، لذلك يجب إعادة الأمور إلى نصابها الصّحيح، ومراجعة الأبناء، وليس ذلك فقط، بل يجب أن نبدأ من أنفسنا أولا نحن الأهل.

ومع كل تلك الهجمة الشرسة غير أنّ العربيّة تشهد إقبالًا متزايدًا في العالم، ويعود ذلك لأسباب دينيّة، وثقافيّة، واقتصاديّة.

-1 الرّاجحي، د. عبده: العربيّة الجامعيّة لغير المتخصّصين، دار النّهضة العربيّة (ص.9).

-2 نفسه.

-3 فضيل: د. عبد القادر: دور جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين في الدّفاع عن اللّغة العربيّة أثناء الاحتلال الفرنسي.

عن العشائرية والمسؤولية الوطنية

خاص (الهدف)

البيان الصادر عن عشائرَ في الخليل ضد التزام السلطة الفلسطينية باتفاقية (سيداو) تجاوز كونه بيانًا احتجاجيًا، وانتقل بالنزعة العشائرية المتصاعدة لاستلاب إرادة المجتمع وحقوقه وصلاحيات القانون وجهات إنفاذه.

وإذا كانت رجعية الخطاب الذي حمله البيان، والتهديدات التي أرسلها بكل اتجاه وطالت منظمات حقوقية ونسوية ومؤسسات وجهات إعلامية وغيرها، موضعًا للاستهجان، فإن الصعود المتزايد للنزعة العشائرية هو مؤشر خطر على الهوية الوطنية الجامعة، وعلى البُنى التي طوّرها شعبنا كروافعَ لكفاحه الوطني ونضاله المجتمعي، وعلى مجموع المكتسبات التي حققها مجتمعنا وقواه التقدمية باتجاه الحرية والعدالة والمساواة، كمبادئ يجب أن تسود أي مجتمع يتطلع للعيش والتقدم والازدهار.

لكن الأخطر في هذا الصعود المتنامي للنزعة العشائرية وحواملها، تناقضُها الحاد مع سعي شعبنا لتطوير أدوات تمثيله السياسي، وتماهيها مع مساعي العدو لاستحضار أدوات التفتيت والتجزئة وإعمال تأثيرها في جسدنا الوطني وفي نسيج شعبنا المجتمعي؛ فما هذه النزعة إلا نموذج آخر من أدوات التفتيت، وتغييب الصوت الحامل لحقوقنا السياسية والوطنية الجمعية، لحساب هويات ضيقة وفرعية وبنى تستلب من الإنسان الفلسطيني مواطنته وانتماءه للإطار السياسي والاجتماعي العام، المتصل بنضالنا الوطني والسياسي، وتسعى للسيطرة عليه وزجّه في سياقات ضيقة ورجعية.

إن تقديم الولاء للعشيرة على حساب الولاء للوطن لا ينال من حقيقة وجودنا كشعب واحد فحسب، بل ينال من الفرد؛ إذ يُلزمه بصيغ ارتباط وإذعان لا تستند إلى شرَاكة القيم والمبادئ والقناعات، ولكن بالأساس لقرابة الدم، والخشية والتحوّط من بقية مكونات النسيج المجتمعي، وإنها- القيمة العشائرية- إذ تطالب الفرد بالولاء للعشيرة على حساب قناعاته وأفكاره التي يتشاركها مع آخرين في هذا الوطن، فإنها تزدريه وتنتزع منه حقه في اختيار موقفه وتحقيق انتمائه السياسي والإنساني والمجتمعي لهويته السياسية، ودون مبالغة يمكن القول أن هذا ينطبق تمامًا مع توجهات السياسة الاحتلالية التي ترمي لطمس كل أشكال التمثيل السياسي الفلسطيني، وتصفية الحقوق الوطنية وكل الأصوات المنادية بها والحوامل السياسية والاجتماعية لها، لتتعامل مع جموع شعبنا كإشكالية سكانية محلية يجري حلها وفقًا لترتيبات إدارية احتلالية.

ليست الجهات التي أصدرت البيان في محل اتهام بكونها تؤسس إرادة لمشروع جديد لروابط القرى، لكنها بالتأكيد تخدم هذا المشروع بعلم أو بغير علم، وإذا كان على هذه الجهات مسؤولية ما اقترفته، فإن على السلطة الفلسطينية والقوى السياسية والانقسام الذي أصبح متجذرًا في عمق البنى السياسية والاجتماعية والثقافية مسؤولية السماح بأشكال التنفذ العشائري، وإعطاء هذا البعد مساحة على حساب القانون والمواطنة، بل واستمراء استخدام هذه الأدوات في طمس الحقوق الفردية والجماعية، وتجميع الولاءات السياسية التي تدعم هرمًا كبيرًا يقوم على التفرّد والاستزلام.

الواجب اليوم أمام كل فلسطيني يعطي ولاءه وانتماءه لشعبه وقضيته، وكل مناضل حريص على الهوية الوطنية، الإسهام في ردع هذه النزعة، وإغلاق المساحات أمام الصعود المتزايد لها، وإعادة استحضار القيم الجمعية الوطنية، من خلال الضلوع الفاعل في حمل القضايا المجتمعية، وتشكيل سند حقيقي للأفراد والمجموعات الأكثر تهميشا وفقرًا؛ التي تتنفذ الزعامات العشائرية فيها، وتنتزع منها حقوقها السياسية.

فلسطين الغد التي قاتل شعبُنا ولا زال لأجلها، وضحى بعشرات الآلاف من الشهداء في سبيلها، لن تكون إلا بنضالنا الجمعي الشعبي الواحد؛ الواضح في وطنية هويته، وستكون كما حلم الشهداء وطنًا للحرية والعدالة والمساواة.

العودة إلى الفهرس

الأسير سامر العربيد أصيب بفشل كلوي جراء الضرب الوحشي الذي تعرض له من قبل محققي الاحتلال، وأصيب بـ11 كسرًا في ضلوعه وتحلل كامل بالعضلات، كما تساقطت أظافر قدميه نتيجة «شبح الموزة» ومنع العدو نشر صورته الكاملة في المحكمة لإخفاء آثار التعذيب.

تعرضت الطالبة ميس أبو غوش، لتحقيق خلال عسكري خلال فترة احتجازها في مركز «المسكوبية» بالقدس المحتلة، تخلله شبحها على طريقة «الموزة والقرفصاء»، وتم توجيه لائحة اتهام لها بالمشاركة في نشاطات طلابية بجامعة بيرزيت، الأمر الذي يكذب ادعاءات الاحتلال.

الأسير وليد حناتشة وصل إلى مرحلة الموت جراء التعذيب الوحشي الذي تعرض له.

الأسير يزن مغامس تعرض لتحقيق وتعذيب شديد حتى فقد الوعي أثناء التحقيق وبقي مربوطًا في الكرسي.

الأسير اعتراف الريماوي كان يتم شبحه مع ربط يديه في السقف ويتم ضربه ودفعه بشده حتى يرتطم رأسه في الحائط.

الأسير قسام البرغوثي كان مصابًا في قدمه أثناء التحقيق وبقي ينزف لأيام جراء تعمد المحققين ضربه على مكان الجرح، وفقد الوعي أكثر من 5 مرات أثناء الضرب، ونام ما يقارب 20 ساعه خلال 25 يومًا فقط.

الأسير إصرار معروف تم ضربه وربطه في طاولة التحقيق لمدة يوم كامل ويديه مشدودة للخلف.

الأسير جميل الدرعاوي تم كسر فكه السفلي جراء الضرب في التحقيق مما أدى لفقدانه الوعي ونقله للمشفى وتم رش ماء ساخن عليه وبعدها مباشرة ماء بارد وهو مكبل في كرسي.

الأسير طارق مطير تعرض للشبح لأيام عديدة وضرب مستمر لساعات طويلة لدرجة إنه بقي شهرًا كاملاً غير قادر على الوقوف على قدميه.

معظم الأسرى كان يتم نقلهم عن طريق حمالة أو كرسي العجلات لنقلهم إلى الزنازين وكان الاحتلال يساومهم على الطعام والماء ويسمح لهم بتناول الطعام لمدة دقيقتين ونصف فقط.. هنا جزء صغير لما تعرضوا له من تعذيب.

يعرف العدو إنه لا يصل لشيء، ولكنه يسعى جاهدًا في متاهته، لقمع مقاومة شعبنا، وكي وعيه، وصولًا لأن يستدخل هذا الشعب الهزيمة، فيراها جزءًا من هويته لا يمكن نبذه.. أو استئصاله.

ولكن هيهات.. هيهات

تصمد ميس أبو غوش وتصمد سماح جرادات وتصمد خالدة جرار وغيرهما من أسيراتنا في أقبية التحقيق، فلا ينال العدو إلا عاره وهزيمته..

يصمد سامر العربيد ووليد حناتشه ورفاقهما.. يصلون إلى حافة الاستشهاد، ولا ينال العدو مراده، فهؤلاء المصلوبين يعرفون أن لهم مملكة الوطن وضمير شعبهم وإخلاص رفاقهم على العهد الذي لا ينقطع ولا تنفصم عراه..

يعود أحمد قطامش إلى السجن كل يوم، فلا يكل ولا يمل ولا ينحني.. لا يغير ولا يبدل، وكم من غيره في عتم الزنازين وأقبية الاستجواب..

يعيش معنا جورج عبد الله .. لا يفارقنا أبدًا، يجلس في غرفة التحقيق يشد أزر أسير وأسيرة، ولا يستسلم.. جورج لا يضيع الطريق.. لا يستسلم.

وكيف لنا أن نستسلم وأحمد سعدات في الأسر وهو يدرك مثلنا أن حريته رهن بشيء أكبر.. حرية شعب ووطن.. ولا يستسلم.

لا نعرف أسماءهم كلها.. ولكنهم يحفظون اسم الوطن فلا يغيب، لا نعرف سمات وجوههم ولكننا نستطيع تمييزهم لأنهم يشبهوننا.. يشبهون زيتون فلسطين.. يشبهون كل ما هو جميل وطيب فينا.. كل ما نسعى لتجاهله يقفز ليذكرنا بحقيقة واحدة أن حرية هؤلاء هي حريتنا.. وأنهم يقفون في على المتراس يذودون عنا وعن كرامتنا..

أحمد م. جابر

AL-HADAF
الهدف